التداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على التنمية
دراسة للحالة المصرية

إعداد

أ.د محمد سعيد عبد المجيد

أستاذ علم الاجتماع كلية الأداب _ جامعة طنطا

أ.د ممدوح عبد الواحد الحيطي

أستاذ علم الاجتماع المساعد كلية الأداب _ جامعة كفر الشيخ

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة وتحليل التداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على التنمية ، وذلك من خلال التطبيق على الحالة المصرية كنموذج ، حيث يعتبر التضخم ظاهرة ملازمة لسياسات التنمية في المجتمع المصري منذ منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى الآن ، وهو ما تعكسه مؤشرات تنموية عديدة مثل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ، وغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول والثروات ، وانتشار الفساد على نطاق واسع في المجتمع المصري ، وغيرها من المؤشرات التنموية خلال تلك الفترة .

وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي ، وتم جمع البيانات باستخدام تحليل البيانات الجاهزة ، ودليل مقابلة تم تطبيقه على عينة حجمها (٢١) مفردة من بعض أرباب الأسر من شرائح طبقية مختلفة بمدينتي طنطا وكفرالشيخ لمعرفة رؤيتهم حول العوامل والمتغيرات الأساسية للدراسة.

وتوصلت الدراسة من خلال القراءة التحليلية وآراء أفراد العينة إلى عدد من النتائج من أهمها أن هناك تداعيات اجتماعية سلبية كبيرة للتضخم على المستوى التعليمي والصحي والمعيشي للأسر. وأيضاً على شعور الأفراد بالأمن الاجتماعي والاقتصادي ، ففي ظل غياب الاستقرار النسبي في أسعار السلع الأساسية ، أصبح هناك شعور لدى بعض الأفراد بالقلق واليأس والخوف أكثر من المستقبل ، مما يبدد أي شعور بالأمن الاجتماعي والاقتصادي.

الكلمات الإفتتاحية: التداعيات الاجتماعية ، ظاهرة التضخم ، التنمية ، الحالة المصرية نموذجا.

أولاً : هدف البحث وأهميته(•) :

أصبح التضخم والغلاء والتدهور المطرد للقوة الشرائية للنقود من أكثر الظواهر التي تشد انتباه المواطنين وراسمي السياسات الاقتصادية والتنموية سواء على مستوى الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء – ومنها مصر – ، وأيضاً المؤسسات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي ، الذي يشير في تقريره الصادر في أكتوبر عام ٢٠٢٢ إلى أن الاقتصاد العالمي يواجه اليوم عدداً من التحديات ، يأتي في مقدمتها ارتفاع معدلات التضخم إلى مستوى لم يشهده منذ عقود مضت ، فحسب تقديرات و تنبؤات صندوق النقد الدولي سيرتفع التضخم العالمي من (٤.٧%) في عام ٢٠٢١ إلى (٨.٨%) عام ٢٠٢٢ ليتراجع لاحقاً إلى (٦.٥%) في عام ٢٠٢٣ ، و(٤.١%) في عام ٢٠٢٤ (International Monetary Fund , 2022 , p. xvi).

كما تحظى ظاهرة التضخم باهتمام واسع من قبل الساسة والمسئولين والباحثين والأفراد، في كل دول العالم سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء ، لما لهذه الظاهرة من أهمية ، حيث تحول آثارها السلبية دون تحقيق الأهداف التي يسعي إليها أي نظام اقتصادي من السياسات التنموية ، وأهمها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، الذي يعد العمود الفقري للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق أهداف عملية التنمية الشاملة في الدول النامية. وأيضاً يرجع هذا الاهتمام إلى ما تفرضه ظاهرة التضخم من تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة على عملية التنمية في المجتمع ، فهي تشوه عملية تخصيص الموارد من خلال " تقليل معلومات " نظام الأسعار ، مما يؤثر سلباً على الكفاءة الاقتصادية والنمو ، كما تؤدي ظاهرة التضخم ، إلى توزيع عشوائي للدخل والثروة في المجتمع ، ومن ثم التأثير على الرفاه الاجتماعي (مصباح ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٨) .

وبالإضافة إلى ذلك يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع ، من خلال التغير في القيمة الحقيقية للأجور والرواتب والايجارات والفوائد وأرباح الأسهم والأرباح ، حيث يؤثر التضخم على عدم عدالة توزيع الدخل في المدى القصير والطويل . ففي المدى القصير ، يعتمد تأثير معدل التضخم على عدم عدالة توزيع الدخل على نسبة التضخم ، فإذا كان معدل التضخم منخفض فإن تأثيره على القوة الشرائية للدخول النقدية للأفراد مثل المعاشات والتحويلات يكون محدوداً ، والعكس صحيح . وإذا كان معدل التضخم مرتفعاً فإن تأثيره على القوة الشرائية للدخول النقدية للأفراد مثل المعاشات والتحويلات يكون كبيراً ، الأمر الذي يعنى أن الفقراء ومحدودي الدخل يتأثرون بالسلب والضرر نظراً لانخفاض القوة الشرائية للنقود – انخفاض قيمة النقود المحلية مقابل العملات الدولية الرئيسة في فترة زمنية محددة مقارنة بالفترات السابقة– نظراً لأن الفقراء ومحدودي الدخل يعتمدون على دخلهم فقط – أصحاب المرتبات والمعاشات – وبالتالي فإن التضخم يجعل الفقراء أكثر فقراً ، وهوما يعنى أن التضخم يسرع ويعمق الفجوة بين فئات الدخل المختلفة ويعزز من عدم المساواة في الدخل . بالإضافة إلى ذلك فإن الزيادة في الأسعار تميل إلى الارتفاع قبل الزيادة في الأجور ، وعلى هذا الأساس فإن التضخم يزيد من عدم المساواة في الدخل ، لأنه يؤثر بالسلب على الفقراء الأمر الذي يؤدى إلى زيادة الفقراء نسبياً ، أكثر من الأغنياء (المتيم ، ٢٠٢٠ ، ص ٥١) .

أما على المدى الطويل ، فيعتمد تأثير معدل التضخم على عدالة توزيع الدخل من خلال الفارق ما بين معدل التضخم الحالي والسابق ، حيث يؤدى معدل التضخم المرتفع إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأصول والتحويلات الإسمية . ولأن الفقراء لا يستطيعون حماية أنفسهم من ارتفاع معدلات التضخم بسبب وجود حواجز تعوق من دخولهم – عدم امتلاك المال اللازم لتحقيق ذلك – في أسواق الأصول المالية الحقيقية في هذه الحالة ، الأمر الذي يعني أن التضخم في هذه الحالة يزيد من عدم المساواة في الدخل . ومن ناحية أخرى

(•) اشترك الباحثان في كل مراحل البحث بداية من جمع المادة النظرية ثم صياغتها ، وتحليل البيانات الجاهزة وتصميم دليل المقابلة ، ثم جمع وتحليل البيانات الميدانية وكتابة النتائج .

، يمكن أن يؤدى ارتفاع التضخم إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدين الخاص ، مما يساهم في الحد من عدم المساواة في توزيع الدخل (المتيم ، ٢٠٢٠ ، ص ٥١ – ٥٢) .

وبناءً على ذلك فإنه غالباً ما يرتبط التضخم المرتفع بانخفاض النمو والأزمات المالية ويرتبط ارتفاع مستويات الأسعار بشكل أكبر بضعف ثقة المستثمر ، وتقويض الحوافز للادخار ، وتآكل القطاعين المالي والعام ، علاوة على ذلك ، يؤثر التضخم المرتفع أكثر على الفقراء ومحدودي الدخل ، ولذلك فقد ارتبط التضخم المنخفض والمستقر بتحسين النمو ونتائج التنمية والاستقرار المالي والحد من الفقر (Ha , et al., 2019 , , p. i. 5).

فالهدف الرئيس للسياسات الاقتصادية والتنموية ، هو الحفاظ على معدل تضخم منخفض على المدى المتوسط للحفاظ على الثقة – في الاقتصاد القومي– وتحقيق ومعدل مرتفع للاستثمار والنمو الاقتصادي (Omran & Yuriy , 2020 , p. 1).

وفي مصر تعد ظاهرة التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية – الاجتماعية التي تؤثر على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري ، ففي خلال الفترة الممتدة منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن (٢٠٢٣) ، وعلى الرغم من تعدد السياسات التنموية التي اتبعتها الحكومات المصرية خلال هذه الفترة ، تظل ظاهرة التضخم من أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية في المجتمع المصري ، وهو ما تعكسه مؤشرات تنموية عديدة مثل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ، وغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول والثروات ، وانتشار الفساد على نطاق واسع في المجتمع المصري ، وغيرها من المؤشرات التنموية خلال تلك الفترة .

وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي ، وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع في المجتمع المصري (شحاتة ، ووحيد ، ٢٠١١، ص ١١) .

وبناءً على ما سبق يتحدد الهدف الرئيس لهذا البحث في دراسة التداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على التنمية ، وذلك من خلال التطبيق على الحالة المصرية كنموذج .

ووفقاً لهدف البحث تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مؤداها (لظاهرة التضخم تداعيات اجتماعية سلبية على التنمية في المجتمع المصري) ، وينبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية هي كما يلي :

١- ظاهرة التضخم ظاهرة ملازمة لسياسات التنمية في المجتمع المصري منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى الآن.

٢- ليس هناك عامل وحيد لتنامي ظاهرة التضخم .

٣- ساهمت شروط صندوق النقد الدولي لإقراض مصر في خفض معدلات التضخم.

٤- هناك تأثيرات اجتماعية للتضخم على التنمية .

٥- اتخذت الدولة إجراءات كافية لمواجهة التضخم .

٦- الاقتراض من صندوق النقد الدولي يحقق تنمية حقيقية في المجتمع المصري .

ثانياً : مشكلة البحث :

أضحت قضايا التنمية واشكاليتها ، بعد الحرب العالمية الثانية ، من الموضوعات المهمة التي لاقت اهتماماً من الباحثين في العلوم الاجتماعية في مختلف الميادين الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية ، والبيئية ، باعتبارها حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان لشعوب الدول النامية ، وذلك حتى تستطيع اللحاق بركب الدول المتقدمة (قمحة ، ٢٠٢١ ، ص ٧ ، وأيضاً Uvin , 2004 ، Nugmanova et al, 2020) .

وتعد التنمية عملية شاملة تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتهدف الى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع ككل وللأفراد على السواء ، ذلك على أساس من المشاركة النشطة والحرة والأساسية في التنمية وفى التوزيع العادل للعائدات ، ومن الأهمية بمكان تفعيل الوسائل والأدوات التي تساعد الفرد ليصبح شريكاً في عملية التنمية (الزغبي ، ٢٠١٥ ، ص ٢١) .

ولذلك فإن التضخم والغلاء والتدهور المتطرد للقوة الشرائية للنقود " العملة المحلية مقابل العملات الدولية الرئيسة" في ظل ثبات الدخل الفردي ، يشكل خللاً في حقوق الإنسان – ومن أهمها الحق في التنمية – وهو ما يعمل على إحداث نوعاً من عدم التوازن الذي قد يترتب عليه الكثير من السلبيات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتي تؤثر بالسلب على عملية التنمية الشاملة ، وقد تؤثر على أمن وسلامة واستقرار المجتمع ، ومن ثم فإنها تحتاج إلى مضاعفة الجهود المبذولة من قبل الجهات الحكومية المختصة لتلافيها أو الحد منها (العمري ، ٢٠١١ ، ١١٧) .

وإذا ما نظرنا إلى حالة المجتمع المصري في الفترة الأخيرة ، فنجد انه يشهد موجة عالية من الغلاء والتضخم ، وذلك لارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية ، فاندلاع تلك الحرب تسبب في تفاقم سلسلة صدمات الإمداد التي لحقت بالاقتصاد العالمي في الفترة الأخيرة. فعلى غرار الموجات الارتجاجية الناتجة عن الزلازل، ستأثر هذه الصدمات على مدى بعيد ونطاق واسع – من خلال أسواق السلع الأولية والتجارة والروابط المالية –. فروسيا من كبار موردي النفط والغاز والمعادن، كما تعد هى وأوكرانيا من كبار موردي القمح والذرة. لذلك فقد أدى التراجع في إمدادات هذه السلع الأولية إلى ارتفاع حاد في أسعارها. ويقع التأثير الأكبر لهذا الارتفاع على مستوردي السلع الأولية في أوروبا، والقوقاز وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا – ومنها مصر – ، وإفريقيا جنوب الصحراء. غير أن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود سيضر بالأسر الأقل دخلا على مستوى العالم أجمع، بما في ذلك في الأمريكيتين وباقي آسيا (صندوق النقد الدولي . ٢٠٢٢ . الحرب تلقي بظلالها القاتمة على الآفاق الاقتصادية العالمية في ظل تسارع معدلات التضخم .)

https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/04/19/blog-weo-war-dims-global-economic-outlook-as-inflation-accelerates .

وحسب تقديرات و تنبؤات صندوق النقد الدولي سيرتفع التضخم العالمي من (٤.٧%) في عام ٢٠٢١ إلى (٨.٨%) عام ٢٠٢٢ ليتراجع لاحقاً إلى (٦.٥%) في عام ٢٠٢٣ ، و(٤.١%) في عام ٢٠٢٤ . (International Monetary Fund , 2022 , p. xvi)

ولما كانت مصر من الدول النامية التي تستورد جانباً كبيراً من السلع الغذائية الأساسية - وخاصة القمح وزيت الطعام - فقد شهد المجتمع المصري موجة عالية من التضخم والغلاء والتدهور المتطرد للقوة الشرائية للنقود " الجنيه مقابل العملات الدولية الرئيسة" فطبقاً لبيانات البنك المركزي المصري ، ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي في المجتمع المصري إلي (١٦.٧%) في أغسطس ٢٠٢٢، مقابل (١٥.٦%) في يوليو ٢٠٢٢ (فهمي . ٢٠٢٢ . المركزي المصري ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى ١٦.٧ % خلال أغسطس ٢٠٢٢ .)

https://www.elaosboa.com/439757/

ومما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على تساؤل رئيس هو ما التداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على التنمية في المجتمع المصري ؟

ثالثاً : المفاهيم الاجرائية للدراسة :

١- مفهوم التداعيات الاجتماعية :

نقصد بمفهوم التداعيات الاجتماعية في هذه الدراسة إجرائياً " جموع التأثيرات الاجتماعية السلبية المترتبة على " ظاهرة التضخم في المجتمع المصري " ، والتي وتتمثل في اتساع الفجوة بين الطبقات

الاجتماعية وعدم العدالة في توزيع الدخول والثروات ، وانخفاض القوة الشرائية للنقود ، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة ، وتزايد حدة الحرمان الاقتصادي والاجتماعي لدى الفئات الهشة في المجتمع مثل الأسر الفقيرة ، وانتشار القيم الاجتماعية السلبية في المجتمع وارتفاع معدلات الجريمة والعنف والارهاب وتفاقم ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة وضعف العلاقات الاجتماعية والاسرية ، وارتفاع معدلات الطلاق ... الخ . وما قد يترتب على ذلك من شعور بعض الافراد بالضيق والتوتر ، الذي ينتج عنه استعداد كبير للانفجار، وما قد يترتب على ذلك من تزايد حالات السخط السياسي ، وهو ما يؤثر بالسلب على عملية التنمية الشاملة في المجتمع ، وعدم قدرة السياسات التنموية في تحقيق أهدافها المنشودة ، ولاسيما الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع . وقد يصل الأمر إلي الاستدانة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي بما يترتب على هذه الاستدانة من تأثيرات اجتماعية سلبية نتيجة ما تشترطه هذه المؤسسات من رفع للدعم السلعي وتعويم العملة .

٢- مفهوم التضخم :

على الرغم من أن مفهوم التضخم يعد من أكثر المفاهيم المرتبطة بالسياسات التنموية والاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية - سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء - إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين والمهتمين بقضايا التنمية بشأن تحديد ماهيته ، لذلك ساد ووجد للتضخم تعريفات كثيرة ومتعددة، نظراً لاختلاف أفكار الاقتصاديين والمهتمين بقضايا التنمية في الهدف من التضخم ، أو المقصود بالتعريف، وهل هو عن أسبابه أو أنواعه أو خصائصه وهكذا (حماد ، ٢٠١٤ ، ص ٤٢) .

وتذهب " ريحان M.K. Rihan " ،" سالي بوادي Sallay A. Bawady " إلى أن مفهوم التضخم يشير بشكل عام إلى الارتفاع العام والمستمر في الأسعار ، من خلال تأثير المتغيرات الداخلية أو الخارجية، أي الطلب أكبر من العرض . وينشأ التضخم نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، والصادرات والواردات ، والادخار والاستثمار ، والأراضي الزراعية والسكان ، وبين الإيرادات والنفقات الحكومية ، بالإضافة إلى ضعف القدرات الإنتاجية وانخفاض رأس المال من أجل زيادة معدلات الإنتاج (Rihan & Bawady , 2018 , p. 892).

وتتفق " رانيا الشيخ طه " مع " ريحان ، وبوادي " بأن مفهوم التضخم يشير بشكل عام إلى الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين (الشيخ طه ، ٢٠٢١ ص ٥) .

كما تتفق " إيمان محمد عبد اللطيف " مع " ريحان ، وبوادي ، وطه " ، بأن التضخم هو الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار ، وتضيف " إيمان عبد اللطيف " أنه إذا كان تزايد الأسعار النقدية يتم بمعدلات مرتفعة في المدى القصير ، يكون التضخم مفرطاً أو جامحاً . أما إذا تحقق ارتفاع الأسعار على مدى فترة زمنية طويلة ، فيوصف التضخم بأنه متدرج أو زاحف (عبد اللطيف ، ٢٠٢٠ ، ص ١٠٧) .

في حين يذهب بعض الباحثين إلى إن التضخم يعنى اختلال في التوازن بين العرض والطلب على البضائع والخدمات . ويفهم من ذلك أن التضخم يعنى سهولة الحصول على القوة الشرائية ، والتي كلما ازدادت ارتفاعاً ازدادت الأسعار ارتفاعاً أكثر بما يؤدي إلى هبوط قيمة العملة المستخدمة إلى قيمة أقل من قيمة السلع المستهلكة (حماد ، ٢٠١٤ ، ص ٤٣) .

كما يرى "بعض علماء الاقتصاد " أن التضخم يحدث بسبب الطلب الكلي المفرط والذي عادة ما ينجم عن تدفق السيولة في السوق ، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب وإحداث تغييرات في المستوى العام للأسعار. فزيادة حجم وسيط التبادل أو السيولة المرتبطة بالطلب على السلع والخدمات ، يؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بسبب زيادة الطلب على العرض (Yolanda , 2017 , p. 39) .

ويذهب بعض الباحثين إلى أن هناك ثلاث اتجاهات أساسية في تعريف التضخم هى (مشكور ، ورشم ، ٢٠١٢ ، ص ١٢- ١٣) :

الاتجاه الأول :

يعرف التضخم بناءً على مسبباته ، إذ يؤكد الاقتصادي" فريدمان M. Friedman " بأن التضخم هو ظاهرة نقدية دائماً ، كذلك يرى " جولبرن Goulborn " التضخم بأنه قدر كبير من النقود تطارد قليلاً من السلع ، وهذا ما يؤكد بأن التضخم ظاهرة نقدية صرفة من خلال العلاقة بين كمية النقود كسبب والأسعار كنتيجة .

الاتجاه الثاني :

يهتم بأسباب التضخم ومظاهره الخارجية ، وفي هذا الصدد يرى الاقتصادي " إيمي ميمز Emie J. Memes " بأن التضخم حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض وهذا الاتجاه في الغالب يميز وجهة النظر الكنزية عموماً . وفي هذا الإطار يرى " كينز Keynes " أن التضخم هو تلك الحالة التي تتميز بضآلة مرونة العرض أمام الزيادات الحاصلة في الطلب. ويعرفه " ليرنر Lerner " بأنه زيادة الطلب على العرض . أي أن مؤيدي هذا الاتجاه أبدوا أراءهم في تعريف التضخم بالنظر إلى مصادره الرئيسة ، كما يرى أنصار هذا الاتجاه أيضاً أن الطلب يزداد بزيادة العرض النقدي أو الطلب الحقيقي على السلع والخدمات المتوفرة ، في حين أن العرض يقل نتيجة نشوء الاحتكارات أو تشوه هيكل الإنتاج أو بفعل العوامل الخارجية كالحروب .

الاتجاه الثالث :

يعرف التضخم بالتركيز على خصائص ومظاهر التضخم والآثار الناتجة عنه وهو الاتجاه السائد حالياً بين معظم الاقتصاديين والمشتغلين بالتنمية ، حيث يوصف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستويات العامة للأسعار خلال فترة معينة من الزمن ومن هؤلاء الاقتصاديين والمشتغلين بالتنمية " روبنسون Robinson " الذي يعرف التضخم بأنه ارتفاع الأسعار . بينما يعرفه " فلامان Flaman " بأنه حركة الارتفاع العام بالأسعار . وقد أيد الكثير من المفكرين الاقتصاديين والمشتغلين بالتنمية ، هؤلاء في تعريفهم للتضخم بأنه الارتفاع بالأسعار ، حتى أصبح هذا التعريف شائعاً بين الجميع ، وقد اشترط البعض في هذا التحليل الدوام والاستمرارية في الارتفاع ولهذا لا يمكن تسمية الارتفاع المؤقت بأنه تضخماً.

وبناءً على هذا فإننا نقصد بمفهوم التضخم في هذه الدراسة إجرائياً " الحالة التي يشهدها الاقتصاد القومي من الارتفاع العام والمستمر في أسعار السلع والخدمات التي تهم قطاع واسع من سكان المجتمع ، وتعكس هذه الحالة فشل السياسات التنموية والاقتصادية في تحقيق أهدافها في استقرار المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في المجتمع ، ويترتب على هذه الحالة تأثيرات اجتماعية واقتصادية سلبية عديدة على عملية التنمية الشاملة ، ومنها تدهور مستوى معيشة قطاع كبير من أفراد المجتمع لاسيما الفقراء ومحدودي الدخل ، والكثير من التأثيرات الاجتماعية السلبية " .

٣- مفهوم التنمية :

يعد التاريخ البشرى كله كما يرى " بيترورسلى Peter Worsley " هو تاريخ التنمية ، فالإنسان في تحد مستمر لتحقيق حياة أفضل (Worsley , 1984 , p. 5) .

وقد ظهر مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا إنه لم يتبلور بشكل واضح ودقيق إلا في خمسينات القرن العشرين ، بعد أن استقلت مجموعة كبيرة من الدول النامية من السيطرة الاستعمارية ، وحاولت تغيير واقعها المتخلف في جميع جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، فضلاً عن تغيير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (على ، وفتح الله ، ١٩٩٤ ، ص ٥٢) .

وقد تعددت تعريفات التنمية ، فيذهب البعض إلى إنها عملية حضارية في مضمونها ، إذ إنها تمثل نقلة نوعية على الصعيد المجتمعي كله ، ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ، بغض النظر عن الوزن النسبي لكل بعد من هذه الأبعاد (أبو هزيم ، والنسور ، ٢٠١٣ ، ص ١٨١) .

بينما يذهب " آمارتيا صن " إلى إن التنمية هي عملية توسيع الحريات الحقيقية التى يتمتع بها الناس ليعيشوا الحياة التى يرغبون فيها ، وتشمل الحريات الحقيقية على الحريات السياسية المتعارف عليها والتسهيلات الاقتصادية ، والفرص الاجتماعية ، وضمانات الشفافية والافصاح والامن الوقائي (صن ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥، ٢٣) .

ووفقاً لأهداف الدراسة فنحن نقصد بمفهوم (التنمية) في هذه الدراسة إجرائياً أنها " عملية مجتمعية إرادية موجهة وشاملة ومتكاملة ومتشابكة ، تمثل نقله نوعية على الصعيد المجتمعي كله ، وهى لذلك عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع ، بما يحقق التقدم ويوفر للإنسان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . هذا فضلا عن عدم إمكانية الفصل بين التنمية والتحرر والاستقلال السياسي والاقتصادي " .

رابعاً : الدراسات السابقة والنماذج والأطر النظرية :

١- النماذج والأطر النظرية :

تعد ظاهرة التضخم وتحليلها من الموضوعات التي احتلت ومازالت تهيمن على الجزء الأكبر من الدراسات الاقتصادية والتنموية ، سواء من حيث المحددات أم من حيث الآثار ، نتيجة للتأثير المحوري للتضخم على حالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . ونتيجة لهذه الأهمية فقد تناولت الأدبيات الاقتصادية والتنموية بإسهاب هذه الظاهرة بالتحليل النظري والعملي على مر السنين . فمنهم من يرجعها إلى عوامل تتعلق بالطلب الكلي ، ومنهم من يرجعها إلى عوامل تتعلق بالعرض الكلي ، وقسم آخر يعود بها إلى أسباب تتعلق باختلال الهيكل الاقتصادي وبعوامل خارجية . ومهما اختلفت الأسباب يبقى تحليلها مرتبطاً بخصوصية الاقتصادات محل التقييم ، إلا أن الأثر النهائي يبقى قي ارتفاع المستوى العام للأسعار (كاظم ، ٢٠١٦ ، ص ١٤٦) .

وبشكل عام هناك بعض التصورات النظرية المفسرة للعلاقة بين ظاهرة التضخم والتنمية الشاملة يتمثل أهمها فيما يلي :

١- النظرية الكمية للنقود :

تعبر هذه النظرية عن وجهة المدرسة الكلاسيكية بالنسبة إلى تضخم الطلب ، إذ أنها نشأت في إطار الفكر الكلاسيكي ، وكانت هذه النظرية أول إشارة إلى تضخم الطلب ، فلقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر إلى النقود في بادئ الأمر لتحديد قيمتها على إنها من السلع الأخرى ، باعتبار أن النقود المعدنية سلعة من السلع كباقي المعادن تخضع للعوامل والقوى التي تؤثر في تحديد قيمة هذه السلعة ومنها العوامل المتصلة بالعرض والطلب ، وأن التغيرات الحاصلة في قيمة النقود إنما ترجع إلى تغيرات تلك العوامل المتصلة بالطلب والعرض بالأسواق. كما أن التضخم لم يكن من المشاكل الأساسية التي اهتم بها التحليل الكلاسيكي في بادئ الأمر(مشكور ، ورشم ، ٢٠١٢، ص ١٥) .

وتعد نظرية كمية النقود من أولى النظريات التي حاولت تفسير التضخم من خلال " جان بودان " الذي أكد على وجود علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وأن الزيادة في الأسعار التي حدثت في القرن السادس عشر كانت بسبب الزيادة في كمية النقود المعدنية " الذهب والفضة " . والتضخم وفقاً لهذه النظرية يرجع إلى الإفراط في عرض النقود ، إذ يرجع ارتفاع الأسعار إلى توسع الجهاز المصرفي في خلق النقود ، وبعبارة أخرى ، فالإفراط في عرض النقود يولد إفراطاً في الطلب ، مما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار ، ويسمى هذا بالتضخم النقدي (حماد ، ٢٠١٤ ، ص ٥٣) .

وفي هذا الصدد يرى " جمال حماد " أن الارتباط الطردي التناسبي بين التضخم وكمية النقود من خلال هذه النظرية يرجع إلى عدم اعتراف الفكر التقليدي بالعوامل الأخرى ، والتي يمكن أن تؤثر في المستوى العام للأسعار مثل "ارتفاع الأجور" أو ارتفاع الأسعار أو ظروف طارئة مثل " الحرب " ، بالإضافة إلى أن سبب الاعتقاد بأن زيادة كمية النقود تؤدى إلى زيادة الطلب في السوق ، وزيادة المستوى العام للأسعار يعود إلى أن أنصار هذه النظرية اتخذوا من النقود وسيط في التبادل ، ولم يتصوروا انه من الممكن أن يحتفظ الأفراد بالنقود طلباً للنقود ذاتها ، ولإشباع الحاجة إلي السيولة (حماد ، ٢٠١٤ ، ص ٥٣).

وفي هذا الصدد يرى " رمزي زكي " أن النظرية الكمية للنقود باختصار تنظر للتضخم بوصفه ظاهرة نقدية وهيكلية ، وذات جوانب متعددة ، وأن الجانب النقدي في هذه الظاهرة ، أمر لا يمكن التهوين من شأنه، وأن نظرية كمية النقود في صياغاتها المختلفة ، تقدم لنا ، أدوات تحليلية هامة نستطيع بها أن نفهم هذا الجانب النقدي (زكي ، ١٩٨٠ ، ص ٥٢) .

هذا ، وقد تعرضت هذه النظرية إلى عدة انتقادات من أهمها ما يلي (مشكور، ورشم ، ٢٠١٢ ، ص ١٧):

- تقوم نظرية كمية النقود على علاقة ميكانيكية لتأثير التغير في كمية النقود على الأسعار في الاقتصاد القومي بصورة متناسبة ، فقد ترتفع الأسعار لأسباب حقيقية وليس نقدية كما هو الحال في البلدان النامية "مثل الحرب ".
- تجاهل النظرية لدور النقود كمصدر للقيمة وتبنيها للرأي الذي يعدها كمصدر للتبادل فقط ، كما أن هناك صعوبة في تطبيق قانون العرض والطلب على النقود لتحديد قيمتها للطبيعة الخاصة بالنقود .
- عدم تطرق النظرية لسعر الفائدة حيث لم تأخذه في الحسبان على الرغم من أهمية التغيرات في كمية النقود وتأثيرها على سعر الفائدة .

وعلى الرغم من هذه الانتقادات فقد أدت هذه النظرية التي ربطت بين حجم المعروض من النقود والمستوى العام للأسعار في الماضي دوراً كبيراً جعل منها محط اعتبار لم تفلح في القضاء عليها كلية كافة الانتقادات الموجهة لها .

٢- النظرية الكنزية :

وتسمى كذلك بنظرية فائض الطلب أو جذب الطلب، حيث تقوم على أساس أن التضخم يعود إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي وتفوقه على العرض الكلي للسلع والخدمات ، مما يؤدى إلى خلق فائض طلب ينعكس على زيادة معدلات التضخم (مشكور ، ورشم ، ٢٠١٢ ، ص ١٨) .

وسميت هذه النظرية بالنظرية الكنزية نسبةً إلى الاقتصادي الإنجليزي " جون مينارد كينز John Maynard Keynes" فقد ظهر التحليل الكينزي كما جاء في في كتاب اللورد كينز " النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود الذي ظهر في عام ١٩٣٦ كانعكاس أصيل لأزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ – ١٩٣٢) ولأزمة الفكر الكلاسيكي آنذاك (زكي ، ١٩٨٠ ، ص ٥٦) .

وفي هذا الإطار يرى " رمزي زكي " أن تحليل كينز عن التضخم يستند على التقلبات في الانفاق القومي" المكون من الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي " كمحدد رئيس لمستوى الأسعار والتوظف ، مستعيناً في ذلك بأدوات تحليلية جديدة ، كالمضاعف والمعجل ، بدلا من التقلبات التي تحدث في كمية النقود . وعلى ذلك فإن النظرية الكينزية تفسر كيفية تحديد المستوى العام للأسعار بوسائل مختلفة عن تلك الوسائل التي استندت إليها النظرية الكمية ، وهذه الوسائل تتبلور في التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي " مستوى التشغيل " (زكي ، ١٩٨٠ ، ص ٥٧) .

ولبيان أثر هذا التفاعل على المستوى العام للأسعار يفرق كينز بين حالتين (زكي ، ١٩٨٠ ، ص ٥٧ – ٥٨) :

الحالة الأولى :

وهى حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظف الكامل ، حيث لا تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج . فنجد أن الزيادة التي تحدث في الطلب ستنجح في احداث زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات، حيث يتمخض عن زيادة الطلب الفعال زيادة حركة المبيعات في الأسواق ، وزيادة أرباح المنتجين مما يغريهم على زيادة تشغيل طاقتهم الإنتاجية المعطلة في فروع الإنتاج المختلفة، وهنا تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور حتى ولم يكن الاقتصاد القومي قد وصل بعد إلى مرحلة التوظف الكامل ، وهذا النوع من التضخم يطلق عليه كينز التضخم الجزئي .

الحالة الثانية :

وهى حالة التوظف الكامل ، حيث تكون الاجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج ، وإذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي فإن هذه الزيادة لن تنجح في إحداث زيادة مناظرة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات حيث أن مرونة عرض السلع والخدمات تبلغ الصفر تماماً عند منطقة التوظف الكامل ، ومن ثم فالزيادة التي تحدث في الطلب الفعال سيتمخض عنها ارتفاعات تضخمية في الأسعار.

وعلى هذا النحو يعتبر التضخم من وجهة النظرية الكنزية هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الكلي الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة ولا يمكن الاستجابة له عند حد معين ، مما يؤدى إلى حدوث فجوة تضخمية تؤدى إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار.

٣- النظرية النقدية الحديثة " مدرسة شيكاغو " :

حدثت إضافات وتجديدات مهمة على التحليل الكلاسيكي بظهور ما يعرف بالمدرسة النقدية الحديثة أو مدرسة شيكاغو التي يتزعمها " الاقتصادي فريدمان ، و هاري جونسون، وولتر ، ومعظم اقتصاديو صندوق النقد الدولي " ، وقد اعتمدت في تحليلاتها على نظرية كمية النقود الكلاسيكية مع إعطاءها بعض التفسيرات الجديدة لتحليل أزمة التضخم الركودي آنذاك. تلك التي بدأت في سبعينات القرن العشرين والتي لم يعد حتى للآراء الكينزية تفسير حول كيفية تعايش التضخم المرتفع مع البطالة المرتفعة ، إذ أثبت هؤلاء قصور المدرسة الكينزية في مواجهة هذه الأزمة في إطارها النظري التحليلي وفي طابعها العملي ، إذ راجت أفكار هذه المدرسة خلال تلك الفترة ، وأصبحت وصفة في صياغة السياسات الاقتصادية والتنموية للعديد من الدول لمعالجة مشاكلها الاقتصادية والتنموية (مشكور ، ورشم ، ٢٠١٢ ، ص ٢١) .

وعلى الرغم من أن النظرية النقدية الحديثة راجت بشدة في سبعينات القرن العشرين واكتسبت المزيد من الأنصار والمتابعين والذين يعرفون بمصطلح "النقديين Monetarists " على يد مجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم " مليتون فريدمان " إلا أن الارهاصات الفكرية الأولى للأنصار الجدد لنظرية كمية النقود كانت قد بدأت في الظهور منذ منتصف خمسينات القرن العشرين (زكي ، ١٩٨٠، ص ٦٧) .

والتضخم من وجهة نظر مدرسة شيكاغو " النظرية النقدية الحديثة " ظاهرة نقدية بحتة تعبر عن اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها . ولما كان عرض النقود تتحكم فيه السلطات الحكومية فإن مفكري تلك المدرسة اهتموا بدراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة تأثيرها على الأسعار حيث بين " فريدمان " أن عرض النقود نادراً ما يتغير في الأجل القصير وأنه في الأمد الطويل يتوقف على عاملي المستوى الحقيقي لدخل وثروة الفرد ، وكلفة الاحتفاظ بالنقود ، ومن ثم فأن الأفراد في حالة وجود زيادة في عرض النقود لديهم تفوق طلبهم يلجئون للتخلص منها عن طريق زيادة الانفاق وهو الأمر الذي سيؤدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (مشكور ، ورشم ، ٢٠١٢ ، ص ٢١) .

ويرى " رمزي زكي " أن النظرية الكمية في صورتها الحديثة ، وما يمكن استخلاصه منها ومن فكر " فريدمان " خصوصاً ، تنتهي إلى تشخيص حالة التضخم على أنه زيادة واضحة في متوسط نصيب الوحدة من الناتج من كمية النقود المتداولة . وتأسيساً على ذلك فإن لب المشكلة – من وجهة نظر رمزي زكي – يكمن في افراط البنك المركزي في خلق النقود . فالزيادة التي تحدث في الأسعار لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم

تمويلها بوسائل نقدية . وهذه الوسائل النقدية هى في التحليل الأخير ، تحت إرادة وسيطرة البنك المركزي باعتباره الرقيب والمسيطر على الشئون النقدية . ومن هنا يخلص هذا الفكر إلى إن المحافظة على الاستقرار السعري يتطلب أن تنمو كمية النقود بمعدلات تتناسب مع زيادة حجم الإنتاج وعدد السكان . وهى يجب أن تنمو بتلك المعدلات التي تحقق رغبة الأفراد في الاحتفاظ بتلك النسبة التي يريدون الاحتفاظ بها في شكل نقدي من دخولهم النقدية ، حينما تتجه دخولهم الحقيقية نحو الارتفاع . وعلى هذا النحو فإن " فريدمان " يعطي اذن للسياسة النقدية أهمية ارتكازية في تفسير ومكافحة التضخم ويرى أنها على درجة كبيرة من الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي مع الاستقرار السعري ، حيث أن التقلبات النقدية الفجائية والعميقة تضر بأحوال النمو والاستقرار الاقتصادي (زكي ، ١٩٨٠ ، ص ٧٨ – ٧٩) .

٤- النظرية الهيكلية :

تعد النظرية الهيكلية " المنسوبة إلى المدرسة الهيكلية التي يتزعمها الاقتصادي راؤول بريبيش **Raul Prebisch** " من أحدث النظريات المفسرة للتضخم وخاصة في الدول النامية التي تسعى إلى تحديث وتنمية اقتصاداتها (مشكور ، ورشم ، ٢٠١٢ ،ص ٢٣) .

وفي هذا الإطار " يرى حسين جواد كاظم " أن نشوء النظرية الهيكلية - المدرسة الهيكلية – تعود إلى أفكار منظري أمريكا اللاتينية أمثال " **Noyola** ، و **Sunkel** " أبان المدة (١٩٥٠ – ١٩٦٠) فقد قدموا تفسيرات عن أسباب التضخم الذي ساد دول المنطقة والذي تعود أسبابه إلى عوامل "هيكلية " (كاظم ،٢٠١٦، ص ١٦٠) .

والتضخم طبقاً للنظرية الهيكلية ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد ، ولذا فإن التضخم يكون حتمياً – طبقا للهيكليين – في اقتصاد كان يحاول أن ينمو على نمو سريع مع وجود عوائق هيكلية والتي يعرفها الاقتصادي " ثورب **Thorp** " بأنها أوجه أساسية معينة من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للاقتصاد الوطني والتي بطريقة أو اخرى تمنع التوسع ، أي أن التضخم لا يجوز تفسيره بالزيادة غير الطبيعية في كمية النقود أو نتيجة لسوء الإدارة النقدية والمالية ، وإنما يفسر بمجموعة الاختلالات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية تكون وراء الزيادة غير الطبيعية في كمية النقود وسبباً في الإدارة النقدية والمالية السيئة (مشكور ، ورشم ، ٢٠١٢ ، ص ٢٣) .

كما ربط منظرو النظرية الهيكلية التضخم بعوامل أخرى منها تعاظم مشكلة الغذاء لتباطئ الإنتاج الزراعي وعدم كفايته لعدد السكان وتزايد اعتماد البلدان النامية على الخارج لاستيراد المواد الغذائية ، أي أن الطلب على المنتجات الغذائية ينمو بمعدلات تفوق معدلات إنتاجها – وهذا الأمر يعود في جانب كبير منه إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني فيها وتحيز السياسات الاقتصادية بها ضد القطاع الزراعي ، وتوجه الجزء الأكبر من الاستثمارات إلى قطاعي الصناعة والخدمات – ، هذا إلى جانب أن الزيادة في موارد النقد الأجنبي غير كافية لمواجهة الزيادة السريعة على الواردات الناجمة عن زيادة معدل النمو السكاني وجهود التنمية وتنمية وتحديث القطاع الصناعي التي سعت إليه الدول النامية . كما أن انخفاض عوائد الصادرات يخفض أيضاً الإيرادات الحكومية ويؤدى إلى عجز في ميزان المدفوعات يتمخض عنه هبوط في قيمة العملة المحلية مما يؤدى مباشرة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم حدوث التضخم (مشكور ، ورشم ، ٢٠١٢ ، ص ٢٤) ، " وهذا ما ينطبق تماماً على الحالة المصرية " .

وفي هذا الإطار يشير " محمود عبد الفضيل "إلى إن التضخم في البلدان العربية يجد جذوره في جسد الاقتصاد العربي ، مثل الاختلال الحادث نتيجة عدم تناسب علاقات النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي والاختلال بين النمو السكاني ونمو المعروض من السلع الغذائية (عبد الفضيل ، ١٩٨٢ ، ص ٩)، " وهذا ما ينطبق بشكل كبير على الحالة المصرية " .

٥- نظرية التوقعات " المدرسة السويدية " :

تبلورت نظرية التوقعات في أعقاب سنة ١٩٣٠ - أي في ظل موجات البطالة والكساد التي انتشرت في السويد سنة ١٩٢٩ " فترة الكساد الاقتصادي العظيم " – ويمثلها " ليندبرج ، ليندال ، وبنت هانسن " . وتتميز هذه النظرية بأنها تجعل" للتوقعات Expectations" أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم ، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي تتوقف على مستوى الدخل وخطط الانفاق القومي من جهة ، وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى . أو بعبارة أدق تتوقف على العلاقة بيبن خطط الاستثمار وخطط الادخار (زكي ، ١٩٨٠ ، ص ٦٥) .

وترى نظرية التوقعات أن الاستثمار المخطط يساوي الادخار المتحقق في حالة التوازن فقط ، لأن قرارات الاستثمار يتخذها فريق من الأفراد تحدوهم حوافز ودوافع ورغبات تختلف عن تلك الحوافز والرغبات التي تدفع الأفراد للقيام بالادخار . ومن ثم فإن الاستثمار المتحقق يساوى بحكم تعريفه الادخار المتحقق . ويؤدى عدم التساوي بين الادخار المخطط " أو المتوقع " ، والاستثمار المخطط " أو المتوقع " إلى تقلب مستوى الأسعار . حيث أنه إذا زاد الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط فإن ذلك يعنى أن الطلب أكثر من العرض ، ويؤدى هذا بالتالي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (زكي ، ١٩٨٠، ص ٦٥) . وعلى هذا النحو فإن هذه النظرية تجعل للتوقعات أهمية كبيرة في تحليل ظاهرة التضخم .

٦- نظرية التبعية :

ظهرت نظرية التبعية في الستينات من القرن العشرين لتدحض نظرية التحديث ، وتقدم أساساً جديداً، لتفسير ظاهرة التخلف في العالم التابع يقوم على قضية أساسية مفادها ، أن علاقة التبعية والاستغلال التي تعرض لها العالم التابع من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لم تؤد إلى أي شكل من أشكال التنمية ، وإنما أدت إلى مزيد من التخلف في هذه البلدان التابعة يقابله مزيد من التنمية والرفاهية في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وهذا أمر منطقي طالما أن الفائض المنتج في البلدان التابعة – أياً كان شكل إنتاجه – ينقل باستمرار إلى مركز العالم الرأسمالي المتقدم (عبد المعطي ، الهواري ، ١٩٨٧ ، ص ٩٧).

وفى هذا الإطار يرى " أندريه جوندر فرانك " – وهو من أهم منظري نظرية التبعية – ، أن التخلف المعاصر – في جانب كبير منه – يمثل نتاجاً للعلاقات الاقتصادية الاستغلالية التاريخية بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة. ويضيف " فرانك " أنه إذا ما عدنا إلى التاريخ لاحظنا أن أوروبا خلال نموها الاقتصادي وسيطرتها السياسية منذ القرن الخامس عشر قد احتوت على ما يطلق عليه الآن بالدول المتخلفة لتشكل تياراً عالمياً . ولقد أدى هذا الموقف – في وقت واحد – إلى الإسراع بتنمية الدول المتقدمة الآن وتخلف ما يطلق عليه بدول العالم الثالث، معنى ذلك أن التخلف قد ارتبط منذ البداية بسيطرة النظام التجاري الرأسمالي المعاصر، ذلك النظام الذي لم يكن ينمو إلا على حساب الدول المتخلفة (الحسيني ، ١٩٨٤ ، ص ٣٦٨ - ٣٦٩ وأيضاً Cardoso, F. H, and Faletto , 1980 , Katz, 2022) .

والتضخم يحدث في الدول النامية – طبقاً للمقولات النظرية لنظرية التبعية – نتيجة لتبعية دول الأطراف " الدول النامية " لدول المركز " الدول المتقدمة " ، وذلك من خلال نظام الأسعار النسبية – التبادل التجاري غير المتكافئ بين الدول النامية والمتقدمة - ، حيث أنه يشكل جوهر مسألة التبعية . وذلك لتراكم المديونية على الدول النامية والاتصال بالأسواق الخارجية – الانفتاح على السوق العالمي الذي تحتكره دول المركز أي الدول المتقدمة – ومصادر التمويل الأجنبية – والذي تتحكم به أيضا الدول المتقدمة – ، وعلى هذا النحو يكون التضخم في الدول النامية – في جانب كبير منه – لتبعية الدول النامية للدول المتقدمة وأنه السبب الرئيس لزيادة معدلات الفقر بها. هذا بالإضافة إلى التضخم المستورد الذي تصدره الدول المتقدمة للدول النامية ، وينتقل هذا التضخم للداخل من خلال درجة الانكشاف على العالم الخارجي " أي نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي "، فضلاً عن الميل المتوسط والحدي للاستيراد (حماد ، ٢٠١٤ ، ص ٥٦) .

ويضاف إلى ذلك بعض القنوات التي ينساب منها التضخم المستورد إلى داخل الدول النامية ، ومنها طبيعة التوجه الجغرافي للواردات ، فكلما انساب الجزء الأعظم من الواردات من البلاد الرأسمالية المصابة بالتضخم ، كلما زادت الحساسية للدول النامية لاستيراد التضخم ، وكذلك يمثل التغير في سعر الصرف ، وتعرضها لضغوط تخفيض العملة المحلية مقابل العملات الرئيسة الاجنبية من قبل صندوق النقد الدولي – لمساعداتها للحصول على قروض لتمويل عجز الموازنة العامة لديها ، وضعف طاقة الدولة على الاستيراد مما يسبب التضخم بشكل كبير (حماد ، ٢٠١٤ ، ص ٥٦) ، وهذا ما ينطبق أيضاً بشكل في جانب كبير منه على الحالة المصرية .

هذا ، وتعرضت نظرية التبعية لانتقادات عديدة تركزت بصفة عامة في تركيزها على العوامل الخارجية المسببة للتضخم " لظاهرة تخلف الدول النامية " وإهمالها للاختلالات الداخلية في هذه الدول . وفي هذا الإطار " يشير " شاهر اسماعيل الشاهر " إلى أن نقاد نظرية التبعية يركزون على أنها لا تتناول دور النخب والاقتصاديات المحلية في التخلف المزمن لهذه البلدان ، ويشيرون مثلاً إلى دور الفساد وغياب ثقافة المنافسة. ويشير نقاد آخرون إلى أن هذه النظرية عامة وأنها غير قادرة على تحليل الفوارق في التنمية بين بلدان الجنوب (الشاهر ، الدولة وتجلياتها ، الأشكال التي ظهرت بها والأبعاد التي ذهبت إليها ، ٢٠١٧).

https://democraticac.de/?p=46259.

٧- نظرية الحرمان النسبي :

يقصد بالحرمان النسبي كما يشير " تيد جور Ted Gure " الحالة التي يحرم فيها شخص أو جماعة من أمور يعتقدون أنهم أحق بها ، في حين أن شخصاً آخر أو مجموعة أخرى تمتلك هذه الأمور (حرمل ، ثورات الربيع العربي .. رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات ، الواقع وسيناريوهات المستقبل ، ٢٠١٣)

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286.

وفي هذا الإطار يرى " أحمد زايد " أن الحرمان لا يتشكل على أسس مادية فحسب ، بل يمتد إلى صور من الحرمان الاجتماعي والسياسي والنفسي ، بمعنى أنه عملية سلب للوجود الاجتماعي للأفراد (زايد ، ٢٠١١ ، ص ٢٢) .

ويلخص " روبرت دوس ، وجون هيوز Dowse and Hughes " فكرة الحرمان النسبي في موقف محدد مؤداه أن الناس يضعون قيمة على أشياء كثيرة في حياتنا الاجتماعية مثل الثروة ، والمكانة ، والمساواة ، والحرية ... ، وعندما يفشلون في بلوغ تلك القيم أو قيمة واحدة فإن حالة من اللا رضا تتشكل . والمسألة الحاسمة في تصور الحرمان – كما يرى دوس ، وهيوز – تتمثل في " الأفكار" التي تؤكد أن الناس يمتلكون فجوة بين ما ينبغي أن يحصلوا عليه وما يحصلون عليه فعلاً أو يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيقه . فالملاحظ الخارجي قد يعتقد أن هناك أشكالاً من الحرمان ، بينما يعتقد المحرومون أن هذا هو النظام الطبيعي للأشياء . ومن ثم فإن الحرمان النسبي يشير إلى الدرجة التي يشعر عندها الفرد أنه محروم وما يترتب على ذلك من غضب وعداء (عوض ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٦٥ -٢٦٦) .

ولقد أكدت العديد من الدراسات الاجتماعية على أن الزيادة في الضغوط الاجتماعية والحرمان الاجتماعي دائماً ما تقاس بمعدلات التضخم في ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ، وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقية للنقود . ويعد الفقراء ومحدودي الدخل اكثر الفئات الاجتماعية تأثرا بالتضخم وارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ، فعلى الرغم من اختلاف الأسباب المباشرة للفقر والحرمان من فترة زمنية إلى أخرى ، ومن مرحلة دورة حياة لأخرى ، فإن الدخول المتدنية وغير المنتظمة المصاحبة للتضخم تمثل سبباً رئيساً للوقوع في الفقر والحرمان من الخدمات والسلع في المجتمع وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر في المجتمع (حماد ، ٢٠١٤ ، ص ٥٨) . وكذلك يؤدي إلى شعور قطاع كبير من

أفراد المجتمع – الفقراء ومحدودي الدخل – بالحرمان النسبي ، – لاسيما في الدول النامية – ، فالفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فقط بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى – الحرمان النسبي – منها تدهور الصحة وسوء التغذية وتدني مستوى التعليم والمهارات وعدم كفاية موارد العيش وعدم توفر السكن اللائق والإقصاء الاجتماعي . وهذا النوع من الفقر يعيشه كثيرون في مختلف أنحاء العالم – ولاسيما في الدول النامية – والأسر الفقيرة غالباً ما تعاني من أوجه متعددة من الحرمان ويزداد الأمر سوءا في ظل معدلات التضخم العالية التي تؤدي إلى الارتفاع العام في اسعار السلع والخدمات ، وذلك لعدم امتلاكهم أدوات احترازية لمواجهة التضخم وارتفاع المستوى العام في الأسعار مثل الأصول القابلة للتكيف مع ارتفاع الاسعار . (صندوق ، وشريقي ، ٢٠١٤ ، ص ٥٨٣) .

تعقيب :

بتطبيق المقولات النظرية السابقة على الدراسة الحالية ، يرى الباحثان أن نظرية الحرمان النسبي ، والتبعية ، والنظرية الهيكلية أكثر الرؤى النظرية ملائمة ومناسبة لدراسة العلاقة بين التداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على التنمية ، بوصف ظاهرة التضخم ظاهرة مركبة ومعقدة وذات أبعاد متعددة ، لا يمكن تفسيرها بعيداً عن السياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع ، والعلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي . فالتضخم في مصر يعتبر ظاهرة مركبة ، وذات أبعاد متعددة تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى المجتمع المصري وتشابكها مع غيرها من الظروف الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي.

ويعتبر التضخم ظاهرة ملازمة لسياسات التنمية في المجتمع المصري منذ منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى الآن ، وهذ ما تعكسه المؤشرات التنموية المختلفة . والتضخم يرجع بصفة عامة لعوامل مركبة داخلية وخارجية ، فالعوامل الداخلية – متعددة ومتنوعة – وترجع بصفة عامة إلى الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد المصري ويتمثل ذلك – بصفة عامة – في العجز المزمن المتزايد للموازنة العامة للدولة ، وعدم تناسب النمو في قطاعات الاقتصاد القومي مع النمو السكاني ، وما يترتب على ذلك من عدم تناسب المعروض من السلع والخدمات مع النمو السكاني ، وهو ما أدي إلى لجوء الحكومات المصرية لاستيراد كثير من السلع الاستهلاكية لتعويض النقص في حجم المعروض من السلع . وهو ما ترتب عليه تفاقم أزمة الموازنة العامة للدولة . فالعجز المزمن للموازنة العامة للدولة من السمات الثابتة للاقتصاد المصري منذ سبعينات القرن العشرين وحتى الآن .

أما فيما يتعلق بالعوامل الخارجية – فنجد أنها أيضاً متعددة مثل العوامل الداخلية – ومن أهمها الضغوط الممارسة من قبل المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الحكومات المصرية من أجل تخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملات الرئيسة الدولية كشرط أساسي ضمن برنامج اطلق عليه " برنامج الاصلاح الاقتصادي " وذلك للحصول على قروض من صندوق النقد الدولي ، وهو ما أدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الرئيسة الدولية – وجدير بالذكر أن هذه الضغوط من قبل صندوق النقد الدولي ، كما سنرى في متن هذه الدراسة ، تكررت أكثر من مرة – وهو ما أدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية في كل مرة تحصل فيها الحكومة المصرية على قرض من صندوق النقد الدولي.

وترتب على ذلك أن ظاهرة التضخم وما صاحبها من ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات باتت ظاهرة ملاصقة للسياسات التنموية خلال الفترة الممتدة من منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى الآن مما أدى إلى فشل هذه السياسات في تحقيق تنمية حقيقية ، وهو ما تعكسه مؤشرات التنمية ، ومن أهمها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعدم العدالة في توزيع الدخول والثروات ، وشعور قطاع ليس بالقليل في المجتمع المصري بالعوز والحرمان من التعليم والصحة والمستوى المعيشي الملائم.

٢- الدراسات السابقة :

أجريت العديد من الدراسات العربية والأجنبية حول ظاهرة التضخم والتنمية ، بعضها ذو طابع تنظيري ، وبعضها ذو طابع ميداني تطبيقي . وقد تم تصنيف الدراسات السابقة في ضوء المتغيرات الأساسية للبحث إلى محورين: الأول يتناول الدراسات التي ركزت على الأبعاد النظرية والسوسيولوجية لظاهرة التضخم ، والثاني يتناول الدراسات التي ناقشت العلاقة بين ظاهرة التضخم والتنمية في مصر .

١- الدراسات التي تناولت الأبعاد النظرية والسوسيولوجية لظاهرة التضخم :

من الدراسات التي تناولت الأبعاد النظرية والسوسيولوحية لظاهرة التضخم ، دراسة شريف محمد عوض (٢٠٠٨)، الآثار الاجتماعية للتضخم على بعض شرائح المجتمع المصري ، دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٨ ، وقد استهدفت إلقاء الضوء على أهم الآثار الاجتماعية المترتبة على ظاهرة التضخم في المجتمع المصري ، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج ، من أهمها انخفاض القدرة على إشباع الحاجات الأساسية في ظل التضخم ، وانخفاض مستوى المعيشة ونوعية الحياة ، وعدم قدرة الأسرة على الوفاء بالتزامتها ، نتيجة قلة الموارد خاصة مع تزايد الاحتياجات وتعدد طموحات الأفراد (عوض ، ٢٠٠٨) .

ومن الدراسات التي يمكن تصنيفها في إطار هذا المحور دراسة عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن العمري (٢٠١١) ، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لغلاء المعيشة في المجتمع السعودي ، دراسة ميدانية على عينة من المتسوقين ببعض المراكز التجارية بمدينة جدة ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي ، والتعرف على السياسات التي تم اتخاذها لمواجهة هذه الظاهرة ، ومحاولة اقتراح بعض الحلول المناسبة للحد من الآثار الناتجة عن هذه الظاهرة . ولقد استعانت هذه الدراسة بطريقة المسح الاجتماعي ، وتم جمع البيانات من خلال أداة استبيان ، وتم تطبيقها على عينة بلغت (٣٨١) مفردة تم اختيارهم بطريقة الصدفة - طبقاً لما اشارت الدراسة - . وقد انتهت الدراسة إلى أن هناك آثار اجتماعية واقتصادية وأمنية تترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي ، من أهمها مساهمة غلاء المعيشة في ارتفاع نسبة الأسر المحتاجة للمساعدات من المؤسسات الاجتماعية المختلفة ، وزيادة الضغوط النفسية على رب الاسرة ، وانتشار عنوسة الشباب داخل المجتمع ، وزيادة الطلب على مساعدات الجمعيات الخيرية ، وانحصار الطبقة الوسطى ، وزيادة نسبة الفقر في المجتمع ، وانتشار الفساد الإداري وتفشي الرشوة وعمليات النصب على الآخرين ، وتفشي ظاهرة سرقة المال العام ، ولجوء بعض الأفراد إلى أساليب الكسب غير المشروعة (العمري ، ٢٠١١) .

وفي هذا المحور نجد أيضاً دراسة بلقاضي بلقاسم ، التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر ، ٢٠١٣، حيث هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ، وقد أوضحت هذه الدراسة أن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا ، حيث أن أي محاولة لتعريف مفهوم التضخم تصطدم بكثير من الغموض والمتناقضات ، من خلال التباعد الفكري والمذهبي بين المدارس . وعلى الرغم من ذلك فإن المعنى الشائع بين معظم العلماء لمفهوم التضخم هو الارتفاع غير الطبيعي " غير المألوف " للأسعار ، ولهذا عندما يستعمل اصطلاح التضخم دون اشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة ، فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار. وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن القلق الشديد من تواجد التضخم يرجع إلى الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عنه ، الأمر الذي يجعله يتجاوز خاصيته النقدية ، من حيث أنه يترتب عنه نتائج متغايرة تنعكس على مختلف أفراد المجتمع . وتنعكس أيضاً على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية ، وكذلك ما له من تأثيرات سلبية على بعض فئات المجتمع ، وتأثيرات ايجابية على فئات أخرى في آن واحد ، وبالتالي فإن التكلفة الاجتماعية الصافية للظاهرة تعتمد على مقدار الضرر والانتفاع الناتجين عنها (بلقاسم ، ٢٠١٣).

وفي هذا الصدد يمكن القول أنه في التحليل النهائي لظاهرة التضخم نجد أن عدد وحجم الفئات المتأثرة بالآثار السلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي يعد أكبر بكثير من عدد وحجم الفئات المستفيدة منه - لاسيما في الدول النامية ومنها مصر - ، وذلك لان قطاع كبير منهم يعيشون في ظروف اقتصادية صعبه - الفقراء ومحدودي الدخل -، علاوة على الكثير من الأزمات الهيكلية التي تعاني منها الدول النامية ، ومن أهما العجز الدائم في الموازنة العامة للدولة ، وعدم تناسب معدلات نمو السكان مع معدلات نمو قطاعات الاقتصاد القومي.

كما يمكن تصنيف دراسة جمال محمد حماد (٢٠١٤) ، التضخم وآثاره الاجتماعية ، دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية ، في اطار هذا المحور ، حيث هدفت الدراسة إلى رصد الآثار الاجتماعية لظاهرة التضخم في المجتمع المصري لما تمثله هذه الظاهرة من آثار سلبية على البناء الاجتماعي ، وخصوصاً زيادة معدلات الفقراء وتعميق مشكلة الفقر . وتم استخدام دراسة الحالة في هذه الدراسة بوصفها منهجاً ، وبلغت عينة الدراسة (٢٢) مفردة تم اختيارهم بطريقة عمدية ، وتم الاستعانة بأداتي الملاحظة والمقابلة المفتوحة والمتعمقة لجمع بيانات هذه الدراسة . وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التضخم سبب حالة من العجز الشديد والمهين للأسرة الفقيرة في الوفاء بمتطلبات الحياة المختلفة ، ولم يعد لدى الأفراد في هذه الأسر أي قدرة على التنبؤ بالمستقبل أو التخطيط له ، بسبب وقوعهم في شبكة من الحرمان والعجز المتصل ، الذي أدى إلى صراعات ومشاكل اجتماعية ، وأزمات معيشية متكررة ومستمرة (حماد ، ٢٠١٤) .

كما هدفت دراسة ماجد حسني صبيح (٢٠١٥)، تحليل العلاقة بين معدل التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣) ، إلى تحليل العلاقة بين معدلات التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك Index Consumer Price (CPI) وبين معدلات الأجور الحقيقية للعاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني والكشف عن اتجاهات تطورها خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣) ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل بيانات معدلات التضخم والأجور الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . كما اعتمدت الدراسة على تحليل ارتباط بيرسون لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى النتائج . وقد تم تحليل علاقة الارتباط بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والأجور الحقيقية للعاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني للفترة محل الدراسة وتبعا لثلاث مستويات جغرافية هي مستوى الضفة الغربية وقطاع عزة مجتمعة ، ومستوى الضفة الغربية ، ومستوى قطاع عزة كل على انفراد . وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن تحليل اختبار بيرسون أظهر وجود علاقة ارتباط عكسية قوية وذات دلالة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الأجر الحقيقي عند مستوى ثقة (١%) على مستوى المناطق الجغرافية الثلاث وبلغ معامل ارتباط بيرسون (-٠.٩٤٥%) على مستوى فلسطين ، و(-٠.٩٢٥%) على مستوى الضفة الغربية ، و(-٠.٩٢٧%) على مستوى قطاع غزة . كما أن معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) تزداد بمعدلات أكبر من الزيادة في معدلات الأجور الإسمية (اليومية) مما انعكس في انخفاض معدلات الأجور الحقيقية (صبيح ، ٢٠١٥) .

ومن الدراسات الأجنبية التي يمكن تصنيفها ضمن هذا المحور دراسة يولاندا Y. Yolanda (٢٠١٧)، تحليل العوامل التي تؤثر على التضخم وأثرها على مؤشر التنمية البشرية والفقر في إندونيسيا ، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل التأثير الذي يحدث بين سعر البنك الإندونيسي (BI) لعملة الروبية – عملة إندونيسيا – ، وأسعار الصرف الأجنبي ، وعرض النقود ، وأسعار النفط وأسعار الذهب على التضخم ، وتأثير ذلك على مؤشر التنمية البشرية (HDI) والفقر في إندونيسيا ، خلال الفترة ١٩٩٧ حتى ٢٠١٦، واستعانت الدراسة بيانات ثانوية مع طريقة أخذ العينات ، وتم تحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار المتعدد . وأشارت نتائج الدراسة إلى أن ظاهرة التضخم في إندونيسيا ليست ظاهرة قصيرة الأجل وتحدث ظرفية ، ولكن كما كان شائعاً في البلدان النامية الأخرى ، فإن مشكلة التضخم في إندونيسيا تتعلق بشكل أكبر بمسألة التضخم طويل

الأجل نظراً لأنه لا يزال يعاني من حواجز هيكلية اقتصادية في البلاد ، إلى جانب ذلك ، يتأثر التضخم بشكل أكبر بارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية وندرة المواد الخام مثل الفحم والغاز ، الأمر الذي أدى الى ارتفاع تكاليف الطاقة . وخلصت هذه الدراسة إلى أن التضخم أثر بصورة سلبية كبيرة على مؤشر التنمية البشرية والفقر في إندونيسيا حلال الفترة (١٩٩٧- ٢٠١٦) (Yolanda , 2017) .

كما هدفت دراسة رانيا الشيخ طه (٢٠٢١) ، التضخم أسبابه وآثاره وسبل معالجته ، إلى إلقاء الضوء على مفهوم التضخم وأسبابه وأنواعه وآثاره ، وكيفية قياسه ، والسياسات التي تتبناها الحكومات لتحقيق استقرار مستويات الأسعار المحلية . وقد خلصت الدراسة إلى أن ظاهرة التضخم بشكل عام تعكس اختلالاً أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد ، بما قد يعكس ارتفاع مستوى النقود " عرض النقد " في المجتمع مقارنة بمستوى المعروض من السلع والخدمات . كما قد يعكس ضغوطات تتعرض لها قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة . وتوجد عدة أنواع للتضخم تختلف حسب المعيار المستخدم في التقسيم ومنها ، معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار، الذي يقسم التضخم إلى نوعين هما التضخم الظاهر والتضخم المكبوت . ومعيار حدة التضخم يقسم التضخم إلى ثلاثة أنواع هي التضخم الجامح ، والتضخم غير الجامح ، والتضخم الزاحف . ومعيار مصدر الضغط التضخمي يقسم التضخم إلى أربعة أنواع رئيسة وهي تضخم دفع الطلب ، وتضخم دفع النفقة ، والتضخم المستورد ، وتوقعات التضخم . كما أوضحت هذه الدراسة أنه يمكن علاج التضخم من خلال السياسات التي تؤثر على الطلب الكلي ومن أهما السياستين النقدية والمالية، لتحقيق استقرار مستويات الاسعار المحلية (الشيخ طه ، ٢٠٢١) .

وأيضاً دراسة مارتن هولماير Martin Höflmayr (٢٠٢٢) تفسير التضخم : ماذا وراء ؟ وما الذي ينتظرنا ؟ ، والتي هدفت إلى إلقاء الضوء على ظاهرة التضخم من حيث المفهوم وكيفية القياس وتوضيح ملامح ديناميات التضخم الحالية ، حيث خلصت الدراسة إلى أنه يتطلب فهم ديناميكيات التضخم فهماً للمفهوم الأساسي وكيفية قياسه. حيث يُعرَّف التضخم بأنه عملية ارتفاع مستمر في الأسعار وانخفاض القوة الشرائية ، بمعنى آخر ، زيادة عامة وواسعة النطاق في أسعار السلع والخدمات على مدى فترة ممتدة. والهدف الرئيس للبنوك المركزية هو الحفاظ على استقرار الأسعار ، للحفاظ على سلامة أموال الناس وقوتها الشرائية.

ويقيس مؤشر التضخم الأكثر شيوعًا متوسط التغير في سعر سلة السلع الاستهلاكية والخدمات بمرور الوقت. وأقرب تقريب لما يفهمه الناس بشكل حدسي بمصطلح التضخم هو التغيير في تكلفة معيشتهم. ويعتمد المؤشر المنسق لأسعار المستهلك (HICP) ، الذي يقيس البنك المركزي الأوروبي (ECB) على أساسه تحقيق هدف استقرار الأسعار ، على هذا المفهوم.

كما أوضحت الدراسة إلى أن زخم التضخم القوي لمجموعة واسعة من السلع والخدمات في سلة المستهلكين أدى إلى ارتفاع معدل التضخم القياسي في يونيو ٢٠٢٢ ، حيث بلغ (٩.٦٪) في الاتحاد الأوروبي و(٨.٦٪) في منطقة اليورو ، مدفوعًا بشكل أساسي بأسعار الطاقة والغذاء ، والتي بلغت بنسبة (٤٢٪) و(٨.٩٪) على التوالي . ومن المتوقع أن يظل التضخم أعلى بكثير من هدف التضخم في منطقة اليورو البالغ (٢٪) لبعض الوقت ، بسبب استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي واختناقات العرض المستمرة.

ولمواجهة ارتفاع معدلات التضخم قرر البنك المركزي الأوربي في اجتماع السياسة النقدية في ٢١ يوليو ٢٠٢٢، رفع أسعار الفائدة لأول مرة منذ أكثر من عقد بمقدار ٠.٥ نقطة مئوية وكشف النقاب عن أداة جديدة لحماية النقل . ويعكس قرار البنك المركزي الأوروبي الأخير جهودًا متزايدة لإعادة التضخم إلى هدف (٢٪) من خلال رفع أسعار الفائدة في المقدمة، مع وضع أداة إضافية لمواجهة التشرذم غير المبرر (Höflmayr , 2022).

٢- الدراسات التي تناولت العلاقة بين التضخم والتنمية في المجتمع المصرى :

من الدراسات التي يمكن تصنيفها ضمن هذا المحور دراسة م. ك. ريحان ، وسالي أ. بوادي M.K. Rihan ، Sallay A. Bawady (٢٠١٨) ، دراسة اقتصادية للتأثير الحالي والمستقبلي للتضخم على

النمو الاقتصادي في مصر ، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع معدل النمو في الاقتصاد المصري ، وتحديد أنواع التضخم وطرق قياسه ، وقياس علاقات التفاعل بين كل من معدلات التضخم ومعدلات النمو في الاقتصاد المصري ، وتحديد العوامل التي تؤثر على معدلات التضخم والنمو في مصر . ولقد اشارت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصري يعاني من تراجع في المؤشرات الاقتصادية العامة ، وأهمها معدل النمو الإجمالي ، مقارنة بارتفاع التضخم والفقر والبطالة وانخفاض الإنتاج واستمرار العجز في الميزان التجاري، وعجز الموازنة العامة وهي مؤشرات سلبية للاقتصاد المصري . وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن معدل التضخم من أهم العوامل المؤثرة في معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي ، وله دالة إحصائية سالبة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٤) ، وهذا ما تعكسه المؤشرات السلبية للاقتصاد المصري من ارتفاع لمعدلات الفقر والبطالة واستمرار العجز في الميزان التجاري ... الخ خلال الفترة المذكورة (Rihan & Bawady , 2018)).

ودراسة محمد محمود عطوة يوسف وآخرون (٢٠١٨) ، أثر تطبيق سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي في مصر ، نموذج قياسي مقترح ، حيث هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على سياسة استهداف التضخم " تعريفها ، متطلباتها ... الخ) ، بالإضافة إلى تجارب بعض البلدان في هذا الصدد على النمو الاقتصادي ، كما تحلل هذه الدراسة أثر سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي في مصر. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد المصري قادر على تطبيق سياسة استهداف التضخم مع الاخذ في الاعتبار بعض الإصلاحات . وعند المعدل المستهدف من التضخم (٦%) فإن قيمة (S.E. Of Regression م. معامل الانحدار) كانت أقل ما يمكن . وفي هذا الصدد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هذا المعدل هو المعدل الأقرب لأن يكون هو المعدل المستهدف ، لكن لا يمكن الجزم بأن هذا هو المعدل الذي يمكن استهدافه بالفعل – على حد تعبير معدي هذه الدراسة – بسبب عدم تغير العلاقة بين المتغير الوهمي والنمو الاقتصادي بعد هذا المعدل . كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن التضخم ليس هو العنصر الوحيد في التأثير على النمو الاقتصادي ، انما يوجد العديد من المتغيرات التفسيرية والتي يجب اضافتها للنموذج كي يمكن أن يتم تحديده بالمدى أو المعدل المستهدف من التضخم ومنها " معدل نمو السكان ، النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي ، معدل التبادل التجاري، سعر الصرف ، معدل الاستثمار ، الطلب الكلي ، ... الخ " (يوسف ، وآخرون ، ٢٠١٨) .

وأيضاً دراسة إيمان محمد عبد اللطيف (٢٠٢٠) العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (١٩٦١ – ٢٠١٨) ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي واتجاهاتها في مصر خلال الفترة (١٩٦١ – ٢٠١٨) . وقد تم استخدام كل من الأسلوب الاستنباطي في عرض الإطار النظري لظاهرة التضخم وآثاره على النمو الاقتصادي ، والأسلوب الاستقرائي " التحليل الكمي القياسي " من خلال اختيار النموذج القياسي المناسب لاختبار صحة الفروض البحثية . وقد اشارت نتائج الدراسة من واقع النموذج القياسي المستخدم إلى عدد من النتائج الهامة من بينها وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي ، ووجود تأثير سلبي لمعدلات التضخم على معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة محل الدراسة . وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات منها ضرورة العمل على تقليل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي عند تجاوز معدلات التضخم المستويات الآمنة ، وكذلك ضرورة الاهتمام برفع معدلات الاستثمار لوجود علاقة طردية بين الاستثمار وزيادة المعروض من السلع والخدمات ، فضلاً عن ضرورة توجيه الائتمان الممنوح للقطاع الخاص للقطاعات والأنشطة ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي المرتفع من منظور التنمية المستدامة في الأجل الطويل (عبد اللطيف ، ٢٠٢٠) .

تعقيب :

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يمكن استخلاص عدد من القضايا التي تشكل منطلقاً للدراسة الحالية :

- ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا ، حيث أن أي محاولة لتعريف مفهوم التضخم تصطدم بكثير من الغموض والمتناقضات ، من خلال التباعد الفكري والمذهبي بين المدارس.
- على الرغم من ذلك فإن المعنى الشائع بين معظم العلماء لمفهوم التضخم هو الارتفاع غير الطبيعي "غير المألوف " للأسعار ، ولهذا عندما يستعمل اصطلاح التضخم دون اشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة ، فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار.
- تعكس ظاهرة التضخم بشكل عام اختلالاً أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد ، بما قد يعكس ارتفاع مستوى النقود " عرض النقد " في المجتمع مقارنة بمستوى المعروض من السلع والخدمات . كما قد تعكس ضغوطات تتعرض لها قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة .
- إن القلق الشديد من تواجد التضخم يرجع إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عنه ، الأمر الذي يجعله يتجاوز خاصيته النقدية ، من حيث أنه يترتب عنه نتائج متغايرة تنعكس على مختلف أفراد المجتمع . وتنعكس أيضاً على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية ، وكذلك ما له من تأثيرات سلبية على بعض فئات المجتمع ، وتأثيرات ايجابية على فئات أخرى في آن واحد ، وبالتالي فإن التكلفة الاجتماعية الصافية للظاهرة تعتمد على مقدار الضرر والانتفاع الناتجين عنها .
- يكشف التحليل النهائي لظاهرة التضخم أن عدد وحجم الفئات المتأثرة بالآثار السلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي يعد أكبر بكثير من عدد وحجم الفئات المستفيدة منه - لاسيما في الدول النامية - .
- إن التضخم يسبب حالة من العجز الشديد والمهين للأسر الفقيرة في الوفاء بمتطلبات الحياة المختلفة ، حيث لم يعد لدى الأفراد في هذه الأسر أي قدرة على التنبؤ بالمستقبل أو التخطيط له ، بسبب وقوعهم في شبكة من الحرمان والعجز المتصل ، الذي أدى إلى صراعات ومشاكل اجتماعية ، وأزمات معيشية متكررة ومستمرة .
- يمكن علاج التضخم من خلال السياسات التي تؤثر على الطلب الكلي ومن أهمها السياستين النقدية والمالية، لتحقيق استقرار مستويات الاسعار المحلية .
- يعد معدل التضخم من أهم العوامل المؤثرة في معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في مصر، وله دالة إحصائية سالبة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٤) ، وهذا ما تعكسه المؤشرات السلبية للاقتصاد المصري من ارتفاع لمعدلات الفقر والبطالة واستمرار العجز في الميزان التجاري ... الخ .

خامساً : الإجراءات المنهجية للدراسة :

أ- المنهج المستخدم :

استعانت الدراسة بالأسلوب الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل رؤية عينة من شرائح طبقية مختلفة في المجتمع المصري حول العوامل والمتغيرات الأساسية للدراسة. وفي إطار استخدام هذا الأسلوب المنهجي تم القيام بمقابلات متعمقة مع بعض الشرائح الاجتماعية من أجل مناقشة وتحليل رؤيتهم للتداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على عملية التنمية من خلال التطبيق على الحالة المصرية كنموذج .

ب- أدوات الدراسة :

اعتمدت الدراسة في بياناتها على مصدرين أساسيين هما:

١- البيانات الجاهزة : وهى عبارة عن مصادر ثانوية تمثلت في الآتي : نتائج بعض البحوث والدراسات السابقة ، وبعض التقارير الدولية والمحلية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان الغرض من استخدام البيانات الجاهزة تتبع تطور ظاهرة التضخم والتنمية في مصر خلال الفترة الممتدة منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن ، من أجل الخروج بمؤشرات تساعد في التحقق من الفرضيات التي انطلق منها البحث .

٢- دليل المقابلة :

تم تطبيق دليل المقابلة على عينة من شرائح اجتماعية مختلفة في المجتمع المصري، لمعرفة رؤيتهم حول قضايا الدراسة. وذلك من أجل المزاوجة بين التحليل الكمي والكيفي . ويأتي ذلك في إطار مبدأ التعدد المنهجي ومحاولة التوصل إلى نتائج ذات مصداقية أعلى ، خاصة وأن المنهج الكمي لا يصلح أن يكون

منهجاً متكاملاً في فهم الواقع وتفسيره بسبب عدم استيعابه لكل الحقائق الاجتماعية (انظر : امزيان ، ١٩٨١، ص٧٧-٧٨).

١- المجال المكاني :

تمثل المجال المكاني في هذه الدراسة في مصر بوصفها إطاراً مكانياً بنطاقه الأوسع ، وفي نطاقه الأضيق تمثل في اختيار مدينتي طنطا وكفر الشيخ ، باعتبارهما من أهم المدن المتوسطة في محافظات وجه بحري ، والتي تحتوى على شرائح طبقية مختلفة تمثل المجتمع المصري بصفة عامة.

٢- المجال البشري :

تمثل في أهالي مدينتي طنطا وكفر الشيخ .

- نوع العينة :

تم اختيار عينة عمدية بالحصة من بعض أرباب الأسر بمدينتي طنطا وكفرالشيخ . وتم اللجوء إلى أسلوب العينة العمدية نظراً لأن الدراسة تحتاج إلى بيانات ومعلومات لا تتوافر إلا لدى أفراد لديهم قدر معين من المستوى العلمي والثقافي ، وهو ما يتوافر في بعض الشرائح الاجتماعية التي يحمل أفرادها مؤهلات جامعية كحد أدنى .

- كيفية اختيار العينة :

بلغ إجمالي عدد أفراد العينة (٢١) مفردة تم اختيارهم من بعض المؤسسات الحكومية والخاصة في مدينتي طنطا وكفر الشيخ بواقع (١١) مفردة من مدينة طنطا ، و(١٠) مفردة من مدينة كفر الشيخ حسب الرغبة في المشاركة في البحث . جدير بالذكر اعتذار مفردة عن المشاركة في البحث من مدينة كفر الشيخ لظروف خاصة . وقد راعى الباحثان في اختيار العينة أن تمثل المفردات المختارة الشرائح الاجتماعية المختلفة من حيث المستوى التعليمي والاقتصادي ولاسيما الطبقة المتوسطة .

٣- المجال الزمني :

استغرقت الدراسة الميدانية شهر ونصف منذ بداية نوفمبر ٢٠٢٢ وحتى منتصف ديسمبر ٢٠٢٢

سادساً : نتائج الدراسة التطبيقية :

سنتناول نتائج الدراسة التطبيقية من خلال المحورين التاليين :

١- نتائج تحليل البيانات الجاهزة .

٢- نتائج تحليل دليل المقابلة.

المحور الأول: نتائج تحليل البيانات الجاهزة :

١- ظاهرة التضخم والتنمية في المجتمع المصري : تحليل سوسيوتاريخي :

يعد التضخم في مصر من الظواهر الاقتصادية – الاجتماعية التي لازمت السياسات التنموية في المجتمع المصري خلال الفترة الممتدة منذ عام ١٩٦٠ وحتى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ – وأيضاً حتى الآن (٢٠٢٣) – ، فمع بداية عام ١٩٦١ وحتى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ كانت استراتيجية التنمية في مصر تقوم على أن الدولة هى المالك الوحيد لمؤسسات الأعمال ، وهى التي تقوم بالدور الرئيس في عمليات التنمية (عمران ، ٢٠٠٢ ، ص ٣ - ٤) . وبعد حرب أكتوبر اتجهت الدولة لتبني استراتيجية جديدة للتنمية تقوم على إعطاء القطاع الخاص الدور الرئيس في عملية التنمية ، وذلك بمنحه العديد من الامتيازات في كافة الأنشطة ، وانسحاب الدولة تدريجياً من قطاع الانتاج ودعم السلع والخدمات وإطلاق العنان للقطاع الخاص في كافة المجالات تقريباً ، وخاصة المجالات الحيوية كالتعليم والصحة والإسكان ، وقد عرفت هذه الاستراتيجية بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها مصر بداية من عام ١٩٧٤ في عهد الرئيس السادات. وتبناها نظام مبارك وعرفت بسياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة .

وعلى الرغم من اختلاف السياسات التنموية التي اتبعتها الحكومات المصرية خلال الفترة ١٩٦١ وحتى قيام ثورة يناير ٢٠١١ ظلت ظاهرة التضخم مصاحبة لسياسات التنمية خلال هذه الفترة . أنظر جدول رقم (١) .

جدول رقم (١)
تطور معدل التضخم في مصر خلال الفترة (١٩٦٠ – ٢٠١٠)

السنة	معدل ارتفاع أسعار المستهلكين " مؤشر التضخم " بالنسبة المئوية
١٩٦٠ – ١٩٧٠	% ٢.٩
١٩٧١ – ١٩٨١	% ٩.٥
١٩٨٢ – ١٩٩٢	% ١٨.٣
١٩٩٤ – ٢٠٠٣	% ٥.١
٢٠٠٤	% ٨.١
٢٠٠٥	% ٨.٨
٢٠٠٦	% ٤.٢
٢٠٠٧	% ١١
٢٠٠٨	% ١١.٧
٢٠٠٩	% ١٦.٢
٢٠١٠	% ١١.٧

المصدر : ١- السنوات ١٩٦٠ -١٩٩٢ من النجار ، أحمد السيد . (٢٠١٢) . الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك ، حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون ، فصل إضافي انفجار ثورة يناير ينهي الولاية الأخيرة للديكتاتور الفاسد . الطبعة الأولى . المجلس الأعلى للثقافة . القاهرة . ص ٨٢.
٢- السنوات ١٩٩٤-٢٠١٠ من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . (٢٠١٢) . تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٢ . مؤسسة الأهرام . القاهرة . ص ٣٨٦ .

وبالنظر لبيانات جدول رقم (١) يتضح أن ظاهرة التضخم مصاحبة لكل سياسات التنمية في مصر خلال الفترة ١٩٦٠ - ٢٠١١ ، وأن معدلات التضخم كانت متواضعة للغاية خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٠ ، وأنها بلغت اقصى ارتفاع لها خلال الفترة ١٩٨٢ – ١٩٩٢ ، حيث بلغ معدل التضخم نحو (١٨.٣%) خلال تلك الفترة ، ثم اتجه معدل التضخم نحو الانخفاض حلال الفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٣ ليصل نحو (٥.١%) ، ثم عادت معدلات التضخم للارتفاع الشديد ليصل المعدل إلى نحو (١٦.٢%) في عام ٢٠٠٩ ثم يتراجع إلى نحو (١١.٧%) في عام ٢٠١٠ إلا أنه يظل مرتفعاً .

وهو ما انعكس بالسلب على سياسات التنمية في المجتمع المصري وأدى ذلك إلى غياب الاستقرار الاقتصادي في مصر وما لهذا من آثار سلبية على بنية المجتمع المصري ، وفي هذا الإطار يشير " إبراهيم العيسوي " إلى أن التضخم بوجه عام ، والتقلبات الشديدة في المستوى العام للأسعار بوجه خاص ، من مؤشرات غياب الاستقرار الاقتصادي ، ويضيف أنه من المتعارف عليه أن غياب الاستقرار الاقتصادي يعتبر من العناصر السلبية في بيئة التنمية (العيسوي ، ٢٠٠٥ ،ص ١٠٧) ، وهو ما أسهم في اضطراب بيئة التنمية والتأثير السلبي على عملية التنمية قي المجتمع المصري ، وهذا ما تعكسه المؤشرات التنموية المختلفة لتلك الفترة .

جدول رقم (٢)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ١٩٩٨- ٢٠١٠

السنة	المعدل
١٩٩٨-٢٠٠٧	٥.١%
٢٠٠٨	٧.٢%
٢٠٠٩	٤.٧%
٢٠١٠	٥.١%

Source : International Monetary Fund .(April 2016) . World Economic Outlook, Too Slow for Too Long . Washington . p.173.

فعلى الرغم من ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي نسبياً في الفترة (١٩٩٨ – ٢٠٠٧) من نحو (٥.١%) إلى (٧.٢%) في عام ٢٠٠٨ ، لكنه تراجع إلى نحو (٤.٧%) في عام ٢٠٠٩ ، ثم يزادد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي قليلاً ليبلغ نحو (٥.١%) (انظر الجدول رقم ٢) إلا أن هذا النمط من النمو لم يؤدى إلى إحداث تنمية حقيقية في المجتمع المصري ، لاسيما وأن معدل التضخم يعد أعلى بكثير من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (انظر جدول رقم ١) ، فقد بلغ معدل التضخم نحو (١١.٧%) في عام ٢٠١٠ في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (٥.١%) خلال نفس العام، أي أن معدل التضخم يعد أكثر من ضعفين من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، وهو ما يعني أن هذا النمط من النمو كان بالأساس لصالح الأغنياء .

وفي هذا الإطار يشير " محمد صفوت قابل " إلى إن نمط النمو في مصر فيما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كان يعمل لصالح الأغنياء وعلى وجه التحديد (٧٥٠) أسرة تمثل (٤%) من إجمالي الأسر المصرية التي يبلغ عددها (١٧) مليون أسرة ، وبرزت التجمعات الاحتكارية في قطاعات متعددة ، حيث احتكرت ثلاث شركات (٩٠%) من إنتاج الحديد ، واحتكرت الشركات الاجنبية (٩٠%) من إنتاج الاسمنت ، واحتكرت (١٠) شركات سمسرة تعاملات البورصة ، وظهر الاختلال واضحاً في تكوين مجتمع الأعمال إذ بينما (٩٩%) منه منشآت صغيرة يعمل بها أقل من (١٠) عمال ، فإن من يتحكم في النشاط الاقتصادي (١%) يمثلون كبار رجال الأعمال ويحصلون على تسهيلات كبيرة من البنوك ، فقد حصل (٢٠) عميلا على (١٠%) من جملة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص كله ، وحصل (٥٢٠) عميلاً على أكثر من ثلث تلك التسهيلات وتعثروا ولم يسددوا ديونهم وبعضهم هرب للخارج (قابل ، ٢٠١٢ ، ص ١٤٠) .

علاوة على ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم بنحو أكثر من ضعفين للناتج المحلي الإجمالي أدى إلى تزايد معدلات الفقر في المجتمع المصري ، وفي هذا الإطار يشير " إبراهيم العيسوي " إلى أن التضخم يؤدى إلى تآكل القدرة الشرائية للنقود ، وأن أثره على ذوي الدخول الثابتة ومحدودي الدخل والفقراء ، أشد كثيراً من أثره على ذوي الدخول المتغيرة والأغنياء بوجه عام ، ولذا فإنه عادة ما يوصف التضخم بأنه أداة خبيثة لإعادة توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء (العيسوي ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٧) .

كما أدى ارتفاع معدل التضخم بنحو أكثر من ضعفين للناتج المحلي الاجمالي في مصر إلى ارتفاع معدلات البطالة في فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، فعلى الرغم من ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي نسبياً في السنوات السابقة على ثورة ٢٥ يناير ، حيث بلغ نحو (٥.١%) عام ٢٠١٠ (أنظر جدول رقم ٢) ، إلا أن هذا المعدل أقل بكثير مما هو مطلوب لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل ناهيك عن تخفيض رصيد البطالة القائم.

جدول رقم (٣)
تطور معدل البطالة في مصر خلال الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠١١

السنة	المعدل (بالنسبة المئوية)
٢٠٠١	%٩.٢٢
٢٠٠٢	%١٠.١٧
٢٠٠٣	%١١.٠١
٢٠٠٤	%١٠.٣٢
٢٠٠٥	%١١.٢٠
٢٠٠٦	%١٠.٦٠
٢٠٠٧	%٨.٩٠
٢٠٠٨	%٨.٧٠
٢٠٠٩	%٩.٤٠
٢٠١٠	%٩.٠٠
٢٠١١	%١١.٩٩

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٢) . الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢. القاهرة. ص ٨٢ .

ونتاجاً لذلك ، فقد تفاقمت حدة مشكلة البطالة في مصر ، حيث ارتفع المعدل القومي للبطالة من نحو (٩.٢٢%) في عام ٢٠٠١ إلى نحو (١١.٩٩%) في عام ٢٠١١ (أنظر جدول رقم ٣).

جدول رقم (٤)
تطور نسبة الفقراء في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ / ١٩٩١ ــ ٢٠١٠ / ٢٠١١)

السنة	نسبة من اجمالي السكان	عدد الفقراء بلمليون نسمة	اجمالي السكان بالمليون نسمة
١٩٩٠/١٩٩١	% ٢٤.٣	١٤.٠	٥٧.٧
١٩٩٩ / ٢٠٠٠	% ١٦.٧	١١.٤	٦٨.٣
٢٠٠٤ / ٢٠٠٥	% ١٩.٦	١٤.٧	٧٤.٩
٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	% ٢١.٦	١٧.٤	٨٠.٤
٢٠١٠ / ٢٠١١	% ٢٥.٢	٢١.١	٨٣.٨

المصدر : الفقي ، سنية. (٢٠١٧) . الفقر والسياسات الحكومية في مواجهته . في مجدي صبحي "رئيس تحرير " . تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٦ . الطبعة الأولى . مؤسسة الأهرام . القاهرة . ص ٩٦ .

كما تفاقمت حدة مشكلة الفقر أيضاً خلال الفترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، فقد ارتفعت نسبة الفقراء من اجمالي السكان من نحو (١٦.٧%) في عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ إلى نحو (٢٥.٢%) (انظر

جدول رقم (٤) . وهو ما يعكس أنه برغم بلوغ معدل نمو الناتج المحلي في عام ٢٠١٠ نحو (٥.١%) (انظر جدول رقم ٢) إلى أن ذلك لم تنعكس آثاره الايجابية على غالبية أفراد المجتمع المصري بدليل أن (٢٥.٢) من المواطنين فقراء ، حيث بلغ عدد الفقراء نحو(٢١.٢) مليون فقير من إجمالي عدد السكان البالغ نحو (٨٣.٨) مليون نسمة في عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ (انظر جدول رقم ٤) .

جدول رقم (٥)
تطور ترتيب مصر حسب مؤشر مدركات الفساد طبقاً للتقارير الصادرة
من منظمة الشفافية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩

السنة	الترتيب	الدرجة	*أقل وأعلى درجة	عدد الدول في التقرير
٢٠٠٠	٦٣	٣.١	١٠.٠ – ٠.٠	٩٠
٢٠٠١	٥٤	٣.٦	١٠.٠ – ٠.٠	٩١
٢٠٠٢	٦٢	٣.٤	١٠.٠ – ٠.٠	١٠٢
٢٠٠٣	٧٠	٣.٣	١٠.٠ – ٠.٠	١٣٣
٢٠٠٤	٧٧	٣.٢	١٠.٠ – ٠.٠	١٤٦
٢٠٠٥	٧٠	٣.٤	١٠.٠ – ٠.٠	١٥٩
٢٠٠٦	٧٠	٣.٣	١٠.٠ – ٠.٠	١٦٣
٢٠٠٧	١٠٥	٢.٩	١٠.٠ – ٠.٠	١٨٠
٢٠٠٨	١١٥	٢.٨	١٠.٠ – ٠.٠	١٨٠
٢٠٠٩	١١١	٢٠٨	١٠.٠ – ٠.٠	١٨٠

* أعلى درجة تعني انخفاض حجم الفساد في الدولة ، وأقل درجة تعني ارتفاع حجم الفساد في الدولة

Source : Transparency International . Corruption Perceptions Index . 2000 , 2001 , 2002 , 2003 , 2004 , 2005 , 2006 , 2007 , 2008 , 2009 : www.transparency.org .

وقد أدى ذلك إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع في المجتمع المصري ، وثمة مؤشرات تدل على تفاقم ظاهرة الفساد في المجتمع المصري في العقود السابقة على ثورة ٢٥ يناير – لاسيما فترة حكم مبارك - ويأتي في مقدمتها مؤشر مدركات الفساد بالنسبة لدول العالم الذي تعبر عنه التقارير السنوية التي تصدرها منظمة الشفافية العالمية عن مؤشر الفساد لدول العالم Corruption Perception (CPI) . حيث تدهور ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد بالنسبة لدول العالم الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية من المرتبة رقم (٦٣) في عام ٢٠٠٠ إلى المرتبة رقم (١١٥) في عام ٢٠٠٨ (أنظر جدول رقم ٥) .

ونتاجاً لذلك فشلت السياسات التنموية التي اتبعتها الحكومات المصرية المختلفة خلال الفترة منذ منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، في تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصري ، فلم تتحسن الأحوال المعيشية للموطن المصري ، كما أن آثار سياسات التنمية لم تؤتي ثمارها لتشبع العدالة في توزيع الدخول والثروات بين المواطنين – لاسيما خلال فترة حكم نظام مبارك التي امتدت منذ عام ١٩٨١وحتى عام ٢٠١١ – وهو ما استدعى في النهاية ثورة الشعب على الحاكم رافعين شعار" عيش ، حرية ، عدالة اجتماعية " فيما عرف بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وتم اجبار محمد حسني مبارك على التنحي في ١١فبراير ٢٠١١ ، وترك مقاليد البلاد في يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة محمد حسين طنطاوي حتى يونيو ٢٠١٢ ، وهو نفس التاريخ الذي تولى فيه محمد مرسي رئاسة الدولة بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية . إلا أن الأوضاع لم تستقر نتيجة محاولة الأخير الاستئثار بالسلطة وتركيزها في يد حزبه

وجماعته – الإخوان المسلمين– ، وتردي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والصراع ما بينه وبين مؤسسات الدولة ، مما دفع الشعب قي النهاية للخروج عليه في يونيو ٢٠١٣ بعد العام الأول من توليه . وهذا ما عرف بالموجة الثانية من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ " ثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣ " وقد دعم الجيش ذلك ، وتولى الأمور رئيس مؤقت هو عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا ما بين يوليو ٢٠١٣ وحتى يونيو ٢٠١٤ . وفي الختام تولى مقاليد الحكم عبد الفتاح السيسي في يونيو ٢٠١٤ بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية (عبد القادر ، ٢٠٢٢ ، ص ٣٥٦) .

٢- التضخم والتنمية في المجتمع المصري ما بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١و٣٠يونيو ٢٠١٣ وحتى الآن (٢٠٢٢) :

١- التضخم والتنمية في المجتمع المصري خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٩ .

٢- التضخم والتنمية في المجتمع المصري خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠٢٢) : مرحلة أزمة كورونا والحرب الروسية – الأوكرانية:

١- التضخم والتنمية في المجتمع المصري خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٩ :

عقب قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١- وما صاحبها من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني- واجه الاقتصاد المصري أزمات تنموية واقتصادية كبيرة ، فقد أدت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني إلى توقف العديد من المنشآت الاقتصادية عن العمل ، بينما لجأ البعض الآخر إلى تخفيض معدلات التشغيل والإنتاج. كما توقفت بعض الاستثمارات الأجنبية وعمد البعض إلى تحويل رؤوس أموالهم إلى الخارج وتحول صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السالب في عام ٢٠١١(الجعفراوي ، ٢٠١٦ ، ص ٩) .

جدول رقم (٦)

معدلي النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين " مؤشر التضخم " في مصر خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٦

العام	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
٢٠١٠	%٥.١	%١١.٧
٢٠١١	%١.٨	%١١.١
٢٠١٢	%٢.٢	%٨.٦
٢٠١٣	%٣.٣	%٦.٩
٢٠١٤	%٢.٩	%١٠.١
٢٠١٥	%٤.٤	%١١
٢٠١٦	%٤.٣	%١٠.٢

Source : International Monetary Fund .(October 2017) . World Economic and Financial Surveys , World Economic Outlook , Seeking Sustainable Growth Short -Term Recovery, Long -Term Challenges . Washington . p. 247 - 252.

ونتج عن ذلك انخفاض كبير في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي من (٥.١%) في عام ٢٠١٠ إلى نحو(١.٨%) في عام ٢٠١١ ، ثم بدأ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي يتزايد بمعدل ضعيف جداً ، حيث بلغ نحو (٢.٢%) ، (٣.٣%) ، في عامي ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ على التوالي ، ثم تراجع ليبلغ نحو (٢.٩%) في عام ٢٠١٤ ، ثم ارتفع قليلاً ليبلغ نحو (٤.٤%) في عام ٢٠١٥ ، ثم تراجع قليلاً ليبلغ نحو (٤.٣%) في عام ٢٠١٦ ، وهو معدل ضئيل جداً ، إذا ما قورن بمعدل التضخم (انظر جدول رقم ٦) .

فقد بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي نحو (٤.٣%) في عام ٢٠١٦ في حين بلغ معدل التضخم نحو (١٠.٢%) في نفس العام ، وهو ما يعني أن معدل التضخم أكثر من ضعفين معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتفاقم عجز الموازنة العامة والدين العام المحلي ... الخ ، وكل المؤشرات التنموية ، الأمر الذي يعكس أزمة الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة .

جدول رقم (٧)
تطور نسبة الفقراء في مصر خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥

العام	نسبة من اجمالي السكان	عدد الفقراء بالمليون نسمة	اجمالي السكان بالمليون نسمة
٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٥.٢ %	٢١.١	٨٣.٨
٢٠١٢ /٢٠١٣	٢٦.٣ %	٢٣	٨٧.٦
٢٠١٥	%٢٧.٨	٢٥.٤	٩١.٥

المصدر : الفقي ، سنية . (٢٠١٧) . الفقر والسياسات الحكومية في مواجهته . في مجدي صبحي " رئيس تحرير " تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٦ . الطبعة الأولى . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. مؤسسة الأهرام . القاهرة . ص ٩٦ .

وفيما يتعلق بظاهرة الفقر ، فقد تفاقمت ظاهرة الفقر في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير في المجتمع المصري – بسبب مجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي لهذه الفترة – فنجد أن نسبة الفقراء من اجمالي السكان ارتفعت من نحو (٢٥.٢%) في عام ٢٠١٠/ ٢٠١١ إلى نحو (٢٧.٨ %) ، وهو ما يعكس تفاقم ظاهرة الفقر في مصر خلال الفترة ما بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ (انظر جدول رقم ٧) .

ومن ناحية أخرى ، فعلى صعيد عدم المساواة في الدخل اتسمت الفترة ما بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو٢٠١٣ بعدم العدالة في توزيع الدخل في المجتمع المصري بصفة عامة ، وفي هذا الإطار تكشف الإحصاءات المتاحة ، أنه في عام ٢٠١٥ كان نصيب شريحة المواطنين الـ (١٠%) الأكثر ثراءً وحدهم (٤٨.٥%) من إجمالي الدخل في مصر ، وكان نصيب شريحة أغنى (١%) وحدهم (١٩.١%) من إجمالي الدخل ، وهو ما يفوق نصيب الـ (٥٠%) الأقل دخلاً ، والبالغ نحو(١٨.٢%) فقط (سليمان ، ٢٠١٨ ، ص ٢٧) .

جدول رقم (٨)
معدل البطالة العام في مصر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦

السنة	المعدل
٢٠١٠	%٩.٠
٢٠١١	%١٢.٠
٢٠١٢	%١٢.٧
٢٠١٣	%١٣.٢
٢٠١٤	%١٣.٠
٢٠١٥	%١٢.٥
*٢٠١٦	%١٢.٦

Source : United Nations . (2017) . World Economic Situation and Prospects 2017 . New York.p.176.

* تقديرات

أما فيما يتعلق بظاهرة البطالة ، فقد تفاقمت ظاهرة البطالة في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير في المجتمع المصري – بسبب مجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها انخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة وارتفاع معدل نمو السكان – فقد ارتفع معدل البطالة من نحو (٩%) في عام ٢٠١٠ ، ليبلغ نحو (١٢.٧%) في عام ٢٠١٢ ، ومع استمرار معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي منخفضاً فقد استمر معدل البطالة في الارتفاع ليبلغ نحو (١٣.٢%) في عام ٢٠١٣، ويتراجع معدل البطالة قليلاً ليبلغ نحو (١٣.٠% ، ١٢.٥%) في عامي ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ على الترتيب ، ثم ارتفع معدل البطالة قليلاً ليبلغ (١٢.٦ %) في عام ٢٠١٦ طبقاً لتقديرات أولية لتقرير " حالة الاقتصاد العالمي وآفاقه عام ٢٠١٧ " الصادر عن الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧. (أنظر جدول رقم ٨).

جدول رقم (٩)
تطور العجز الكلي للموازنة العامة للدولة والدين العام المحلي والخارجي
خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠١٥ / ٢٠١٦

البيان	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١١-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٣-٢٠١٤	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠١٦
العجز الكلي للموازنة العامة بالمليار جنيه	١٣٤.٤٦	١٦٦.٧٠	٢٣٩.٧١	٢٥٥.٤٣	٢٧٩.٤٣	٣٣٩.٥
الدين العام المحلي بالمليار جنيه	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	يونيو٢٠١٦
	١٠٤٤.٨٩	١٢٣٨.١٣	١٥٢٧.٣٧	١٨١٦.٥٧	٢١١٦.٣٤	٢٢٩١.٩
الدين العام الخارجي بالمليار دولار	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	يونيو٢٠١٦
	٣٤.٩٠	٣٤.٣٨	٤٣.٢٣	٤٦.٠٦	٤٨.٠٦	٢٤.٤

المصدر : - السنوات ٢٠١٠- ٢٠١١ /٢٠١٤ -٢٠١٥ من الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٦) . الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٦ . القاهرة . ص ص ٢٥٠-٢٥٧.
- السنوات ٢٠١٥- ٢٠١٦ من نور الدين ، محمد . (٢٠١٨) . في مجدي صبحي " رئيس تحرير " تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٧ . الطبعة الأولى . مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. مؤسسة الأهرام . القاهرة . ص ٧٦ – ٨٠ .

أما فيما يتعلق بعجز الموازنة العامة والدين العام للدولة المحلي والخارجي، فقد ارتفع عجز الموازنة العامة للدولة من نحو (١٣٤.٤٦) مليار جنيه في عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ إلى نحو (٢٥٥.٤٣) مليار جنيه، ثم ارتفع ليبلغ نحو (٣٣٩.٥) مليار جنيه في عام ٢٠١٥/ ٢٠١٦ (أنظر جدول رقم ٩) . أي أن عجز

الموازنة العامة للدولة قد تضاعف حوالي ثلاث مرات بنسبة (٢٥٢.٤٩%) خلال السنوات اللاحقة لثورة ٢٥ يناير.

ونتاجاً لذلك تفاقم الدين العام المحلي ، حيث ارتفع الدين العام المحلي من نحو (١٠٤٤.٨٩) مليار جنيه في عام ٢٠١١ إلى نحو (١٨١٦.٥٧) مليار جنيه في عام ٢٠١٤ ، ثم ارتفع ليبلغ نحو (٢٢٩١.٩) مليار جنيه يونيو ٢٠١٦ (أنظر جدول رقم ٩) . وهذا يعني أن الدين العام المحلي قد تضاعف بمقدار حوالي اكثر من ضعفين بنسبة (٢١٩.٣٤%) في الفترة اللاحقة لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . أما فيما يتعلق بالدين العام الخارجي فقد ارتفع من نحو (٣٤.٩٠) مليار دولار في عام ٢٠١١ إلى نحو (٤٣.٢٣) مليار دولار في عام ٢٠١٣ ، ثم ارتفع ليبلغ أقصى مدى له بنحو (٤٨.٠٦) مليار دولار في عام ٢٠١٥ ، ثم انخفض بعد ذلك إلى نحو (٢٤.٤) مليار دولار في يونيو ٢٠١٦ (أنظر جدول رقم ٩). ويمكن القول في هذا الصدد أن الموارد المالية " المساعدات والمنح " التي تدفقت على مصر عقب ثورتي ٢٥ يناير و٣٠يونيو من بعض دول الخليج هى التي أدت إلى عدم تفاقم أزمة الدين العام الخارجي .

أما فيما يتعلق بظاهرة الفساد في المجتمع المصري ، فيعد الفساد ولاسيما الفساد الإداري من أهم التحديات التي تقوض الاستثمار الخاص بصورة مؤثرة ، حيث ترفع من تكلفة تأسيس وتشغيل المشروعات بأحجامها المختلفة ، وبالتالي تعد عاملاً طارداً لرأس المال الخاص (سليمان ، ٢٠١٨ ، ص ٢٨) حيث يمثل الفساد أزمة كبرى في المجتمع المصري .

جدول رقم (١٠)

تطور ترتيب مصر حسب مؤشر مدركات الفساد طبقاً للتقارير الصادرة من منظمة الشفافية العالمية خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٧

السنة	الترتيب	الدرجة	أقل وأعلى درجة *	عدد الدول في التقرير
٢٠١٠	٩٨	٣.١	٠.٠ – ١٠.٠	١٧٨
٢٠١١	١١٢	٢.٩	٠.٠ – ١٠.٠	١٨٣
٢٠١٢	١١٨	٣٢	٠-٩ إلى ٩٠-١٠٠	١٧٤
٢٠١٣	١١٤	٣٢	٠-٩ إلى ٩٠-١٠٠	١٧٧
٢٠١٤	٩٤	٣٧	٠-٩ إلى ٩٠-١٠٠	١٧٥
٢٠١٥	٨٨	٣٦	٠-٩ إلى ٩٠-١٠٠	١٦٨

* أعلى درجة تعني انخفاض حجم الفساد في الدولة ، وأقل درجة تعني ارتفاع حجم الفساد في الدولة

Source : Transparency International . Corruption Perceptions Index . 2010 , 2011 , 2012 , 2013 , 2014 , 2015 : www.transparency.org .

هذا ، وثمة مؤشرات دالة على ذلك ، يأتي في مقدمتها مؤشر مدركات الفساد بالنسبة لدول العالم ، حيث تدهور ترتيب مصر حسب مؤشر مدركات الفساد بالنسبة لدول العالم الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية من المرتبة رقم (٩٨) في عام ٢٠١٠ ليبلغ المرتبة رقم (١١٨) في عام ٢٠١٢، إلا إن هذا الترتيب بدأ في التحسن التدريجي خلال الأعوام الثلاثة التالية ليبلغ (١١٤ ، ٩٤ ، ٨٨) في الأعوام ٢٠١٣ ،

٢٠١٤ ، ٢٠١٥ على الترتيب . ويرجع ذلك إلى محاربة الدولة للفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ولاسيما بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ .

ومن جهة أخرى ، وفيما يتعلق بملامح استراتيجية الدولة المصرية في تعاملها مع عملية التنمية في المجتمع المصري ، بدأت الحكومة المصرية مصر منذ عام ٢٠١٤ – بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ – العمل على مسارين متوازيين . تمثل المسار الأول في القضاء على الارهاب وإعادة أركان الدولة المصرية وتقويتها . أما المسار الثاني فكان الانطلاق وبقوة في مسيرة التنمية بكل جوانبها مع التركيز بصفة خاصة على تدشين عدد من المشروعات القومية الكبرى ، لإقامة وتدعيم بنية تحتية قوية تستند إليها جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، ٢٠٢١ ، ص ٨٣) .

وفي مستهل عام ٢٠١٦ اطلقت الحكومة المصرية " رؤية مصر ٢٠٣٠ " ، كما تم البدء في اتخاذ إجراءات أطلق عليها إجراءات إصلاحية مثل رفع أسعار منتجات الطاقة في يونيو ٢٠١٦ وتحرير سعر الصرف في نوفمبر من نفس العام (الشواربي ، ٢٠١٨ ، ص ٢٢) .

وفي ١١ نوفمبر ٢٠١٦ وقعت الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي اتفاقية لتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي يمتد من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٩ ، ويسهم فيه صندوق النقد بقرض للحكومة المصرية بقيمة (١٢) مليار دولاراً (سليمان ، ٢٠١٨ ، ص ١٦) . وذلك بهدف معالجة نقاط الضعف في الاقتصاد المصري وتعزيز النمو الشامل وتكوين فرص العمل (المومني ، ٢٠١٨ ، ص ١) .

ويرى " سليمان حسين " أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم توقيعه وبدأ تنفيذه منذ نوفمبر ٢٠١٦ ، يتضمن كغيره من برامج الصندوق المماثلة ، بنوداً لإعادة هيكلة سوق سعر الصرف الأجنبي ، والسياسات النقدية بشكل عام ، والسياسات المالية ، وبيئة الأعمال والاستثمار ، وذلك بغرض إزالة التشوهات في الأسواق المحلية ، وتحقيق الاستقرار في المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري ، وتحفيز القطاع الخاص على وجه التحديد ، ودفع النمو والتشغيل (سليمان ، ٢٠١٨ ، ص ١٦) .

وفي هذا الإطار ترى" عالية المهدي" أنه في سبيل تحقيق ذلك يتم اتباع عدة وسائل أهمها (المهدي، ٢٠١٨ ، ص ٤٥- ٤٦) :

أ- تحرير سعر صرف العملة لاستعادة الثقة في الاقتصاد .

ب- اتباع سياسة نقدية حذره وانكماشية لمواجهة التضخم وزيادة احتياطات العملة الأجنبية.

ج- خفض عجز الموازنة من خلال :

- إدخال ضريبة القيمة المضافة .

- خفض دعم الطاقة .

د- ولمعالجة أثر البرنامج على محدودي الدخل يتم استخدام جزء من الموارد المالية توجه إلى مساندة محدودي الدخل من الأسر الفقيرة .

هـ - إصلاح هيكلي للاقتصاد يضمن خلق فرص وتحقيق بيئة عمل مناسبة من خلال :

- تسهيل الحصول على تراخيص النشاط .

- تحسين الإدارة المالية العامة وخاصة في شركات القطاع العام ، وقطاع الكهرباء وقطاع الدعم وإصلاحه .

وفي هذا الإطار يشير " تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١ ، التنمية حق للجميع : مصر المسيرة والمسار " ، الصادر من البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في ٢٠٢١ إلى أن البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمشروعات القومية الكبرى – من أهمها قناة السويس الجديدة ، والعاصمة الإدارية الجديدة ، والنقل ورصف الطرق ، وتنمية المليون ونصف فدان ، والإسكان الاجتماعي وغيرها – شكل أساس التنمية في هذه الفترة . كما شكلت استراتيجية التنمية المستدامة

(٢٠٣٠) رؤية الدولة في التطلع إلى المستقبل (برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، ٢٠٢١ ، ص ٨٣) .

ومن ناحية أخرى نجد أن السياسات التنموية المصرية بداية من عام ٢٠١٤ – بشكل عام – تميزت بمجموعة من السمات لعل أهمها التوازن والشمول في الأنشطة الاقتصادية مع نصيب كبير لأنشطة الطاقة والنقل والإسكان الاجتماعي والزراعة وبدرجة أقل الصناعة . كذلك تميزت عملية صناعة القرار في هذه الفترة بالتعامل بشكل جذري مع الاختلالات الرئيسة في الاقتصاد ، إذ تضمن البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بعض المكونات التي عادة ما كانت الحكومات السابقة تتجنبها ، إذ حرر في عام ٢٠١٦ سعر الصرف ، وأقرت إجراءات للتعامل مع دعم الطاقة وعجز الموازنة العامة الدولة (برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، ٨٣) .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت الدولة المصرية في تنفيذه منذ نوفمبر ٢٠١٦ على معدلي التضخم والنمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ؟ وما انعكاس ذلك على عملية التنمية في المجتمع المصري ؟ هذا ما نحاول الاجابة عليه فيما يلي :

وفي هذا الإطار تشير " عالية المهدي " أنه للحكم على الأداء التنموي لأي دولة يتم الاعتماد على عدة مؤشرات حاكمة في توصيف ملامح الأداء . وفي مقدمة هذه المؤشرات نجد ثلاثة وهي معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل التضخم ، ومعدل البطالة . وتضيف ، إلا إن المؤشرات الثلاثة المذكورة لا تكفي لوصف الوضع التنموي – الاقتصادي – لدولة بحجم مصر ، وفي ظروفها بدقة لذلك لابد أن ننظر لمتغيرات اخرى مالية ونقدية أساسية مثل عجز الموازنة العامة للدولة ، وحجم الدين العام المحلي والخارجي (المهدي ، ٢٠١٨ ، ص ٤٣ – ٤٤) . كما إنه من الضروري الاحتكام للمتغيرات التنموية – الاجتماعية – الأساسية والتي من أهمها نسبة الفقر في المجتمع المصري ، والعدالة في توزيع الدخل والثروة وعوائد التنمية في المجتمع وغيرها.

جدول رقم (١١)

معدلي النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ، والرقم القياسي لأسعار للمستهلكين " مؤشر التضخم " في مصر خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٦

العام	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي	معدل الرقم القياسي لاسعار للمستهلكين
٢٠١٦	%٤.٣	%١٠.٢
٢٠١٧	% ٤.١	% ٢٣.٥
٢٠١٨	% ٥.٣	% ٢٠.٩
٢٠١٩	% ٥.٦	% ١٣.٩

Source : International Monetary Fund .(October 2021) . World Economic Outlook , Recovery During a Pandemic Health Concerns, Supply Disruptions , and Price Pressures . Washington . p.116 - 121 .

تكشف بيانات جدول رقم (١١) عن اتساع الفجوة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ٢٠١٦ – ٢٠١٩ ، فقد انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي من نحو (٤.٣%) في عام ٢٠١٦ إلى نحو (٤.١%) في عام ٢٠١٧ ، في حين تضاعف معدل التضخم بصورة غير مسبوقة ، حيث ارتفع من نحو (١٠.٢%) في عام ٢٠١٦ ليصل إلى أعلى مدى على الاطلاق في تاريخ معدلات التضخم خلال العقود الستة الماضية له ، حيث بلغ نحو (٢٣.٥%) في عام ٢٠١٧ ، بما يعادل نحو ستة أضعاف معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي تقريباً (بنسبة ٥.٧٣%) ، وفي عام ٢٠١٨ ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي من نحو (٤.١%) في عام ٢٠١٧ ،

ليصل إلى نحو(٥.٣%) ، بينما انخفض معدل التضخم قليلاً من نحو (٢٣.٥%) في عام ٢٠١٧ ليصل لنحو (٢٠.٩%) في عام ٢٠١٨ ، بما يعادل حوالي أربعة أضعاف معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بنسبة ٣.٩٤%) ، وفي عام ٢٠١٩ ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي من نحو (٥.٣) في عام ٢٠١٨ إلى نحو(٥.٦%) عام ٢٠١٩ ، في حين انخفض معدل التضخم من نحو (٢٠.٩ %) في عام ٢٠١٨ ليصل إلى نحو (١٣.٩%) في عام ٢٠١٩ ، بما يعادل ضعفين ونصف معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي (بنسبة ٢.٥ %) .

وتعكس البيانات السابقة مدى اتساع الفجوة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ، الأمر الذي يشير أنه ترتب على إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦ موجه عالية من التضخم والغلاء وارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات لهذه الفترة .

- أسباب التضخم في المجتمع المصري :

هناك اسباب متنوعة للتضخم في المجتمع المصري ، منها ما أشار إليه " أحمد السيد النجار " من أنها تبدأ من كون الاقتصاد المصري اقتصاداً يسهل انزلاقه لتسجيل معدلات تضخم مرتفعة نسبياً نظراً لاعتماده على تدفقات مالية كبيرة من خارج الاقتصاد المحلي ، من خلال تحويلات العمالة المصرية بالخارج والتي بلغت قيمتها نحو (١٧.١) مليار دولار في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بنحو (١٩.٣) مليار دولار في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ . كذلك فإن العجز الضخم للموازنة للدولة والزيادة الهائلة في الديون العامة المحلية يعد عنصراً رئيساً مسبباً للتضخم لأنه عندما يحل أجل صكوك الدين من أذونات وسندات الخزانة فإنها تتحول إلى أموال بيد من كانوا يحملونها ، وتتحول بالتالي إلى طلب فعال في السوق يؤدي لارتفاع الأسعار(النجار ، ٢٠١٧ ، ص ٢٣) .

ويمكن القول أن موجة التضخم العالية التي اجتاحت المجتمع المصري ترجع بالأساس إلى عاملين أساسيين هما :

١- تحرير سعر الصرف :

في الثالث من نوفمبر ٢٠١٦، أعلن البنك المركزي المصري تحرير سعر صرف الجنيه " تعويم الجنيه " والتسعير وفقًا لآليات العرض والطلب، وإطلاق الحرية للبنوك العاملة النقد الأجنبي عبر آلية الإنتربنك الدولاري، ليصل الدولار عند الشراء بأعلى سعر إلى (١٤.٥٠) وأقل سعر عند (١٣.٥) جنيه وجدير بالذكر أن هذا التحرير هو التحرير الثالث لسعر الصرف الخاص بالجنيه أمام العملات الأخرى ، حيث كان التحرير الأول لسعر صرف الجنيه في عام ١٩٧٧ ، أما التحرير الثاني فكان في عام ٢٠٠٣ (يوسف ، ٢٠٢٢ ، التعويم في عشر سنوات .. تسلسل زمنى لتحرير سعر الجنيه مقابل العملات ، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2726933 .).

وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة الجنيه بنحو (٥٠%) ووصل سعر الدولار أمام الجنيه (١٣.٥) جنيهاً مصرياً مقابل (٨.٦٥) جنيهات مصرية قبل قرار تعويم الجنيه ، وارتفع أيضاً في نهاية شهر نوفمبر إلى نحو (١٧.٧) جنيهاً ، ثم ارتفع مرة أخرى في (٢٠) ديسمبر ليصل إلى أعلى سعر (١٩.١٣) جنيهاً (صالح، ٢٠٢١ ، ص ١٥) ، ثم قفز ليصل في فبراير ٢٠٢٣ إلى ٣٠,٥٠ جنيهاً ليصل التضخم إلى أعلى معدلاته.

ونتيجة لذلك لهذا ازدادت الحالة الاقتصادية تخبطا وتدهوراً ، فزادت أسعار السلع بشكل جنوني وخير دليل على ذلك بلوغ معدل التضخم أقصى مدى له في الستة عقود الماضية على الاطلاق وهو (٢٣.٥%) في عام ٢٠١٧ . مما أثر على الأسر المتوسطة والفقيرة وأدى إلى حدوث خلل في المنظومة الاجتماعية وفي أولويات الأسرة المصرية .وكان من بين البرامج الاحترازية التي لجأت لها الحكومة المصرية إقرار " برنامج تكافل وكرامة " و " برنامج معاش الضمان الاجتماعي " ، بالإضافة إلى توفير

حوالي (٢٠٠) مليار جنيه لقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير وحدات سكنية للشباب أملا في التقليل من حدة هذه القرار على الشارع المصري (العزب ، ٢٠١٨ ، ص ٤) .

٢- السياسات الإصلاحية :

تلخصت في فرض الرسوم الجمركية والقيود الإدارية والضرائبية ، ورفع أسعار الكهرباء والمياه والوقود وخدمات الهاتف المحمول .إلا أن أكثر هذه السياسات تأثيراً في معدلات التضخم هو رفع أسعار البنزين والسولار – أسعار الطاقة بصفة عامة – ، حيث قررت الحكومة المصرية رفع أسعار البنزين والسولار، وغاز السيارات والمنازل واسطوانات الغاز تنفيذاً لتوصيات صندوق النقد الدولي بعد تحرير سعر الصرف . وفي هذا الإطار يشير " مصطفى العزب " أن زيادات أسعار الطاقة في مصر قد تضاعفت بنحو ست مرات منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٨ ، حيث زاد سعر البنزين من نحو (٨٠) قرش إلى (٥٥٠) قرشاً . ويضيف أن ذلك تسبب في صعود أسعار الكثير من السلع ، بالإضافة إلى استخدام السولار في بعض ماكينات الزراعة ، الأمر الذي رفع من أسعار الخضروات ، كما تسبب في رفع أجرة المواصلات والنقل والشحن . ونتيجة لذلك وصلت نسبة الزيادة في أسعار الوقود وباقي الخدمات التي تقدمها الحكومة لأكثر من (١٥%) من السعر الرسمي ، حيث استهدفت الحكومة خفض الدعم من المواد البترولية بنسبة (٢٦%) خلال عام ٢٠١٨ (العزب ، ٢٠١٨ ، ص ٥) .

التضخم والفقر في المجتمع المصري:

نتاجاً لذلك تفاقمت مشكلة الفقر في المجتمع المصري ، وهذا ما تكشف عنه الإحصاءات المتاحة ، حيث تشير البيانات الخاصة ببحث الدخل والانفاق لعام ٢٠١٧ – ٢٠١٨ الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام ٢٠١٩ ، عن ارتفاع نسبة المصريين تحت خط الفقر إلى نحو (٣٢.٥%) في عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ بعد أن كانت (٢٧.٧%) عام ٢٠١٥ /٢٠١٦ . وتبلغ قيمة خط الفقر طبقا لبحث الدخل والانفاق عن الفترة ٢٠١٧ – ٢٠١٨ نحو (٨٨٢٧) جنيهاً للفرد في السنة ، ما يعادل (٧٣٥.٦) جنيهاً للفرد في الشهر . في حين تبلغ قيمة خط الفقر المدقع (٥٨٨٩.٦) جنيهاً للفرد في السنة أي ما يعادل (٤٩٠.٨) جنيهاً للفرد شهرياً . وكان خط الفقر حسب بحث الدخل والانفاق عام ٢٠١٥ ، هو (٤٨٢) جنيهاً شهريا للفرد (على ، ٢٠٢١ ، ص ١٨) .

وعلى ذلك تحتاج الأسرة المكونة من (٥) أفراد إلى (٣٦٧٨) جنيهاً شهرياً حتى تسطيع الوفاء باحتياجاتها ، بحسب تقرير بحث الدخل والانفاق الصادر عن الفترة (٢٠١٧- ٢٠١٨) ، بينما يحدد البنك الدولي معدل الفقر العالمي بـ (١.٩) دولار (نحو ٣١ جنيه) يومياً للفرد ، وهو ما يعادل (٩٣٠) جنيه للفرد شهرياً ، أي أن الأسرة المكونة من (٥) أفراد تحتاج إلى (٤٦٥٠) جنيه شهرياً للوفاء باحتياجاتها الأساسية فقط، وفقاً للأرقام الصادرة عن البنك الدولي عام ٢٠١٥ . وهو ما دعى البنك الدولي إلى اصدار بيان في شهر مايو ٢٠١٩ ، قال فيه إن نحو (٦٠%) من سكان مصر إما فقراء أو عرضه للفقر (على ، ٢٠٢١ ، ص ١٨ – ١٩) .

ونتاجاً لذلك تدهور مستوى معيشة قطاع واسع من المواطنين في المجتمع المصري بسبب تدهور قيمة الجنيه وارتفاع معدلات التضخم - نتيجة إجراءات السياسات التنموية المصاحبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت الحكومة المصرية تنفيذه منذ نوفمبر ٢٠١٦ - ، وتحول فئات من الطبقة الوسطى المصرية إلى مستوى الفقر ، فانخفاض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الرئيسة الأخرى ، تعنى عملياً انخفاض القوة الشرائية للجنيه في مقابل السلع المختلفة محلياً وخارجياً ، ما من شأنه أن يؤدى إلى زيادة معدلات الفقر ، ومن ثم اتساع نطاق الفئات والطبقات المهمشة وزيادة فرص عدم الاستقرار الاجتماعي (على ، ٢٠٢١ ، ص ٢٢) .

ففداحة الأثر السلبي لارتفاع معدلات التضخم في المجتمع المصري تتمثل في التأثير السلبي لارتفاع المستوى العام للأسعار على مستويات معيشة القاعدة العريضة من المواطنين ، أصاحب الدخل الثابت والمحدود، حيث تتضح من حقيقة أن الزيادة في المستوى العام لأسعار المستهلكين قد شملت كل بنود الإنفاق

على الحاجات الأساسية للأسرة المصرية . وفي هذا الإطار توضح بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن ارتفاع أسعار الطعام والشراب بلغ نحو (٤٣%) في شهر يوليو ٢٠١٧ بالمقارنة بنفس الشهر من العام الماضي (يوليو ٢٠١٦) ، وارتفاع تكلفة المسكن والمياه والكهرباء والغاز ومواد الوقود بأكثر من (١٠%) ، وأسعار الملابس والأحذية بأكثر من (٢٨%) ، وتكاليف الرعاية الصحية بنحو (٢٤%) ، وتكاليف النقل والمواصلات بنحو (٣٧%) ، فضلا عن ارتفاع تكاليف التعليم بنحو (١٣%) ، وغنى عن الذكر أن هذه البنود تشكل في مجموعها أكثر من (٨٠%) من بنود إنفاق الأسرة المصرية (العنتري ، ٢٠١٨ ، ص ٤٨) .

ومن ناحية أخرى يرى " عبد الحافظ الصاوي " أن أسباب ارتفاع معدلات الفقر في مصر، تعود إلى عوامل أخرى بخلاف إجراءات تخفيض قيمة العملة ، وارتفاع معدلات التضخم، أو الإجراءات الخاصة بتقليص الدعم، ومنها سوء توزيع الثروة، وعدم مراعاة قواعد تطبيق الحد الأدنى للأجور، وبخاص في ظل اتساع شريحة العاملين في الاقتصاد غير المنظم ، وكذلك الفارق الكبير بين مستوى الأسعار والأجور، وأيضًا استمر اتساع الفجوة بين الحد الأدنى للأجور في أفضل حالاته عند (٢٧٠٠ جنيه) ، وبين خط الفقر للأسرة المصرية المكونة من أربعة أفراد عند (٣١٢٨) جنيه (الصاوي ، ٢٠٢٢ ، ص ٢) . – جدير بالذكر أن الحد الأدنى للأجور رفعه مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء إلى نحو (٣٠٠٠) جنيه في شهر أكتوبر ٢٠٢٢ – .

وفي هذا الإطار يشير " أحمد السيد النجار" إلى إن ارتفاع معدلات التضخم يؤدى إلى التأثير سلبياً على توزيع الدخل والثروة في المجتمع ، حيث يزيد قيمة ثروات وملكيات أصحاب حقوق الملكية ، لأن ممتلكاتهم يرتفع سعرها في ظل التضخم ، بينما يضرب الفقراء وأصحاب الدخول شبه الثابتة من عمال وموظفين وأرباب معاشات ، حيث تتحرك دخولهم بشكل لاحق على ارتفاع الأسعار وبمعدلات تقل عن معدلات ارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى تدهور دخولهم الحقيقية وتدنى الوضع المعيشي للفقراء والطبقة الوسطى ، مقابل زيادة ثراء الأثرياء من منتجي وتجار السلع والخدمات وملاك الأصول والأراضي ، بما يعمق التفاوت الطبقي واللامساواة والظلم الاجتماعي (النجار ، ٢٠١٧ ، ص ٢٣) .

وهذا ما يعكس الأثر السلبي لارتفاع معدلات التضخم الغير مسبوقة وتدهور المستوى المعيشي لقطاع كبير من المصريين وعدم العدالة واللامساواة في توزيع الدخول والثروات في هذه الفترة . وفي هذا الإطار تشير " سلمى حسين" إلى إن اللامساواة في مصر هى أعلى مما توضحه بيانات بحوث الدخل والإنفاق المصرية (حسين ، ٢٠١٦ ، ص ١٩) .

ومن ناحية أخرى ، فمن مخاطر تفاقم مشكلة الفقر المجتمع المصري – المترتبة على ارتفاع مستويات التضخم – هو التعليم المنخفض ، وفي هذا الإطار تشير" هند مرسي محمد على " إلى أن التعليم المنخفض هو أكثر العوامل ارتباطاً بمخاطر الفقر في مصر ، حيث تتناقص مؤشراته كلما ارتفع مستوى التعليم . فطبقا لبيانات بحث الدخل والانفاق لعام ٢٠١٧- ٢٠١٨ الصادر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام ٢٠١٩ ، بلغت نسبة الفقراء من الأميين (٣٩.٢%) في عام ٢٠١٨ مقابل (١١.٨%) لمن حصل على شهادة جامعية في نفس العام ، وبلغت نسبة الفقراء بين حاملي الشهادات فوق المتوسط (٢٠.١%) ، وبلغت النسبة بين من حصلوا على شهادة ثانوية (٢٢.٤%) ، وبلغت بين الحاصلين على شهادة إعدادية (٣٤.٤%) و(٣٨.٣%) للشهادة الابتدائية و(٣٣%) لمن يحملون شهادة محو الأمية (على ، ٢٠٢١ ، ص ٢١) .

<u>التضخم والانفاق على التعليم والصحة:</u>

أثرت معدلات التضخم العالية التي ترتبت على السياسات التنموية المصاحبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي – لاسيما تحرير سعر الصرف ورفع أسعار مواد الطاقة – على الانفاق على التعليم والصحة في المجتمع المصري . فعلى الرغم من أن الدستور المصري الصادر في عام ٢٠١٤، يلزم الحكومة بإنفاق (١٠%) من الناتج القومي الإجمالي، على قطاعات التعليم والصحة والبحث العلمي، بعد ٣ سنوات من إقرار الدستور منها نسبة (٤%) لقطاع الصحة ، نسبة (٦%) لقطاع التعليم (٤% للتعليم قبل الجامعي، و٢%

للتعليم الجامعي (عيد ، ٢٠٢٢ ، ١٩٣ مليار جنيه.. تطور إنفاق الحكومة على قطاع التعليم في ٥ سنوات (جراف) ، https://www.masrawy.com/news/news_economy/details).

إلا أنه بسبب خطة التقشف الحكومية – لمواجهة أعباء ارتفاع معدلات التضخم وتحرير "تعويم" سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار ، وما صحب ذلك من انخفاض قيمة صرف الجنيه أمام الدولار والعملات الدولية الأخرى وعجز الموازنة العامة – لم تلتزم الحكومة في موازنة ٢٠١٧- ٢٠١٨ بتخصيص الحد الأدنى اللازم دستوريا للإنفاق على الصحة والتعليم للعام الثاني على التوالي . وهكذا ، وصل العجز في الموارد المطلوبة لتغطية هذا الانفاق إلى نحو (٢٠٧.٤) مليار جنيه (٦٨ مليار للصحة ، ١٣٩.٤ مليار للتعليم) . في حين بلغ الإنفاق على الفوائد – فوائد الدين العام المحلي والخارجي – أكثر من (٣٣٠) مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، وهو تقريباً ضعف المبلغ للفوائد في عام ٢٠١٤ – ٢٠١٥ . أي أن زيادة الفائدة على الدين العام أكلت الموارد التي كان من الممكن توجيهها إلى تحسين نوعية التعليم والصحة (حسين ، ٢٠١٨ ، ص ٣٦) .

وفي هذا الإطار تكشف الإحصاءات المتاحة أنه على الرغم من زيادة المبالغ التي تخصصها الدولة لقطاعي الصحة والتعليم إلا أن معظمها يندرج تحت بند الأجور والمرتبات الخاصة بالعاملين بهذه القطاعات، ففي قطاع الصحة – على سبيل المثال – نجد أنه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ خصصت وزارة المالية نحو (٦١.٨) مليار جنيه كموازنة لقطاع الصحة ، ضمن مشروع الموازنة العامة للدولة ، بزيادة نحو (٧) مليار جنيه عن موازنة العام المالي ٢٠١٧ - ٢٠١٨ ، إلا أنها خصصت نحو (٣١.٦) مليار جنيه منهم للأجور وتعويضات العاملين بنسبة (٥١.١٣%) . هذا فضلاً عن أن النسبة التي خصصتها وزارة المالية لقطاع الصحة للعام المالي ٢٠١٨ /٢٠١٩ لا تتعدى فعلياً نسبة (١.٧%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وهي نسبة أقل من نسبة الاستحقاق الدستوري البالغ (٣%) والتي تضمنها الدستور المعدل الصادر في عام ٢٠١٤ وذلك في المادة رقم (١٨) التي نصت على" التزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن (٣%) من الناتج المحلي الإجمالي للصحة " (الخولي ، ٢٠١٨ ، ص ١١- ١٢) .

وفي هذا الإطار تشير " أسماء الخولي " إلى أن أهم المآخذ على موازنة قطاع الصحة في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ تقليص الدعم الحكومي الموجه لبند الأدوية وللتأمين الصحي ، مما يجعل هناك أزمة في توفير الدواء لقطاع عريض من المواطنين ، ويعرض قطاعات كبيرة من المرضى لحرمانهم من حقهم في الدواء خصوصاً الفئات من أصحاب الأمراض المزمنة (الخولي ، ٢٠١٨ ، ص ١٣) .

التضخم والموازنة العامة للدولة والدين العام المحلي والخارجي :

جدول رقم (١٢)

تطور العجز الكلي للموازنة العامة للدولة والدين العام المحلي والخارجي

خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦- ٢٠١٨ / ٢٠١٩

البيان	٢٠١٥-٢٠١٦	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٧-٢٠١٨	٢٠١٨-٢٠١٩
العجز الكلي للموازنة العامة بالمليار جنيه	٣٣٩.٥	٣٧٩.٥	٤٣٢.٧	٤٣٠.٠
نسبة العجز الكلي للموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي	٢٠١٥-٢٠١٦	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٧ - ٢٠١٨	٢٠١٨-٢٠١٩
	%١٢.٣	%١٠.٩	%٩.٨	%٨.٢
الدين العام المحلي بالمليار جنيه	يونيو ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٧	يونيو ٢٠١٨	يونيو ٢٠١٩
	٢٦١٩.٦	٣١٦٠.٩	٣٦٩٦.٤	٤٢٨٢.١
نسبة الدين العام المحلي من الناتج المحلي الإجمالي	يونيو ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٧	يونيو ٢٠١٨	يونيو ٢٠١٩
	%٩٦.٧	%٩١.١	% ٨٣.٣	%٨٠.٥
الدين العام الخارجي بالمليار دولار	يونيو ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٧	يونيو ٢٠١٨	يونيو ٢٠١٩
	٥٥.٨	٧٩.٠	٩٢.٦	١٠٨.٧

المصدر : البنك المركزي المصري . التقرير السنوي أعوام ٢٠١٥ - ٢٠١٦ ، ٢٠١٦ - ٢٠١٧ ، ٢٠١٧ – ٢٠١٨ ، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ . القاهرة .

ترتب على ارتفاع معدلات التضخم والفجوة بينها وبين معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ، تفاقم عجز الموازنة العامة والدين العام المحلي والخارجي ، وهذا ما تكشف عنه البيانات المتاحة، حيث ارتفع عجز الموازنة العامة من نحو (٣٣٩.٥) مليار جنيه في عام ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى نحو (٣٧٩.٥) مليار جنيه في عام ٢٠١٦- ٢٠١٧ ، ثم واصل عجز الموازنة العامة للدولة في الارتفاع فبلغ نحو (٤٣٢.٧) مليار جنيه في عام ٢٠١٧ -٢٠١٨ ، ثم انخفض ليصل إلى نحو (٤٣٠) مليار جنيه . وعلى الرغم من ارتفاع قيمة العجز في الموازنة العامة كرقم مطلق خلال الفترة من عام ٢٠١٥- ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨- ٢٠١٩ ، باستثناء عام ٢٠١٨- ٢٠١٩ ، إلا أن نسبة العجز الكلي للموازنة العامة من الناتج المحلي انخفضت من نحو (١٢.٣%) في عام ٢٠١٥ /٢٠١٦ إلى نحو(٨.٢ %) في عام ٢٠١٨ /٢٠١٩ (انظر جدول رقم ١٠). وقد يرجع ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمتمثلة في رفع أسعار الطاقة " بنزين ، وسولار، وغاز " والخدمات العامة من مياه وكهرباء وغيرها . ونتاجاً لعجز الموازنة العامة للدولة تفاقم الدين العام المحلي والخارجي ، ففيما يتعلق بالدين العام المحلي فقد ارتفع من نحو (٢٦١٩.٦) مليار جنيه في يونيو عام ٢٠١٦ ليبلغ نحو(٣١٦٠.٩) مليار جنيه في يونيو٢٠١٧ ، ثم يرتفع ليصل نحو (٣٦٩٦.٤) مليار جنيه في يونيو ٢٠١٨ ، ثم يصل إلى أقصى مدى له حيث بلغ نحو

(٤٢٨٢.١) مليار جنيه في عام يونيو ٢٠١٩ . وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الدين العام المحلي كرقم مطلق إلا أن نسبة الدين العام المحلي من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من نحو(٩٦.٧%) في يونيو ٢٠١٦ إلى نحو (٨٠.٥%) في يونيو ٢٠١٩ (انظر جدول رقم ١٠) . وبالرغم من ذلك نجد أن الدين العام الداخلي تضاعف مرتين تقريبا بنسبة (١.٦٣%) خلال الفترة من يونيو ٢٠١٦ وحتى يونيو ٢٠١٨ ، وذلك على الرغم من رفع أسعار الطاقة أكثر من مرة ومعظم الرسوم الحكومية .

أما فيما يتعلق بالدين العام الخارجي فنجد أنه تفاقم مثل الدين العام المحلي ، فقد ارتفع من نحو (٥٥.٨) مليار دولار في يونيو ٢٠١٦ إلى نحو (١٠٨.٧) مليار دولار (انظر جدول رقم ١٠) ، وهذا يوضح أن الدين العام الخارجي قد تضاعف مثله مثل الدين العام الداخلي بمقدار حوالي ضعفين (بنسبة ١.٩٤%) . ولا شك أن تضاعف كلاً من الدين العام المحلي والخارجي يفاقم من أزمة الموازنة العامة للدولة مما يدفع الحكومة نحو الاقتراض – سواء من الداخل أو من الخارج – الأمر الذي يشكل مصدر رئيس لتفاقم معدلات التضخم والارتفاع الدائم في المستوى العام للأسعار ، مما يؤثر بالسلب على محدودي الدخل والفقراء ، باعتبارهم أكثر الفئات تضرراً من ارتفاع معدلات التضخم .

التضخم والبطالة في المجتمع المصري :

تعد قضية البطالة من أعقد القضايا الاقتصادية – الاجتماعية في المجتمع المصري ، فهي من القضايا المزمنة، لأسباب كثيرة ، من أهمها السياسة الخاطئة للتوظيف في مصر، فمنذ عقود ما بعد ثورة ١٩٥٢، حيث كانت الحكومة هى رب العمل الأكبر ، وعندما قررت مصر ترك هذه السياسة ، لصالح القطاع الخاص ، في منتصف سبعينات القرن العشرين ، أو بعد برنامج الاصلاح الاقتصادي في عام ١٩٩٢/١٩٩١، لم يكن القطاع الخاص قادرًا على القيام بدور استيعاب تدفق اليد العاملة الجديدة لسوق العمل في كل عام . وهو ما أدى إلى وصول شريحة العاملين في مصر بالسوق غير المنظم لنحو (٤٢ %) من المشتغلين (الصاوي ، ٢٠٢٢ ، ص ٤) .

والبطالة في المجتمع المصري هى دائماً أزمة الشباب المتعلم ، فوفقاً لتقرير الانتقال من المدرسة لسوق العمل فإن أكثر من (٨٠%) من المتعطلين من المتعلمين . ومن بين هؤلاء يمثل من أكملوا التعليم الجامعي الفريق الأكبر، ويليهم خريجو التعليم والتدريب المهني والفني ، وما يقرب من نصف الشباب العاطلين عن العمل قد أكملوا التعليم الجامعي أو مستويات التعليم الأعلى (٤٤.٥% من العاطلين عن العمل) ، ويلي هذا الفريق ثاني أكبر مجموعة من بين العاطلين عن العمل وهم من خريجي التعليم والتدريب المهني والفني (٣٨.٤% من العاطلين عن العمل) (برسوم ، ٢٠١٥ ، ص ٥) .

جدول رقم (١٣)

تطور معدل البطالة في مصر

خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦- ٢٠١٨ / ٢٠١٩

السنة	النسبة
٢٠١٥ – ٢٠١٦	% ١٢.٥
٢٠١٦- ٢٠١٧	% ١٢.١
٢٠١٧- ٢٠١٨	% ٩.٩
٢٠١٨- ٢٠١٩	% ٧.٥

المصدر : البنك المركزي المصري . التقرير السنوي ، أعوام ٢٠١٥ - ٢٠١٦ ، ٢٠١٦ - ٢٠١٧ ، ٢٠١٧ – ٢٠١٨ ، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ . القاهرة .

وعلى الرغم من الفجوة الكبيرة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي، إلا أن ظاهرة البطالة شهدت تحسناً – طبقاً للبيانات الرسمية – ، خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ – ٢٠١٨ /

٢٠١٩ حيث اتخفض معدل البطالة من نحو (١٢.٥%) في عام ٢٠١٥ ــ ٢٠١٦ إلى نحو (٧.٥%) في عام ٢٠١٨- ٢٠١٩ ، (انظر جدول رقم ١١). وهذا الانخفاض في معدلات البطالة على الرغم من الفجوة بين معدلات التضخم ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، قد يرجع ذلك إلى إجراءات التقشف الحكومية المصاحبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ، واتجاه الدولة لعدم تعيين موظفين وعمال محل من ينحال إلى التقاعد في معظم المؤسسات الحكومية .

جدول رقم (١٤)
تطور ترتيب مصر حسب مؤشر مدركات الفساد طبقاً للتقارير الصادرة
من منظمة الشفافية العالمية خلال الفترة ٢٠١٦ ــ ٢٠١٩

السنة	الترتيب	الدرجة	أقل وأعلى درجة *	عدد الدول في التقرير
٢٠١٦	١٠٨	٣٤	٠-٩ إلى ٩٠-١٠٠	١٧٦
٢٠١٧	١١٧	٣٢	٠-٩ إلى ٩٠-١٠٠	١٨٠
٢٠١٨	١٠٥	٣٥	٠-٩ إلى ٩٠-١٠٠	١٨٠
٢٠١٩	١٠٦	٣٥	٠-٩ إلى ٩٠-١٠٠	١٨٠

* أعلى درجة تعني انخفاض حجم الفساد في الدولة ، وأقل درجة تعني ارتفاع حجم الفساد في الدولة

Source : Transparency International . Corruption Perceptions Index . 2016 , 2017 , 2018 , 2019 : www.transparency.org .

أما عن ظاهرة الفساد في المجتمع المصري فطبقاً لمؤشر مدركات الفساد بالنسبة لدول العالم الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية ، تدهور ترتيب مصر من المرتبة رقم (١٠٨) في عام ٢٠١٦ ليبلغ المرتبة رقم (١١٧) في عام ٢٠١٧، إلا إن هذا الترتيب تحسن في عام ٢٠١٨ لتحتل مصر الترتيب رقم (١٠٥) ، إلا أن ترتب مصر عاود التراجع قليلاً لتحتل الترتيب رقم (١٠٦) في عام ٢٠١٩ (انظر جدول رقم ١٢) .

وهذا ما يكشف أنه مع البدء في تحرير سعر صرف الجنيه المصري ورفع أسعار النزين والسولار ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم تراجع ترتيب مصر حسب مؤشر مدركات الفساد التي تصدره منظمة الشفافية العالمية ، ومن ثم يمكن القول أن ارتفاع معدلات التضخم ساهم في انتشار الفساد في المجتمع، وترتب على ذلك تراجع ترتيب مصر بصورة كبيرة ، حسب مدركات الفساد في عام ٢٠١٧ . وعلى الرغم من ذلك ، وبسبب تفعيل الحكومة المصرية إجراءات تعزيز قيم الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد ، تحسن ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد في عام ٢٠١٨.

وما سبق يوضح أنه بالرغم من المشروعات القومية التي نفذتها الحكومات المصرية المتعاقبة خلال الفترة منذ بداية ٢٠١٤ ، والحملات القومية (١٠٠) مليون صحة وبرامج الحماية الاجتماعية المختلفة مثل " تكافل وكرامة وغيرها " ، إلا أن قرار تحرير " تعويم " سعر صرف الجنيه (نوفمبر ٢٠١٦) ورفع أسعار مواد الطاقة ، أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بصورة تاريخية غير مسبوقة في المجتمع المصري خلال الستة عقود الماضية ، فضلاً عن الفجوة الكبيرة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ونتاجاً لذلك ، تفاقم كلاً من عجز الموازنة العامة للدولة والدين العام المحلي والخارجي ، وتزايد معدلات الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل والثروة وتردى أحوال قطاع كبير من المصريين ، ولاسيما

الفقراء ومحدودي الدخل الأمر الذي دعى مؤسسة دولية كبيرة وهى البنك الدولي تصرح في عام ٢٠١٩ أن (٦٠%) من المصرين فقراء أو عرضه للفقر .

علاوة على ذلك فإن تفاقم كلا من عجز الموازنة العامة للدولة والدين العام المحلي والخارجي شكل مصدر رئيس للتضخم ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار الأمر الذي يؤثر دائماً سلبياً على الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل . كما يؤثر أيضاً سلبياً على قيمة الاموال المخصصة للإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم . وفي هذا الإطار نجد أنه على الرغم من تزايد المبالغ المخصصة لقطاعي التعليم والصحة إلا أن هذه المبالغ غير كافية لتطوير هاذين القطاعين لأسباب متعددة من أهمها معظم هذه الزيادات يدخل تحت بند أجور ومرتبات العاملين في هذه القطاعات ، فضلاً عن أن هذه الزيادة أقل دائما عن النسبة المحددة في الدستور المصري المعدل في ٢٠١٤ والتي تنص على (١٠% منها ٤% لقطاع الصحة و٤% لقطاع التعليم قيل الجامعي و٢% للتعليم الجامعي) من الناتج المحلي الإجمالي .

وذلك على الرغم من أن هذا البند يشكل أساس العدالة الاجتماعية ويحتل أهمية كبيرة للأسرة المصرية الأمر الذي يشكل أعباء اضافية تتحملها الأسرة لتعويض هذا النفص من حيث لجوئها إلى الدروس الخصوصية والعلاج الخاص . وما سبق يوضح أن كل المؤشرات التنموية خلال الفترة من صورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٩ ، سلبية باستثناء معدل البطالة وأن هذا المعدل ربما تحسن بسبب – كما سبق الاشارة لسياسة التقشف الحكومية واتجاهاً لعدم تعيين عمال وموظفين محل من يخرج منهم إلى التقاعد وذلك على الرغم من العجز الدائم في بعض القطاعات ولاسيما قطاع التعليم في بعض التخصصات وهذا ما تطالعنا به الصحف المصرية .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما أهم أسباب هذه المؤشرات التنموية السلبية – التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي – المترتبة علي ارتفاع معدلات التضخم ، المصاحبة لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦ ؟ وفي هذا الإطار يشير " إبراهيم العيسوي " أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي – مثل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة المصرية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي – يعالج قضايا جزئية مثل تخفيض عجز الموازنة ، وتخفيض عجز ميزان المدفوعات ، غير مبال بأثر ذلك على الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل ، وإن كان كالمعتاد تضاف إلى الاتفاق مجملات بمسائل خاصة تتعلق بحماية محدودي الدخل ، وبرامج الحماية الاجتماعية . ويضيف أن ما يقدم بمثابة قطرة في بحر لا يرقى أولاً إلى مساعدة مستوى الدخل المنخفض ، ولا مواجهة الموجة العاتية للتضخم التي انطلقت أولاً بفعل قانون الضريبة على القيمة المضافة ، وبفعل تحرير سعر الصرف (البيلي ، ٢٠١٧ ، ص ٥٠) .

ومعنى ذلك أن هذه البرامج تركز بالأساس على الجوانب الاقتصادية والمالية أكثر من تركيزها على الجوانب الاجتماعية ، ومن ثم لا تتصف بالشمول والتوازن - وهما من أهم مبادي التنمية - ويترتب عليها آثاراً سلبية عديدة ولا سيما للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل .

وجدير بالذكر أن تفاقم كلاً من العجز الدائم للموازنة العامة للدولة والدين العام المحلي والخارجي يقوض الاقتصاد القومي ويجعله هشاً ضعيفا ، وذلك ما سوف نوضحه في الجزء التالي :

٢- التضخم والتنمية خلال الفترة ٢٠٢٠- ٢٠٢٣ : أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية :

خلال الفترة ٢٠٢٠- وحتى الآن (٢٠٢٣) واجهت دول العالم – ومنها مصر- العديد من الأزمات المتتالية ، والتي بدأت فيما أطلق عليها " أزمة كورونا (كوفيد - ١٩)" ، والتي لم تستفق منها بعد ، ولا من آثارها على اقتصادات الدول – المتقدمة أو النامية على حد سواء – والاقتصاد العالمي بصفة عامة ، حتى اشتعلت الحرب الروسية الأوكرانية ، لتضرب باقتصادات العالم عرض الحائط وتؤدي لتفاقم أزمة اقتصادية – أزمة أسعار الغذاء والطاقة في العالم – ، وفي الجزء التالي نعرض تأثير التداعيات الناجمة عن أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على ظاهرة التضخم في مصر والتداعيات الاجتماعية لهذه الظاهرة على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري .

- أزمة كورونا (كوفيد -١٩) :

لقد أضحت جائحة كورونا مأساة إنسانية في ضوء الانتشار السريع لهذا الفيروس الذي ضرب كافة دولا العالم المتقدمة والنامية على حد السواء ، بل اتفق الجميع على أنها تمثل أسوء كارثة يتلقاها الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية (محمد ،٢٠٢٠ ، ص ٢) .

ولم يطلق وصف الجائحة على ما يواجه العالم اليوم من تحديات إنسانية واجتماعية واقتصادية ومالية من فراغ ، خاصة مع وجود ثلاث أزمات كبرى مصاحبة للجائحة ومتزامنة معها يدفع بعضها بعضاً. تتمثل في الأزمات الثلاث التي صاحبت أزمة كورونا (كوفيد – ١٩) ، حيث تتمثل الأزمة الأولى في الأزمة الصحية ، والتي انعكست في الارتفاع المطرد لأعداد المصابين والمتوفيين . بينما تخص الأزمة الثانية الاقتصاد وعمليات الإنتاج والجانب الاجتماعي بصفة عامة ، والذي شهد توقفاً شاملاً في الكثير من أنشطته ، وتعطلاً جزئياً لأنشطة أخرى . ومع الأزمتين تأتي الأزمة الثالثة التي شهدتها أسواق المال من حيث التقلبات الحادة في مؤشراتها ، والتي يعكس بعضها انخفاضاً شديداً في أسعار السلع الأولية الرئيسية والنفط كما تشير إلى تطورات سلبية في أسواق الديوان (محيي الدين ، ٢٠٢٠ ، ص ٥) .

فعلي مستوى الأزمة الصحية والتي انعكست من خلال الارتفاع المطرد لأعداد المصابين والمتوفيين، وهذا ما تكشف عنه الإحصاءات المتاحة فقد بلغ عدد المصابين من خلال الحالات المتأكد اصابتهم حتى نهاية شهر نوفمبر ٢٠٢٢ نحو (٦٤٦.٦٧٤) مليون اصابة ، أما أعداد الوفيات فقد بلغ نحو(٦.٦٣٧) مليون متوفي على مستوى العالم (إحصائيات كورونا في العالم ليوم. ٢٩ /١١ / ٢٠٢٢.

(. https://elaph.com/coronavirus-statistics.html)

أما على مستوى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والمالية ، فبحلول أبريل ٢٠٢٠ كان هناك أكثر من (١٥٠) دولة قد أوقفت جل أنشطتها التعليمية والترفيهية والخدمية أحياناً . كما أثرت الإغلاقات الإلزامية تلك، إلى جانب إتباع ضوابط التباعد الاجتماعي التلقائي من جانب المستهلكين والمنتجين إلى إحداث المزيد من الآثار السلبية الحادة على التجارة في العالم ، صاحبتها تقلبات مؤثرة في الأسواق المالية ، وتراجعات حادة في أسعار النفط والمعادن الصناعية ... الخ . وتعطلت سلاسل التوريد ، ومن ثم كان هناك مزيداً من إبطاء وتيرة النمو وحدوث حالة من الكساد ربما لم يشهدها العالم منذ عشرات العقود (عطية ، ٢٠٢٢ ، ص ٧٨٧ – ٧٨٨) .

ولجائحة كورونا تكلفة اقتصادية واجتماعية – تنموية – كبيرة على الاقتصاد العالمي ، خاصة في ظل الاقتصاد المعولم الذي نعيش في ظله اليوم – ومصر بطبيعة الحال جزء منه – لذا فإن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية – التنموية بصف عامة – بالطبع سوف تختلف من دولة إلى أخرى ، لكن لن تنجو دولة من تأثيرها (الحداد ، ومحمد ، ٢٠٢٠ ، ص ١).

- الحرب الروسية الأوكرانية :

لم ينتهي العالم من أزمة كورونا ولم يتخطى تداعياتها بعد حتى اشتعلت الحرب الروسية في أوكرانيا، والتي أدت لأزمة اقتصادية عالمية ، حيث شنت روسيا الحرب ضد دولة واحدة ، لكن تبعاتها أضرت بالعديد من البلدان ، ومنها مصر ، بما في ذلك بعض أكثر دول العالم ضعفا ، ومع عدم وجود نهاية تلوح في الأفق، يمكن للخسائر الاقتصادية لهذه الحرب أن تكون مدمرة في بعض أجزاء العالم . هذا وقد أدت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا على روسيا إلى حدوث العديد من الأزمات وأهمها أزمة نقص الغذاء العالمية ، وأزمة نقص الطاقة ، كما تسبب في أزمة اقتصادية عالمية (عبد المطلب ، ٢٠٢٢ ، تداعيات الأمة الدولية على الاقتصاد المحلي .. توجيه عاجل من الرئيس السيسي للحكومة ،

(. https://www.elbalad.news/5429063)

ويرجع ذلك إلى أن دولتا النزاع أحد أكبر موردي السلع الاستراتيجية للعديد من دول العالم ، فعلى سبيل المثال تعد روسيا مصدراً أساسياً للغاز الطبيعي ، وثاني أكبر مصدر للنفط الخام ، حيث تمثل روسيا

نحو (٢٥%) من صادرات الغاز الطبيعي العالمي ، و(١٨%) من صادرات الفحم ، و(١١%) من صادرات النفط الخام العالمي ، وبالتالي للحرب تأثيرات مباشرة ، وقوية على أسواق الطاقة العالمية . كما تلعب كل من أوكرانيا وروسيا أدواراً مؤثرة في أسواق الغذاء العالمية ، إذ تؤمنان (٢٨%) من القمح المتداول في العالم ، و(٢٩%) من الشعير ، و(١٥%) من الذرة ، و(٧٥%) من زيت دوار الشمس . وتنتج أوكرانيا (٢٠%) من بذور اللفت في العالم ، كما أن روسيا هي أبرز منتج للأسمدة في العالم والذي تعتمد عليه الدول المستوردة في قطاعها الزراعي (فتح الله ، ٢٠٢٢ ، ص ١٣) .

الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من تداعيات جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية :

ولعل من أهم تلك الإجراءات ما يلي (عطية ، ٢٠٢٢ ، ص ٨٢٨ – ٨٣٠).

١- قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة بنسبة (٣%) لتسهيل الحصول على ائتمان وتشجيع المنشآت على مواجهة تداعيات جائحة كورونا .

٢- تنفيذ خطة احترازية شاملة بلغت (١٠٠) مليار جنيه ، وبما يوازي حوالي (٦.٤ مليار دولار) ، وبما يمثل حوالي (٢%) من الناتج المحلي عام ٢٠١٨ -٢٠١٩ لمواجهة الآثار الاقتصادية السلبية لفيروس كورونا والتخفيف من حدتها .

٣- تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد " القروض الشخصية " لمدة ستة أشهر.

٤- في ظل التراجع الملحوظ – في تلك الفترة – في الأسعار العالمية للنفط والغاز، قامت الحكومة بتخفيض أسعار الطاقة للمصانع .

٥- تأجيل الضريبة العقارية المستحق سدادها على المصانع والمنشآت السياحية لمدة ثلاثة أشهر.

٦- وتخفيفاً من تداعيات الأزمة اجتماعياً اتجهت الحكومة لاتخاذ حزمة من الإجراءات لعل من أهمها :

- زيادة حد الإعفاء الضريب من (٨) آلاف جنيه إلى (١٥) ألف جنيه ، وإقرار إعفاء شخصي بقيمة (٩) آلاف جنيه سنوياً للعاملين لدى الغير " الموظفين " .

- زيادة التحويلات النقدية الموجهة إلى الأسر المعيشية الفقيرة .

- تم صرف منحة استثنائية بمبلغ (١٥٠٠) جنيه للمتضررين من كورونا مقاسة على ثلاث دفعات تدفع للعمالة غير المنظمة ممن قاموا بتسجيل أسمائهم عبر الوقع الرسمي لوزارة القوى العاملة .

- توجيه الحكومة لأصحاب الأعمال بتخفيض أيام وأعداد تواجد العاملين بمنشآتهم ، عقب اتخاذ هذا القرار في كافة المنشآت والهيئات الحكومية، دون المساس بأجورهم .

- تخصيص قروض بحد أقصى " مليون جنيه للمشروعات الصناعية.

ومن ناحية أخرى قامت الحكومة المصرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من آثار ارتفاع معدلات التضخم التي ترتبت على الأزمة الروسية الأوكرانية ، وتمثلت أبرز هذه الجهود فيما يلي (كيف واجهت مصر أزمة التضخم ؟ ، ٢٠٢٢، https://www.elbalad.news/5494269) :

- رفع معدلات الفائدة : شهدت أسعار الفائدة على الإيداع لليوم الواحد ارتفاعاً ، بهدف احتواء معدل التضخم بعد الأزمة الروسية الأوكرانية ، لتسجل (١١.٢٥%) في ١٨ أغسطس ٢٠٢٢ ، مقابل (٩.٢٥%) في ١٧ يوليو ٢٠١٤.

- إتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الاستراتيجية : حيث قام البنك المركزي المصري بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لاستيعاب تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية ، وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية لتغطية احتياجات السوق المحلية .

- زيادة منافذ بيع السلع بأسعار مخفضة : فقد أطلقت وزارة الداخلية مراحل مختلفة من مبادرة " كلنا واحد" منذ أبريل ٢٠٢٠ ، لتوفير السلع الغذائية وغير الغذائية للمواطنين بأسعار مخفضة ، بالتنسيق مع الموردين من أصحاب الشركات التجارية المتخصصة في مجال السلع الاستراتيجية واللحوم والدواجن والألبان

ومشتملاتها بجودة عالية وأسعار مخفضة عن مثيلاتها بالأسواق بنسبة تصل إلى (٣٠%) ، كذلك شاركت منظومة " أمان" التابعة لوزارة الداخلية في المبادرة ، للمساهمة في تلبية احتياجات المواطنين ، حيث تضطلع المنظومة بتجهيز العديد من المنافذ الثابتة والمتحركة لطرح السلع الغذائية بأسعار مخفضة بالأماكن النائية والقرى بالمحافظات كافة ، بالتنسيق مع مديريات الأمن ، لتخفيف العبء عن كاهل المواطنين ، بما يعد ترجمة واقعية لاهتمام الدولة بتلبية الاحتياجات المجتمعية للمواطنين .

- زيادة مخصصات الدعم في الموازنة العامة للدولة : قامت الحكومة بزيادة مخصصات الدعم منذ منتصف عام ٢٠٢٢ لتخفيف أثر التضخم على المواطنين ، فقد شهدت الفترة يوليو - أكتوبر ٢٠٢٠ زيادة فاتورة باب الأجور وتعويضات العاملين بنحو (٨.٢ %) مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩ ، كما ارتفعت مخصصات باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنحو (٥٦%) خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ . كذلك رصدت الحكومة في موازنة العام الحالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ نحو (١٣٠) مليار جنيه ، وذلك لمواجهة التأثيرات المباشرة والخاصة بزيادة أسعار السلع الاستراتيجية كالقمح والبترول، فضلاً عن تخصيص (٣٣٥) مليار جنيه أخرى لمواجهة التأثيرات غير المباشرة للأزمة ، وذلك بهدف امتصاص جزء من الأعباء المعيشية على المواطن المصري .

- التضخم والتنمية في المجتمع المصري في ظل جائحة كورونا والحرب الروسية – الأوكرانية :

جدول رقم (١٥)

معدلي النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين " مؤشر التضخم " في مصر خلال الفترة ٢٠١٩- ٢٠٢٧

العام	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي	معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
٢٠١٩	%٥.٥	%١٣.٩
٢٠٢٠	%٣.٥	%٥.٧
٢٠٢١	%٣.٣	%٤.٥
*٢٠٢٢	%٦.٦	%٨.٥
*٢٠٢٣	%٤.٤	%١٢
*٢٠٢٧	%٥.٩	%٧

(*) الفترة من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٧ توقعات .

Source : International Monetary Fund .(October 2022) . World Economic Outlook , Countering the Cost-of-Living Crisis . Washington . p.130 - 135 .

تكشف بيانات جدول رقم (١٥) عن استمرار وجود فجوة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ٢٠٢٠ – ٢٠٢٧ ، وإن كانت أقل من الفترة السابقة لها ، ٢٠١٦ – ٢٠١٩ ، التي اتسمت باتساع الفجوة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي . فبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (١٣) نجد أن معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين " التضخم " انخفض من نحو (١٣.٩%) في عام ٢٠١٩ إلى نحو (٥.٧%) في عام ٢٠٢٠ ، ثم واصل الانخفاض ليصل إلى نحو (٤.٥%) في عام ٢٠٢١ ، إلا أن عاود الارتفاع مرة أخرى ليبلغ نحو (٨.٥%) في عام ٢٠٢٢ طبقاً لتقديرات أولية للصندوق النقد الدولي ، ومن المتوقع أن يواصل الارتفاع ليبلغ نحو (١٢%) في عام ٢٠٢٣ ، قبل ان يتجه للانخفاض ليبلغ نحو (٧%) في عام ٢٠٢٧ طبقا لتقديرات أولية لصندوق النقد الدولي . أما فيما يتعلق بمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي فقد انخفض من نحو (٥.٥%) في عام ٢٠١٩ إلى نحو (٣.٥%) في عام ٢٠٢٠ ، ويواصل الانخفاض ليبلغ نحو (٣.٣%) قي عام ٢٠٢١ ، ثم يرتفع لنحو (٦.٦%) في عام ٢٠٢٢ ، إلا أنه يتراجع ليبلغ نحو (٤.٤%) في عام ٢٠٢٣ ، ثم يتزايد

ليصل إلى نحو (٥.٩%) في عام ٢٠٢٧ طبقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي . وهذا ما يعنى أن معدلات التضخم بلغت في المتوسط ضعف معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بنسبة ٢.٠٨) في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٧ . وهو ما يعكس الفجوة بين معدلات التضخم والنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي .

أما عن اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض من نحو (١٣.٩% ، ٥.٧% ، ٤.٥%) في أعوام (٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١) على الترتيب فتفسير ذلك قد يرجع إلى تأثير جائحة كورورونا . وفي هذا الإطار يشير " محمود محيي الدين " إلى أن جائحة كورونا أدت إلى حدوث انخفاض شديد في أسعار السلع الاولية الرئيسية والنفط على مستوى العالم (محيي الدين ، ٢٠٢٠ ، ص ٥) . ومعنى ذلك أنه بالرغم من التأثير السلبي لجائحة على مؤشرات التنمية في مصر والعالم إلا أن معدلات التضخم في الفترة ما قبل الحرب الروسية الأوكرانية شهدت تراجعاً نظرا لانخفاض السلع الأولية على مستوى العالم .

أما فيما يتعلق بالفترة ٢٠٢٢ – ٢٠٢٧ فنجد أن معدلات التضخم تتجه إلى الارتفاع لتصل نحو (٨.٥% ، ١٢%) في عامي ٢٠٢٢ ، ٢٠٢٣ على الترتيب ، ثم يتجه معدل التضخم إلى الانخفاض في عام ٢٠٢٧ ، طبقاً لتقديرات أولية لصندوق النقد الدولي . وتفسير ذلك أن اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية أثر سلبياً على معدلات التضخم وادى الى اتجاهها نحو الصعود . وذلك لأن دولتا النزاع يعدان أحد أكبر موردي السلع الاستراتيجية للعديد من دول العالم ومنها مصر .

فمنذ اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية واجهت مصر تداعيات اقتصادية عديدة ، نتيجة لتعرقل الكثير من واردتها المهمة من روسيا وبخاصة القمح الذي تعد مصر أكبر مستورد له في العالم ، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في المجتمع المصري ، الأمر الذي دعى البنك المركزي المصري للقيام برفع معدلات الفائدة ، والذي أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار ، ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار الكثير من السلع التي يتم استيرادها من الخارج (شحادة ، ٢٠٢٢ ، ص ٦) .

هذا ويمكن القول ان ارتفاع معدلات التضخم في المجتمع المصري في الفترة الحالية (٢٠٢٢) يرجع إلى عاملين أساسيين وهما :

١- تحرير سعر صرف الجنيه في أكتوبر ٢٠٢٢ :

أعلن البنك المركزي المصري في ٢٧ أكتوبر (٢٠٢٢) تحرير سعر صرف الجنيه مقابل العملات الدولية الأخرى ، حيث يكون انعكاس سعر الصرف لقيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية الأخرى بواسطة قوى العرض والطلب في إطار نظام سعر صرف مرن (يوسف ، ٢٠٢٢، التعويم في ١٠ سنوات.. تسلسل زمني لتحرير سعر الجنيه مقابل العملات ، تعويم الجنيه ٢٠٢٢،

(.https://www.almasryalyoum.com/news/details/2726933

ونتاجاً لذلك تراجع الجنيه المصري أما الدولار وللمرة الثالثة في غضون (٦) سنوات ، حيث هوى الجنيه أمام الدولار الأميركي ، وفقد أكثر من (٥٠%) من قيمته منذ مارس الماضي ، حيث كان يبلغ متوسط سعر صرف الدولار (١٥.٦) جنيها، والآن يتم تداوله فوق ٢٤ جنيها (عبد الله ،٢٠٢٢ ، تراجع حاد مقابل الدولار .. من المستفيد من تعويم الجنيه المصري ،

. (https://1-a1072.azureedge.net/ebusiness.

وفي هذا الإطار بشير " أحمد السيد النجار " إلى أن الأثر المؤكد لتخفيض سعر صرف الجنيه المصري هو ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقدرة بالجنيه المصري وقيادتها لموجة ارتفاع عامة في أسعار كل السلع (النجار ، ٢٠١٦ ، ما بعد التعويم .. من يدفع الثمن وكيف نعالج آثاره وهل يمكن السيطرة على السوق .

(.https://gate.ahram.org.eg/News/1275404.aspx

وهو ما حدث فعلياً ، حيث زادت معدلات التضخم وارتفعت أسعار الكثير من السلع التي يتم استيرادها من الخارج ، ويعد ذلك أمر طبيعي بعد تعويم الجنيه وانخفاضه الهائل أمام الدولار والعملات الرئيسة الأخرى .

٢- رفع أسعار مواد الطاقة في عام ٢٠٢٢ :

تسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية إلى اتجاه الحكومة نحو رفع أسعار مواد الطاقة في مصر، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم في المجتمع المصري . وفي هذا الإطار قالت وزارة البترول المصرية إن لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية قررت في (١٣) يوليو ٢٠٢٢ رفع أسعار البنزين والسولار ضمن المراجعة ربع السنوية لأسعار الوقود، وبحسب القرار الجديد، فقد ارتفع سعر بنزين (٨٠) إلى (٨) جنيهات للتر الواحد ، وبنزين (٩٢) إلى (٩.٢٥) جنيه ، والسولار والكيروسين إلى (٧.٢٥) جنيه، بزيادة (٥٠) قرشا لكل منهم، فيما ارتفع سعر بنزين (٩٥) إلى ١٠.٧٥ جنيه، بزيادة جنيه واحد . ورفعت الحكومة سعر المازوت (٤٠٠) جنيه للطن ليصل إلى (٥) آلاف جنيه، مع تثبيت أسعار المازوت المورد للصناعات الغذائية والكهرباء (سكاي نيوز عربية ،٢٠٢٢ ، مصر .. زيادة جديدة في أسعار البنزين والسولار ،

(.https://www.skynewsarabia.com/business

ونتيجة لهذه الزيادة في أسعار مواد الطاقة سوف تتأثر أسعار السلع والخدمات ومعدلات التضخم – وهو ما حدث بالفعل – وفي هذا الإطار يشير " هاني جنينه " إنه من المتوقع أن يؤدي رفع أسعار البنزين والسولار إلى ارتفاع مؤقت في معدل التضخم الشهري والسنوي خلال الأشهر القادمة خاصة أن السولار هو الوقود الأساسي المستخدم في وسائل النقل التجارية مما يزيد من كلفة تداول المنتجات. وأضاف "جنينة" أن الارتفاع في سعر الوقود له ثلاثة تبعات على المدى القصير على التضخم تتمثل في ارتفاع سعر النقل ، وزيادة أسعار المنتجات والخدمات، وارتفاع الرواتب واليوميات . و" تابع " ولكن نظرا لأن نسبة تكلفة النقل إلى إجمالي تكلفة المنتج أو الخدمة لا تتجاوز من (١٠%) إلى (٢٠%) في معظم الأحوال، فإن الارتفاع في معدلات التضخم قد لا تتجاوز الـ (١-٢%) خلال شهر يوليو، وسنويا ستتراوح قرب الـ (١٦%) خلال يوليو وأغسطس ٢٠٢٢ (عيد ، كيف تؤثر زيادة البنزين والسولار على أسعار السلع والتضخم ،

(.https://www.masrawy.com/news/news_economy/details

وفيما يلي نعرض لتأثير تداعيات التضخم على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري في ظل جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وذلك من خلال بعض المؤشرات التنموية الرئيسة :

التضخم والأسرة المصرية :

زادت المستويات المرتفعة للتضخم في الشهور الماضية – المترتبة على جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية – كثيراً من مخاطر انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي لطبقات المجتمع لا سيما المتوسطة والفقيرة . فقد أدى ارتفاع المستويات العامة للأسعار إلى تآكل القوى الشرائية للمواطنين ، لاسيما الفئات ذات الدخول الثابتة ، وهو الأمر الذي اضطرت معه كثير من الأسر المصرية إلى إظهار مرونة عالية في كبح أنماط الاستهلاك والادخار المعتادة (الغيطاني ، ٢٠١٧ ، ص ٢١) .

وفي هذا الإطار خلصت دراسة أعدها " الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بعنوان "أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على الأسر المصرية " في نوفمبر ٢٠٢٢ أن (٩٤.١%) من الأسر المصرية تعتقد أن الأزمة الأوكرانية الروسية أثرت على الأسرة بشكل عام ، وترتفع تلك النسبة في الريف عن الحضر بنسب (٩٤.٥%) ، و(٩٣.٨%) علي التوالي . ومن أن أهم المجالات التي تأثرت بها الأسر منذ بداية الأزمة كانت ارتفاع أسعار السلع بصفة عامة بنسبة (٩٩.٢%) يلي ذلك ارتفاع أسعار وقود المحركات بنسبة (١٢.٩%) ، وذلك علي المستوي الإجمالي ، وتباينت تلك النسبة علي مستوي الحضر عن الريف، كما اتضح أن أقل المجالات تأثرا من وجهة نظر الأسر هو عدم توافر بعض السلع الغذائية واحتكار التجار بنسبة (٢.٢%) .

وبالنسبة لأثر الأزمة علي دخل الأسرة ، فقد أوضحت الدراسة أن (١٩.٨%) من الأسر انخفض دخلهم بعد الأزمة ، كما أفاد (٥٩.٣%) من الأسر أن السبب الرئيسي لانخفاض الدخل هو تعطل رئيس الأسرة ، وحوالي ثلث الأسر عانت من عدم كفاية الدخل للوفاء بالاحتياجات ، و(٣٧.٧%) من أسر الريف عانت من عدم كفاية الدخل مقابل (٣٥.٨%) بالحضر(سعيد ، ٢٠٢٢ ، الإحصاء : الأزمة الأوكرانية أثرت على الأسرة المصرية ،

(.https://gate.ahram.org.eg/daily/news

التضخم والفقر :

يعد الفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب الدخل الثابت نسبياً ، أكثر الفئات الاجتماعية تأثراً بمعدلات التضخم المرتفعة ، حيث تعد معدلات التضخم المرتفعة بمثابة ضربة موجعة للفقراء والطبقة الوسطى وبالذات لكل أصحاب حقوق العمل ، أي من يعملون بأجر ، حيث ترتفع أجورهم بمعدلات تقل عن معدلات ارتفاع الأسعار فتتآكل القدرة الشرائية لرواتبهم وتتراجع مستويات معيشتهم (النجار ، ٢٠١٦ ،

. (.https://gate.ahram.org.eg/News/1275404.aspx

ومن ناحية أخرى أثرت أزمتي جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية تأثيراً سلبياً كبيراً على معدلات التضخم والمستوي العام لأسعار السلع والخدمات في المجتمع المصري ، حيث تأثرت مصر كباقي دول العالم بالأزمتين ، فقد ادي انتشار جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية لاضطراب سلاسل الإمداد الخاصة بالسلع الأولية الأساسية والنفط . فعلي الرغم من الاتجاه التنازلي لمعدلات التضخم المصرية منذ ٢٠١٩ ، إلا أنها بدأت في الارتفاع نتيجة تفشى الجائحة ، ليرتفع معدل التضخم في مصر بنسبة (٢٨.٢%) في أبريل ٢٠٢٠ مقارنة بشهر مارس لنفس العام ، وبنسبة (٢٠ %) في يونية مقارنة بشهر مايو من نفس العام ، وبعد أن بدأ معدل التضخم في الاستقرار النسبي، جاءت الأزمة الروسية الأوكرانية لتفاقم ارتفاع الأسعار بنسبة (٤٠.٣%) في شهر مارس ٢٠٢٢ مقارنة بشهر فبراير ٢٠٢٢ – طبقاً للبيانات الرسمية المصرية – وقد جاء هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع معظم أسعار السلع الغذائية الأساسية ، خاصة القمح ومشتقاته بعد الأزمة ، حيث تمثل أسعار المواد الغذائية النسبة الكبرى من مؤشر التضخم في مصر، لذلك فإن التغيير في أسعار المواد الغذائية يؤثر بشكل كبير جداً على معدل التضخم ككل . وفي هذا الصدد ، ارتفعت أسعار الفاكهة بمعدل بلغ نحو(٢.٣ %) ، وارتفعت أسعار الدواجن واللحوم الحمراء بنسبة (٨.٤%) و(٤.٨%) على التوالي، كذلك ارتفعت أسعار الأرز بنسبة (١٤%) خلال شهر مارس ٢٠٢٢ مقارنة بشهر فبراير ٢٠٢٢ . وقد استمرت الأسعار في الارتفاع خلال شهر أبريل ٢٠٢٢ ، حيث ارتفعت أسعار الفاكهة بنسبة (٣٥%) وأسعار الخضراوات بنسبة (١٣.٦%) ، كذلك ارتفعت أسعار كل من الدواجن واللحوم الحمراء بنسب (٨.٤%) و(٢%) على التوالي خال شهر أبريل ٢٠٢٢ مقارنة بشهر مارس ٢٠٢٢. كذلك ارتفع المعدل السنوي للتضخم في الحضر من(٨.٨ %) في فبراير ٢٠٢٢ – قبل الأزمة الأوكرانية – ليصل إلى (١٠.٥ %) في مارس ٢٠٢٢ ، وواصل الارتفاع ليصل إلى نحو(١٣.١%) خلال أبريل ٢٠٢٢ . وارتفع معدل التضخم السنوي في الريف من (١١.٣ %) في فبراير ٢٠٢٢ – قبل الأزمة الأوكرانية – ليصل إلى (١٣.٧ %) خلال مارس ٢٠٢٢ ، و(١٦.٨ %) خلال أبريل من العام نفسه وواصل المعدل الارتفاع حتى وصل في الحضر إلى (١٤.٦%) ، وفي الريف(١٦%)خلال شهر أغسطس ٢٠٢٢ (صدى البلد ، ٢٠٢٢ ،

(.https://www.elbalad.news/5494269

وعلى الرغم من ذلك فقد كشف أحدث تقرير" للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" الصادر في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٢ عن انخفاض نسبة الفقر في مصر إلى (٢٩.٧%) في عام ٢٠١٩-٢٠٢٠ مقابل (٣٢.٥%) عام ٢٠١٧- ٢٠١٨ بنسبة انخفاض قدرها (٢.٨%) ، لأول مرة منذ (٢٠) عاماً . وأوضح " الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء " في بيان يوم الاثنين الموافق ١٧-١٠-٢٠٢٢

بمناسبة اليوم العالمي للقضاء علي الفقر ، أن الزيادة السكانية تعد أحد أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية والسبب الرئيس لمشكلة الفقر، مشيراً إلى أن نسبة الفقراء تزداد مع زيادة حجم الأسرة ، لأن زيادة حجم الأسرة هو سبب ونتيجة للفقر في نفس الوقت ، فهو نتيجة لأنه ليس لدى الأسر الفقيرة الحماية الاجتماعية الكافية وبالتالي تلجأ هذه الأسر إلى زياده عدد الأطفال كنوع من الحماية الاجتماعية عند التقدم في السن أو الإصابة بالمرض باعتبارهم مصدر للدخل . وأشار أن الأسرة لديها مسئولية كبيرة في زيادة نسب الفقر بسبب زيادة عدد أفرادها ، فنجد أن (٨٠.٦%) من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها (١٠) أفراد أو أكثر هم من الفقراء ، (٤٨.١%) للأفراد الذين يقيمون في أسر بها (٦-٧) أفراد فقراء مقارنة بـ (٧.٥%) بالأسر التي بها أقل من (٤) أفراد (جريدة الشروق ، ٢٠٢٢ ، الإحصاء : انخفاض نسبة الفقر في مصر إلى ٢٩.٧ % خلال ٢٠١٩ -٢٠٢٠ ،

(.https://www.shorouknews.com/news/view.aspx

كما أشار " الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء " إلى أن مستوي التعليم هو أكثر العوامل ارتباطًا بمخاطر الفقر، حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوي التعليم ، فنجد ان (٣٥.٦%) نسبة الفقراء بين الأميين مقابل (٩.٤%) لمن حصل على شهادة جامعية في عام ٢٠١٩-٢٠٢٠، و(١٥.٢%) نسبة الفقراء بين حاملي الشهادات فوق المتوسط ،(١٧.٤%) ، نسبة من حصلوا على شهادة ثانوية (٣٣.١%) الحاصلين على شهادة تعليم اساسي في عام ٢٠١٩-٢٠٢٠ (الشروق ، ٢٠٢٢ ، الإحصاء : انخفاض نسبة الفقر في مصر إلى ٢٩.٧ % خلال ٢٠١٩ -٢٠٢٠ ،

(.https://www.shorouknews.com/news/view.aspx

ويلاحظ على " تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء " ، أنه على الرغم انه أحدث بيانات متاحة عن الفقر في مصر ، إلا أنها محل شك كبير لأن هذه الفترة انتشرت فيها جائحة كورونا ، وفي هذا الإطار يشير " عبد الحافظ الصاوي " إلى أن الأرقام المعلنة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء عن الفقر في مصر في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ محل شك ، فالعام الذي أجريت فيه أعمال مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك هو عام تفشي جائحة كورونا ، حيث ألمت بمصر تداعيات سلبية ، شأنها في ذلك شأن باقي دول العالم ، ولذلك من الصعب قبول أن تكون قد انخفضت فيه معدلات الفقر، وبخاصة أن الحكومة اضطرت لاقتراض نحو (٨.٥) مليار دولار من صندوق النقد الدولي ، ونحو (٧.٥) مليار دولار أخرى، من سوق السندات الدولية، ومصادر أخرى (الصاوي ، ٢٠٢٢ ، ص ١- ٢) .

وفي هذا الإطار أيضاً خلصت دراسة بعنوان " التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الفقر في مصر " من إعداد " أحمد سليمان محمد " أنه من المتوقع أن تتسبب أزمة جائحة كورونا في ارتفاع معدل الفقر في مصر بما يتراوح بين (٥.٥) نقطة مئوية أو ما يعادل زيادة الفقراء بنحو (٥.٦) مليون فرد ، ونحو (١٢.٢) نقطة مئوية أو ما يعادل زيادة عدد الفقراء بنحو (١٢.٥) مليون فرد في عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ وفقاً لسيناريوهات مختلفة (محمد ، ٢٠٢٠ ، ص ١).

هذا ، فضلاً عن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية التي من المحتمل – في ظل تأثيرها السلبي على كل دول العالم بما فيها مصر– أن يترتب عليها تزايد نسبة الفقراء في مصر والتي ترتب عليها كما سبق الاشارة ارتفاع أسعار السلع الأولية والنفط على مستوى العالم لاسيما وأن مصر أكبر مستورد للقمح على مستوى العالم .

التضخم والبطالة والاستثمار المحلي :

جدول رقم (١٦)
توقعات مؤشرات الاقتصاد المصري في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية
للعام المالي ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣ (نسبة مئوية)

البيان	قبل الأزمة	بعد الأزمة
معدل النمو الاقتصادي	٦.٤%	٥.٥%
التضخم	٧.٥%	١٠%
البطالة	٧%	٨%
الاستثمار المحلي	١٨%	١٥.٢%

المصدر: شحادة ، شادي إبراهيم . (٢٠٢٢) . " طبيعة العلاقات الاقتصادية بين مصر وروسيا وأوكرانيا ". رؤى مصرية : ٩٣. ص ٧ .

ارتفاع معدلات التضخم والفجوة بينها وبين معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي ، من المحتمل أن تؤثر على معدل الاستثمار المحلي ومن ثم معدل البطالة ووفقا لبيانات الجدول رقم (١٤) – وفقاً لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن تداعيات الأزمة الروسية على توقعات مؤشرات الاقتصاد المصري للعام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ – فإنه من المحتمل أن ينخفض معدل الاستثمار المحلي من نحو (١٨%) قبل الأزمة الروسية الأوكرانية إلى نحو (١٥.٢%) بعد الأزمة ، ومن ثم انخفاض معدل النمو من (٦.٤%) قبل الأزمة إلى نحو (٥.٥%) بعد الأزمة ، وارتفاع معدل التضخم من نحو (٧.٥%) قبل الأزمة إلى نحو (١٠%) بعد الأزمة ، وارتفاع معدل البطالة من نحو (٧%) قبل الأزمة إلى نحو (٨%) بعد الأزمة . وهذا ما يعكس أهم الآثار السلبية لارتفاع معدلات التضخم والفجوة بينها وبين معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ومن أهما ارتفاع معدل البطالة .

التضخم والموازنة العامة للدولة والدين العام المحلي والخارجي :

ترتب على ارتفاع معدلات التضخم والفجوة بينها وبين معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي تفاقم كلاً من عجز الموازنة العامة للدولة والدين العام المحلي والخارجي ، هذا فضلاً عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة تداعيات أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية . وفي هذا الصدد تشير بعض التقارير الاقتصادية إلى أن مصر ربما تدفع مبالغ باهظة لتمويل عجز متوقع قدره (٣٠) مليار دولار في ميزانية السنة المالية التي بدأت في يوليو ٢٠٢٢، إلى جانب التزامات نحو الدين الخارجي تتراوح بين (٢٥) مليار دولار و(٣٠) مليارا على مدى السنوات الثلاث المقبلة . وأن أعباء كلاً من الدين العام الداخلي والخارجي تلتهم إيراد الدولة بالكامل ، حيث تصل نسبتها (١١٠%) من إجمالي الإيرادات العامة ، أي نحو تريليون و٦٥٥.٧ مليار جنيه (٨٩ مليار دولار) (٦٩٠.٢ مليار جنيه فوائد و٩٦٥.٥ مليارا أقساط ديون) في حين أن إجمالي الإيرادات المتوقعة يبلغ تريليونا و(٥١٧.٩) مليار جنيه (٨١.٦ مليار دولار) بحسب البيان المالي للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣(عبد الله ، ٢٠٢٢ ، مرن أم هش .. ما حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر؟ ،

(. https://1-a1072.azureedge.net/ebusiness)

وبصفة عامة تكشف موازنة العام المالي الحالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ الكثير من التحديات مثل (عبد الله ، ٢٠٢٢ ، مرن أم هش .. ما حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر؟ ،

(. https://1-a1072.azureedge.net/ebusiness)

- التوسع في تحصيل الضرائب .
- زيادة قيمة التمويلات بنسبة (٤٣%) عن العام الماضي لتصل إلى (١.٥٢) تريليون جنيه (٨١.٦ مليار دولار) من أجل سد العجز في الموازنة المالية وسداد أقساط الديون ، وفقاً لوزارة المالية المصرية.

- (٦٩٠.١) مليار جنيه (٣٧.٥ مليار دولار) تكلفة خدمة الدين أي (٣٣.٣%) من إجمالي المصروفات (أكبر بند في المصروفات) بزيادة قدرها (١٩%)، أو ما يوازي نصف الإيرادات .
- (١.٢) تريليون جنيه ما يعادل نحو(٦٥.٥) مليار دولار إيرادات ضريبية متوقعة ، بزيادة نحو (١٩%) أي (٧٧%) من إجمالي الإيرادات.
- (٩٦٥.٥) مليار جنيه (٥٢ مليار دولار) أقساط أصل الدين .

جدول رقم (١٧)

تطور ترتيب مصر حسب مؤشر مدركات الفساد طبقاً للتقارير الصادرة من منظمة الشفافية العالمية خلال الفترة ٢٠١٩ ــ ٢٠٢١

السنة	الترتيب	الدرجة	أقل وأعلى درجة *	عدد الدول في التقرير
٢٠١٩	١٠٦	٣٥	٠-٩ إلى ٩٠-١٠٠	١٨٠
٢٠٢٠	١١٧	٣٣	٠-٩ إلى ٩٠-١٠٠	١٨٠
٢٠٢١	١١٧	٣٣	٠-٩ إلى ٩٠-١٠٠	١٨٠

* أعلى درجة تعني انخفاض حجم الفساد في الدولة ، وأقل درجة تعني ارتفاع حجم الفساد في الدولة

Source : Transparency International . Corruption Perceptions Index . 2019 , 2020 , 2021 : www.transparency.org .

أما عن ظاهرة الفساد في المجتمع المصري فطبقاً لمؤشر مدركات الفساد بالنسبة لدول العالم الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية ، تدهور ترتيب مصر من المرتبة رقم (١٠٦) في عام ٢٠١٩ ليبلغ المرتبة رقم (١١٧) في عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١(انظر جدول رقم ١٧) .

وهذا ما يكشف أنه في ظل جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية واتجاه الحكومة نحو مع البدء في تحرير سعر صرف الجنيه المصري ورفع أسعار النزين والسولار ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم تراجع ترتيب مصر حسب مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية ، ومن ثم يمكن القول أن ارتفاع معدلات التضخم ساهم في انتشار الفساد في المجتمع المصري .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا على الرغم من إجراءات الإصلاح الاقتصادي واتجاه الدولة نحو رفع أسعار المحروقات أكثر من مرة ، لماذا يبدو الاقتصاد القومي هشاً وضعيفاً أمام أي صدمة ودائماً ما تلجأ الحكومة نحو الاقتراض من الخارج ؟ وذلك على الرغم من التبعات السلبية لأعباء خدمة الديون الداخلية والخارجية ومساهمتا في ارتفاع معدلات التضخم ، ومن ثم التأثير السلبي على عملية التنمية في المجتمع المصري؟

وفي هذا الإطار يرى " مصطفى عبدالسلام " أن هناك أسباباً هيكلية للأزمة الاقتصادية في مصر فاقمتها الحرب الروسية الأوكرانية ، أهم هذه الأسباب " الإفراط " في الاقتراض الخارجي منذ عام ٢٠١٦، وتداعيات جائحة كورونا. وأن تحركات الحكومة غير كافية وبعضها يسير في الاتجاه الخطأ ، فلا يزال هناك إصرار على الاعتماد على الاقتراض الخارجي والأموال الساخنة في تنشيط الاقتصاد ، رغم مخاطرهما الشديدة . كما أن الحكومة مصممة على الاهتمام بأنشطة اقتصادية غير ملحة ، مثل الطرق والكباري ومشروع العاصمة الإدارية الجديدة ، وتهمل قطاعات حيوية مثل الزراعة وإعادة فتح المصانع المغلقة ودعم الصناعة والتصدير والاستثمارات المباشرة . ويضيف أن إصلاح الاقتصاد القومي يتطلب حسن إدارة الموارد

ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي ، وتنشيط الاستثمار وإعادة بناء القاعدة الصناعية ، والعمل على زيادة الموارد الدولارية خاصة من الصادرات والاستثمارات المباشرة وتحويلات المغتربين في الخارج والسياحة (يحي ، هل ستنجح خطط الحكومة في مواجهة الأزمة الاقتصادية ؟ ،

(.https://www.bbc.com/arabic/middleeast-61484799

وفي هذا الإطار أيضاً يرى "سمير الوسيمي" أن الحكومة المصرية تتحمل مسؤولية تدهور الأوضاع الاقتصادية لأنها لم تستطع جعل الاقتصاد صلباً بما فيه الكفاية لتحمل الهزات العالمية القوية بالاعتماد بشكل متزايد على القروض والمساعدات المالية واستخدامها في مشاريع بنية تحتية ضخمة لا تدر عوائد حقيقية ، وهو ما جعل الاقتصاد المحلي هشاً. وفي هذا الصدد تصف " مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا " الوضع الاقتصادي المصري بأنه "متدهور" وترى أن هناك عدداً كبيراً من المواطنين معرضون لأوضاع معيشية صعبة ، لافتة إلى حاجة مصر إلى الاستقرار المالي والاستمرار في الإصلاحات (عبد الله ، ٢٠٢٢ ، مرن أم هش .. ما حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر ؟

(.https://1-a1072.azureedge.net/ebusiness

وما سبق يوضح أن أزمتي جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية أثرت سلبياً على كل دول العالم ومنها مصر ، حيث أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم – ولاسيما الحرب الروسية الأوكرانية – والفجوة بينها وبين ومعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ، وهو ما أثر سلبياً على عملية التنمية في المجتمع المصري . فالفجوة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي زادت كثيراً من مخاطر انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي لطبقات المجتمع لاسيما المتوسطة والفقيرة .

وفي هذا الإطار يمكن القول أنه على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية للحد من تأثير ارتفاع معدلات التضخم ، إلا أن ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات وتحرير أسعار صرف الجنيه المصري أمام العملات الرئيسة الأخرى ، وارتفاع أسعار الطاقة أكثر من مرة ، أدى إلى تآكل القوى الشرائية للمواطنين ، لاسيما الفئات أصحاب الدخول الثابتة ، مما أثر سلبياً على الأسرة المصرية ، وأدى إلى تدهور المستوى المعيشي لقطاع كبير من المصريين ، وهو ما دعي مديرة صندوق النقد الدولي – كما سبق الإشارة – للتصريح بأن قطاع كبير من المصريين معرضون لأوضاع معيشية صعبة .

فضلاً عن أن ارتفاع معدلات التضخم والفجوة بينها وبين معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ساهمت في انتشار الفساد طبقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي تنشره " منظمة الشفافية العالمية " ، حيث أوضح مؤشر مدركات الفساد أن ترتيب مصر تراجع كثيراً في الفترة ٢٠٢٠ -٢٠٢١ – فترة جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية – وحتى الآن ، وارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة وتفاقم الدين العام المحلي والخارجي ، وما يمثل ذلك من مصدر رئيس للتضخم في مصر ومن ثم المساهمة باستمرار للارتفاع الدائم لأسعار السلع والخدمات وبالتالي تردى المستوى المعيشي لقطاع كبير في المجتمع المصري ولاسيما أصاحب الدخول الثابتة نسبياً حيث أن دخولهم لا تتزايد بنفس معدلات ارتفاع الأسعار وأنه غالباً ما تتزايد بعد ارتفاع أسعار السلع والخدمات . وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الدولة في اطار برنامج الإصلاح الاقتصادي التي اتجهت الحكومة المصرية في تنفيذه في نوفمبر ٢٠١٦ ، لم تجعل الاقتصاد القومي صلداً قوياً أمام الصدمات الخارجية ، بل على العكس فإن الواقع التنموي حالياً يوضح مدى هشاشة وضعف الاقتصاد القومي ويمكن الاستشهاد في هذا الإطار " بتقرير وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني" الصادر في نوفمبر ٢٠٢٢ التي رأت فيه نظرتها المستقبلية للاقتصاد القومي سلبية ، وأرجعت ذلك إلى تغير وضع السيولة الخارجية ، وتراجع قدرته على الوصول لأسواق السندات (الحكيم ، ٢٠٢٢ ، " فيتش " تبقي التصنيف الائتماني لمصر عند B+ ،

(.https://www.almasryalyoum.com/news/details/2737066

ومن أهم أسباب ذلك اتجاه الحكومة بصفة أساسية للاعتماد على القروض – الداخلية والخارجية – والمساعدات المالية، واستخدامها في مشاريع بنية تحتية ضخمة لا تدر عوائد حقيقية على المدي القريب . ومن ثم يمكن القول أن المجتمع المصري يحتاج إلى سياسات تنموية تهدف إلى إحداث عملية نقلة نوعية حضارية على الصعيد المجتمعي كله ، بما يحقق التقدم ويوفر للمواطن المصري الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . والعمل على اصلاح حقيقي للاقتصاد القومي من خلال استراتيجية تنموية تقوم على حسن إدارة الموارد ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي ، وتنشيط عملية الاستثمار وإعادة بناء القاعدة الصناعية والعمل على زيادة الموارد الدولارية – خاصة من الصادرات والاستثمارات والسياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج – .

المحور الثاني نتائج تحليل دليل المقابلة :

١- الخصائص العامة للعينة :

جدول رقم (١٨)
الخصائص العامة لعينة الدراسة

الحالة	النوع	السن	الحالة الاجتماعية	نوع عائل الأسرة	المؤهل	المؤهل التعليمي للزوج	المهنة للزوج	المهنة للزوجة	نوع قطاع العمل	نوع قطاع العمل	عدد افراد	متوسط الدخل	محل الاقامة
١	انثى	٥٧	متزوجة	الزوج	عال	عال	بالمعاش	اخصائية اجتماعية	حكومي	بالمعاش	٤	٨٠٠٠	حضر
٢	انثى	٥٧	متزوجة	الزوج	عال	عال	وكيل وزارة	مدرسة	حكومي	حكومي	٤	١٠٠٠٠	حضر
٣	انثى	٤٥	متزوجة	الزوج	عال	عال	اعمال حرة	اخصائية نفسية	حر "خاص"	حكومي	٥	٤٠٠٠	حضر
٤	انثى	٥٧	متزوجة	الزوج	عال	عال	محاسب	مدرسة	حكومي	حكومي	٢	٩٠٠٠	حضر
٥	انثى	٣٠	متزوجة	الزوج	عال	عال	محاسب	موظفة	حكومي	حكومي	٤	٧٠٠٠	حضر
٦	انثى	٥٨	متزوجة	الزوج	عال	عال	بالمعاش	مدرسة	بالمعاش	حكومي	٤	٧٠٠٠	حضر
٧	انثى	٤٢	متزوجة	الزوج	عال	عال	موظف	موظفة	حكومي	حكومي	٥	٩٠٠٠	حضر
٨	ذكر	٣٠	متزوج	الزوج	عال	عال	أعمال حرة	ربة منزل	حر "خاص"	ربة منزل	٦	٣٠٠٠	ريف
٩	ذكر	٥	متزوج	الزوج	عال	عال	موظف	موظفة	حكومي	حكومي	٦	٥٠٠٠	ريف

		٥		ج	ل						ي		
١٠	انثى	٤٠	متزوج	الزوج	عال	امام وخطيب	موظفة	حكومي	حكومي	٦	٥٠٠٠	ريف
١١	ذكر	٣٨	متزوج	الزوج	عال	موظف	موظفة	حكومي	حكومي	٥	٤٠٠٠	حضر
١٢	انثى	٤٩	متزوجة	الزوج	عال	أعمال حرة	موظفة	حر "خاص"	حكومي	٤	٥٠٠٠	ريف
١٣	ذكر	٤٠	متزوج	الزوج	عال	موظف	ربة منزل	خاص	ربة منزل	٤	٢٥٠٠	ريف
١٤	ذكر	٣٤	متزوج	الزوج	عال	موظف	ربة منزل	خاص	ربة منزل	٢	٣٠٠٠	ريف
١٥	انثى	٤١	متزوجة	الزوج	عال	موظف	مدرسة	خاص	حكومي	٤	٥٠٠٠	حضر
١٦	ذكر	٤٣	متزوج	الزوج	عال	محاسب	ربة منزل	خاص	ربة منزل	٤	٣٠٠٠	ريف
١٧	انثى	٣٥	متزوجة	الزوج	عال	مدرس	موظفة	حكومي	موظفة	٣	٥٠٠٠	ريف
١٨	ذكر	٤٤	متزوج	الزوج	عال	مهندس	ربة منزل	حكومي	ربة منزل	٤	٨٠٠٠	حضر
١٩	ذكر	٤٢	متزوج	الزوج	عال	موظف	موظفة	حكومى	حكومي	٤	٨٠٠٠	حضر
٢٠	انثى	٤٩	متزوجة	الزوج	عال	مدرس	مدرسة	حكومي	حكومي	٣	٨٠٠٠	ريف
٢١	انثى	٣٤	متزوجة	الزوج	عال	فوق الجامعي	اعمال حره	مدرس مساعد	حر "خاص"	حكومي	٥	١٠٠٠٠	ريف

- الخصائص النوعية :

بلغ عدد الإناث في اجمالي العينة نحو (١٣) مفردة بنسبة (٦١.٩%) في حين بلغ عدد الذكور (٨) مفردة بنسبة (٣٨.١%) .

- الخصائص العمرية :

بلغ المتوسط الحسابي للسن في العينة (٤٣.١٨) عاماً .

- الخصائص الاجتماعية :

بلغ عدد المتزوجين في إجمالي العينة (٢١) مفردة بنسبة (١٠٠%).

- المستوى التعليمي :

بلغ عدد الحاصلين على مؤهل عال في العينة (٢٠) مفردة بنسبة (٩٥%) ، في حين بلغ الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي (١) مفردة بنسبة (٥%) .

- الخصائص المهنة :

جاء تشكيل مفردات العينة يضم فئات مهنية مختلفة سواء كانت المفردة " كرب أسرة الزوجة او الزوجة " ، ففيما يتعلق بالفئات المهنية للزوج ضمت الفئات الآتية : وكيل وزارة ، محاسب ، وموظف ، وأعمال حرة ، وإمام وخطيب ، ومدرس ، ومهندس ، وبالمعاش . بينما ضمت الفئات المهنية لمفردات العينة للزوجة ما يلي : مدرس مساعد ،واخصائية اجتماعية ، واخصائية نفسية ، ومدرسة ، وموظفة ، وربة منزل . وهو ما يشير إلى أن مفردات العينة ينتمون الى فئات مهنية متعددة .

- قطاع العمل :

أما عن القطاعات التي تعمل بها الفئات المهنية لمفرادت العينة كرب أسرة ، سواء كان الزوج أو الزوجة ، ففيما يتعلق بالقطاعات الخاصة بالزوج نجد أن (١١) مفردة بنسبة (٥٢.٣٨%) يعملون في القطاع الحكومي، بينما يعمل (٨) مفردة بنسبة (٣٨.١٠%) بالقطاع الخاص ، في حين أن (٢) مفردة بنسبة (٩.٥٢%) بالمعاش . أما القطاعات الخاصة بعمل الفئات المهنية للزوجة فنجد (١٧) مفردة بنسبة (٨٠.٩٥%) يعملون في القطاع الحكومي ، في حين أن (٤) مفردة بنسبة (١٩.٠٥%) من ربات المنزل .

- عدد أفراد الأسرة :

جاءت الأسر المكونة من (٤أفراد) في المرتبة الأولى بنسبة (٤٧.٦٢%) ، يليها الأسر المكونة من (٥ أفراد) بنسبة (١٩.٠٥%) ، ثم الأسر المكونة من (٦أفراد) بنسبة (١٤.٢٩%) ثم الأسر المكونة من ٣ أفراد) والمكونة من (٢ فرد) بنسبة واحدة هى (٩.٥٢%) وهذا ما يعكس أن الأسر التي تتشكل منها العينة تضم أسر صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم نسبياً.

- توزيع افراد العينة حسب الدخل :

جاء في المرتبة الأولى فئة الأسر التي يبلغ متوسط دخلها الشهري (٤٠٠٠ - ٦٠٠٠) جنيه (٣٣.٣٣%) ، يليها الأسر التي يبلغ متوسط دخلها الشهري (٨٠٠٠-١٠٠٠٠) جنيه بنسبة (٢٨.٥٨%) ، ثم الأسر التي يبلغ متوسط دخلها الشهري (٢٠٠٠ – ٤٠٠٠) جنيه بنسبة (١٩.٠٥%) ، ثم الأسر التي يبلغ متوسط دخلها الشهري (٦٠٠٠ – ٨٠٠٠) جنيه ، والأسر التي يبلغ متوسط دخلها الشهري (١٠٠٠٠ – ١٢٠٠٠٠) جنيه بنسبة واحدة هى (٩.٥٢%) . وهو ما يعكس أن مفردات العينة تعكس شرائح اجتماعية ذات مستويات اقتصادية متعددة.

- توزيع افراد العينة حسب محل الاقامة :

بلغت نسبة الافراد الذين يقيمون في الحضر(٥٢.٣٨%) من إجمالي العينة ، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين يقيمون في الريف (٤٧.٦٢%) .

٢- التضخم والتنمية في مصر : التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتضخم على عملية التنمية

- رؤية أفراد العينة لمفهوم التضخم " الغلاء " :

رأى أفراد العينة أن مفهوم التضخم " الغلاء " يشير بشكل عام إلى معاني متعددة من أهمها :
- ارتفاع مستمر في أسعار السلع وعدم كفاية الدخل لمتطلبات الأسرة .
- ارتفاع الأسعار لدرجة أن الدخل لا يكفي لسد احتياجات الافراد الأساسية من السلع المختلفة .
- ارتفاع الاسعار مع ثبات الدخل الشهري .
- ارتفاع الاسعار في جميع السلع سواء كانت سلع استهلاكية او غير استهلاكية بسبب الضغوط العالمية على الأسواق المحلية.
- زيادة اسعار السلع بدرجة كبيرة ومستمرة لانخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار .

و يتضح من المعاني والتعريفات التي قدمها أفراد العينة لمفهوم التضخم " الغلاء " أن ثمة قاسم مشترك بينها هو أن التضخم بصفة عامة هو ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات والطاقة والنقل والملابس مع ثبات الدخل الشهري ، وهو ما يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود ، الأمر الذي يؤدى بدوره إلى ارتفاع تكلفة المعيشة ، ومن ثم عدم مقدرة بعض الأفراد تلبية احتياجاتهم الأساسية . والآراء المختلفة لأفراد العينة تعكس بصفة عامة وعيهم بظاهرة التضخم وخطورتها وتأثيرها السلبي على أفراد المجتمع. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات شريف محمد عوض (٢٠٠٨) ، وبالقاضي بالقاسم (٢٠١٣)، ومارتن هولماير Martin Höflmayr (٢٠٢٢).

- رؤية أفراد العينة لأسباب ظاهرة التضخم:

رأى أفراد العينة أن أهم أسباب ظاهرة التضخم " الغلاء " يتمثل فيما يلي :
- تعويم الجنيه أمام الدولار وانخفاض قيمته أمامه ، ومن ثم انخفاض قيمة الجنيه الشرائية .
- جشع واستغلال واحتكار بعض التجاروغلائهم لأسعار السلع بشكل مبالغ فيه .
- عدم التخطيط الجيد وضعف الرقابة على الأسواق .
- فساد أخلاق بعض الافراد وعدم مراعاة الضمير .
- ضعف كمية المعروض من السلع مقابل الطلب المتزايد عليها ، وذلك لضعف موارد المجتمع وضعف قدرة الدولة على توفيرها بسبب كثرة الديون العامة عليها وارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية .
- الاسراف في الاستهلاك وتهافت المستهلكين على السلع وشراء كميات كبيرة منها وتخزينها .
- التكلفة الكبيرة لإنتاج السلع ونقلها إلى الأسواق التجارية.
- قلة وجود مصانع وانتشار البطالة في المجتمع .
- عدم وجود رقابة قوية على الأسواق .
- انتشار الفساد في المجتمع .
- أزمات الاقتصاد القومي .
- الحرب الروسية الأوكرانية والنتائج المترتبة عليها من ارتفاع أسعار كثير من السلع ومواد الطاقة على المستوى العالمي .
- أزمة نقص الغذاء والأزمة الصحية على مستوى العالم بسبب جائحة كورونا والصراع بين روسيا والقوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية .
- ايقاف استيراد بعض المنتجات .
- زيادة تكلفة استيراد السلع .
- التغير المناخي وقلة المعروض من السلع في الأسواق .
- ارتفاع أسعار مواد الطاقة عالميا ومحليا.
- الاعتماد على الاستيراد في اغلب المنتجات .
- قلة العملة الاجنبية بالبلاد وانتشار " السوق السوداء للعملة " .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح أن ظاهرة التضخم في المجتمع المصري ترجع إلى عوامل متعددة يمكن تقسيمها – بناءً على هذه الآراء – إلى مجموعتين من العوامل وهما عوامل داخلية وأخرى خارجية ، وتتمثل أهم العوامل الداخلية في قلة المعروض من السلع والمنتجات الغذائية وزيادة الطلب عليها، وعدم قدرة الدولة على توفير هذه السلع بكميات كافية نتيجة للأزمات المتعددة التي يعاني منها الاقتصاد القومي – والتي من أهمها تفاقم أزمة الموازنة العامة للدولة وأعباء الديون العامة المحلية والخارجية – وتعويم الجنيه وانخفاض قيمته أمام الدولار والعملات الرئيسة الاجنبية ، وانخفاض قيمة النقود الشرائية ، والاعتماد على الاستيراد في أغلب المنتجات ، ورفع أسعار مواد الطاقة ، والاسراف في الاستهلاك وتهافت المستهلكين على السلع وشراء كميات كبيرة منها وتخزينها ، وانتشار الفساد وضعف فاعلية الرقابة على الأسواق ، وجشع واحتكار بعض التجار ورفع أسعار كثير من السلع بصورة غير مبررة ، قلة العملة الصعبة وانتشار " السوق السوداء للعملة " . أما أهم العوامل الخارجية فتتمثل في الاستجابة لضغوط صندوق النقد الدولي للحصول على القروض بتعويم الجنيه أمام الدولار ، ومن ثم انخفاض قيمة النقود الشرائية ، وأزمة نقص الغذاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية ومواد الطاقة بصورة كبيرة على المستوى العالمي بسبب تداعيات الأزمة الروسية – الأوكرانية . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة يولاندا Y. Yolanda (٢٠١٧)،

ويمكن تفسير ذلك في ضوء النظرية الهيكلية ونظرية التبعية ، ففيما يتعلق بأهم العوامل الداخلية المؤثرة في ظاهرة التضخم في المجتمع المصري نجد أنها – بصفة عامة – بسبب الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد المصري . ويتمثل ذلك – بصفة عامة – في العجز المزمن المتزايد للموازنة العامة للدولة، وعدم تناسب النمو في قطاعات الاقتصاد القومي والنمو السكاني ، وما يترتب على ذلك من عدم تناسب المعروض من السلع والخدمات مع النمو السكاني ، وهو ما أدي إلى لجوء الحكومات المتتالية لاستيراد الكثير من السلع الاستهلاكية لتعويض النقص من حجم المعروض من السلع . وهو ما أدى إلى تفاقم أزمة الموازنة العامة للدولة . فالعجز المزمن للموازنة العامة للدولة من السمات الثابتة للاقتصاد المصري منذ سبعينات القرن العشرين وحتى الآن . أما فيما يتعلق بالعوامل الخارجية المؤثرة في التضخم في المجتمع المصري حيث تعتمد مصر بصورة أساسية على استيراد المنتجات الغذائية الأساسية من الخارج، وفي هذا الإطار نجد أن مصر تمثل أكبر مستورد للقمح عالمياً وتستورد عادة أكثر من (٨٠%) من احتياجاتها من روسيا وأوكرانيا (فتح الله ، ٢٠٢٢ ، ص ١٥) .

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية التبعية حيث نجد أن التضخم في مصر في جانب كبير منه – والأمر ينطبق على كثير من الدول النامية – يرجع إلى نظام الأسعار النسبية والاتصال بالسوق العالمي الذي تحتكره دول المركز " الدول المتقدمة " ، ومصادر التمويل الأجنبية – والذي تتحكم به أيضاً الدول المتقدمة – هذا بالاضافة إلى التضخم المستورد التي تصدره الدول المتقدمة للدول النامية ومنها مصر بسبب درجة الانفتاح على العالم الخارجي . فانفتاح الاقتصاد المصري واندماجه في الاقتصاد العالمي يجعله أكثر حاسية وتأثراً بأي ازمة اقتصادية ، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية خير دليل على ذلك . وهو ما أدى الى تفاقم معدلات التضخم واتجاه الدولة نحو صدوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد في أكتوبر ٢٠٢٢ واشترط صندوق النقد تحرير أسعار صرف الجنيه وهو ما تم في أكتوبر ٢٠٢٢ – وسبق الاشارة لتحرير صرف الجنيه أمام الدولار في أكتوبر ٢٠٢٢ في الجزء الخاص بتحليل البيانات الجاهزة – . وفي هذا الإطار أشارت " هالة السعيد " وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن (٣٥%) من التخطيط في مصر مستورد (زين ، وفتحي ،٢٠٢١، وزيرة التخطيط : ٣٥% من التضخم في مصر مستورد ، https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails).

التداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على عملية التنمية في المجتمع المصري:

وفيما يلي نعرض لتأثير التداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على عملية التنمية الشاملة في المجتمع المصري من خلال :

- رؤية أفراد العينة لطبيعة تأثير ظاهرة التضخم على :

نمط استهلاك الأسرة من السلع :

رأى أفراد العينة أن ظاهرة التضخم تؤثر سلبياً على نمط استهلاك الأسرة من السلع ، ويتمثل ذلك فيما يلي :

- عدم استقرار حالة الأسرة والتأثير السلبي على نمط استهلاكها من السلع .
- اتجاه الأسرة نحو تقليل استهلاكها من السلع والاتجاه نحو الاستغناء عن بعض السلع .
- عدم شراء كل ما يلزم من السلع .
- التقليل من الاستهلاك وإعادة ترتيب اولويات الاحتياجات .
- انخفاض معدل استهلاك الأسرة .
- الاستغناء الاجباري عن بعض السلع .
- يقل استهلاك الاسرة عن الوضع الطبيعي نسبياً لارتفاع الاسعار .
- استبدال السلع الغالية الثمن بالأقل سعراً لسد جوع الأبناء .
- استخدام المواد والموارد بشكل افضل وترشيد الاستهلاك .

والآراء السابقة لأفراد العينة تعكس مدى وعيهم بالتأثير السلبي لظاهرة التضخم على نمط استهلاك الأسرة من السلع . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات شريف محمد عوض (٢٠٠٨) ، جمال محمد حماد (٢٠١٤) .

المستوى التعليمي لأفراد الأسرة :

رأى أفراد العينة أن ظاهرة التضخم تؤثر سلبياً على المستوى التعليمي لأفراد الأسرة ، ويتمثل ذلك فيما يلي :

- اضطرار بعض الأسر إلى تعليم الأبناء تعليم أقل ، في الغالب تعليم متوسط لعدم توفر أموال كافية للتعليم الثانوي العام.
- التخلى عن التعليم من أجل العمل لسد احتياجات الأسرة .
- تأثر المستوى التعليمي لأفراد الأسرة سلبياً لارتفاع مصاريف التعليم من دروس ومتطلبات أخرى .
- قلة المقبلين على التعليم لعدم توفر أموال كافية لتوفير متطلبات تعليم الأبناء .
- التسرب من التعليم لارتفاع تكلفة التعليم المادية وزيادة نسبة الأمية في المجتمع .
- قلة اهتمام بعض الأسر بالتعليم لعدم توافر الأموال اللازمة لتوفير متطلبات تعليم الأبناء.
- زيادة أسعار الخدمات التعليمية سواء الحكومي أو الخاص .

والآراء السابقة لأفراد العينة تعكس تزايد التأثيرات السلبية لظاهرة التضخم والغلاء على المستوى التعليمي لأفراد الأسرة ، حيث يقل المستوى التعليمي لكثير من الأسر، لارتفاع تكلفة الخدمات التعليمية سواء كان تعليم عام أم خاص ، مما يجعل بعض أولياء الأمور يتجهون نحو تعليم أبنائهم تعليم متوسط بدلاً من التعليم العالي، وهذا بلا شك يؤثرعلى عملية التنمية المستدامة . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة يولاندا Y. Yolanda (٢٠١٧) .

المستوى الصحي لأفراد الأسرة :

رأى أفراد العينة أن ظاهرة التضخم والغلاء تؤثر سلبياً على المستوى الصحي لأفراد الأسرة ويتمثل ذلك فيما يلي :

- تدهور الحالة الصحية لبعض الأفراد نتيجة لعدم وجود أموال كافية للكشف والعلاج وبمرور الوقت يتفاقم الوضع الصحي السيىء.

- اصبح لدى بعض الأسر خوف وهلع من المرض أو" تعب " الأطفال ، وبالتالي أصبح شراء الأدوية يتم من خلال الصيدلية بدون اللجوء للأطباء .
- ساهم في انتشار بعض الامراض وعدم الكشف عنها مبكراً مثل أمراض السرطان بأنواعها المختلفة .
- كثيرا يتم عدم اللجوء للأطباء بسبب غلاء أسعار الكشف والأدوية .
- احيانا كثيرة بسبب ارتفاع أسعار كشف الأطباء والأدوية " نهمل" في الحالة الصحية وعدم اللجوء للأطباء في الوقت المناسب.
- تدنى الرعاية الصحية لافراد الأسرة وانتشار الأمراض .
- عدم اللجوء للأطباء والعودة للوصفات الطبية .

والآراء السابقة لأفراد العينة تكشف عن أهم التأثيرات السلبية لظاهرة التضخم والغلاء على المستوى الصحي لأفراد الأسرة ، ومن أخطرها لجوء البعض للوصفات الطبية وشراء الأدوية مباشرة من الصيدلية دون اللجوء للأطباء توفيراً للنفقات. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة يولاندا Y. Yolanda (٢٠١٧) .

المستوى المعيشي للأسرة :

رأى أفراد العينة أن ظاهرة التضخم والغلاء تؤثر سلبياً على المستوى المعيشي للأسرة ويتمثل ذلك فيما يلي :

- انخفاض المستوى المعيشي واضطراب حياة وأحوال الأسرة .
- قلة الدخل حتى انه أصبح لا يكفي لسد الاحتياجات الأساسية لبعض الأسر.
- تدهور المستوى المعيشي لكثير من الأسر.
- التأثر السلبي في معظم الأسر، حتى أصبح الاقتصار فقط على الاحتياجات الضرورية .

والآراء السابقة لأفراد العينة تعكس أهم التأثيرات السلبية لظاهرة التضخم والغلاء على المستوى المعيشي للأسرة ، ومن أهمها التدهور المعيشي في حياة معظم الأسر مما يؤدي يؤدى لشعور بعض الأسر بالحرمان والعوز وذلك لعدم قدرة الدخل على سد متطلبات واحتياجات الأسرة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات شريف محمد عوض (٢٠٠٨) ، وجمال محمد حماد (٢٠١٤)، وماجد حسني صبيح (٢٠١٥) .

شعور الأفراد بالأمن الاجتماعي والاقتصادي :

رأى أفراد العينة أن ظاهرة التضخم والغلاء تؤثر سلبياً على شعور الأفراد بالأمن الاجتماعي والاقتصادي ، ويتمثل ذلك فيما يلي :

- الخوف الدائم من ارتفاع الأسعار والغلاء يبدد أي شعور بالأمن الاجتماعي والاقتصادي.
- أصبح الشعور بالأمن الاقتصادي معدوم مما أثر بالسلب على الأمن الاجتماعي .
- أصبح هناك شعور لدى بعض الأفراد بالقلق واليأس والخوف أكثر من المستقبل .
- في ظل التضخم والغلاء تقل نسبة الأمن والأمان .

والآراء السابقة لأفراد العينة تعكس التأثير السلبي لظاهرة التضخم والغلاء على شعور الأفراد بالأمن الاجتماعي والاقتصادي ، ففي ظل غياب الاستقرار النسبي في أسعار السلع الأساسية ، أصبح هناك شعور لدى بعض الأفراد بالقلق واليأس والخوف أكثر من المستقبل ، مما يبدد أي شعور بالأمن الاجتماعي والاقتصادي .

قدرة الأفراد للتخطيط للمستقبل :

رأى أفراد العينة بالاجماع أن لظاهرة التضخم والغلاء تأثير كبير على قدرة الأفراد على التخطيط للمستقبل ، وذلك بسبب:

- قلة الامكانيات المادية .
- الاحباط واليأس لدى البعض والخوف من المستقبل .

- اضطراب الأسعار والغلاء لا يساعد على ذلك .
- كثير من الأفراد يعيشون اليوم بيومه .
- ليس لدى الجميع هذه المقدرة والمهارة .
- كثرة التحديات والصعوبات التي تواجه الأفراد .

والآراء السابقة لأفراد العينة تعكس أسباب عدم قدرة الأفراد على التخطيط للمستقبل – الناتجة بالأساس عن التأثير السلبي لظاهرة التضخم على شعور الأفراد بالأمن الاجتماعي والاقتصادي – فغياب الشعور بالأمن الاجتماعي والاقتصادي لدى كثير من الأفراد يجعلهم غير قادرين على التخطيط للمستقبل بسبب الشعور بالإحباط واليأس والخوف من المستقبل ، وقلة الامكانيات ، وكثرة التحديات والصعوبات ، فضلاً عن عدم وجود المقدرة والمهارة للتخطيط من الأساس لدى البعض .

- رؤية أفراد العينة لأكثر الفئات الاجتماعية تضرراً من التضخم:

جاء الفقراء في المرتبة الأولى بنسبة (٥٤.٨٠%) ، ثم فئة متوسطي الدخل بنسبة (٢٩.٠٣%) ، ويليها فئة أصحاب الدخل الثابت (٩.٦٧%) ، ثم فئة أصحاب المهن الحرة بنسبة (٦.٥%) . أما أسباب ذلك فتتمثل فيما يلي :

- دخلهم لا يكفي لسد احتياجاتهم الأساسية .
- دخلهم ثابت نسبياً ومعدل الزيادة في الدخل أقل دائما من معدل ارتفاع الأسعار .
- بعضهم ليس له دخل ثابت ومضمون مثل أصحاب المهن الحرة مثل الحرفيين .
- لا يمتلكون أموال أو أراضي وأصول تساعدهم على التكيف مع التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات .
- يقل دخلهم الحقيقي باستمرار من خلال انخفاض قيمة النقود الشرائية ومن ثم ارتفاع أسعار السلع الأساسية .

والآراء السابقة لأفراد العينة تعكس الضرر الكبير الذي تتعرض له الفئات الفقيرة في ظل التضخم . كما تعكس هذه الآراء امتداد هذا الضرر لفئات كثيرة مما سيؤثر على التركيبة الطبقية في المجتمع المصري من ناحية اختفاء الشريحة الطبقية الوسطى لصالح تزايد أعداد شريحة الفقراء . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن العمري (٢٠١١) ، وبلقاضي بلقاسم (٢٠١٣) ،ويولاندا Y. Yolanda، م. ك. ريحان ، وسالي أ. بوادي M.K. Rihan ، Sallay A. Bawady (٢٠١٨) .

- رؤية أفراد العينة لأكثر الفئات استفادة من موجة التضخم :

رأى أفراد العينة أن فئتي الأغنياء ، والتجار ورجال الأعمال هم أكثر الفئات استفادة من موجة التضخم والغلاء ، حيث جاءا في مرتبة واحدة بنسبة (٥٠%) لكل منهم ، وذلك بسبب :

- لديهم أصول " أصحاب حقوق الملكية " وأموال تزيد قيمتها ويرتفع سعرها في ظل التضخم والغلاء .
- استغلال واحتكار بعضهم لكثير من السلع .
- أصبح بعضهم " جشعين" حيث يخزنون السلع ويبيعونها بأسعار غالية الثمن ، مثل الأرز على سبيل المثال.
- يتحكمون في الأسواق وأسعار السلع ويبالغون في الزيادة المستمرة في أسعار السلع .

والآراء السابقة لأفراد العينة توضح العينة توضح أن أهم الفئات التي استفادة من موجة التضخم والغلاء التي تجتاح المجتمع المصري حالياً هم فئتي الأغنياء ، والتجار وأصحاب الأعمال ، وهم نفس الفئتين - الاغنياء، والتجار ورجال الأعمال- التي استفادت من التضخم المشابه الذي حدث في ظل تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة . وفي هذا الصدد يمكن القول أنه رغم جهود الدولة في توفير بعض السلع الاستهلاكية بأسعار مناسبة للمستهلك البسيط إلا أنها غير كافية بسبب عدم فاعلية الرقابة عى الأسواق التجارية وسلبية بعض المواطنين واتجاهم لشراء كميات كبيرهم من السلع من أجل تخزينها . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة بلقاضي بلقاسم (٢٠١٣) .

- رؤية أفراد العينة لطبيعة تأثير التضخم على توافر فرص العمل :

- اصبح ايجاد فرصة عمل بأجر مناسب يتناسب مع مستوى تكلفة المعيشة العالية عملية صعبة جداً .
- قلل التضخم من توافر فرص العمل ، وقد تنعدم في بعض المجالات .
- تسريح العمال بسبب حالة الركود في مبيعات بعض السلع .
- انهيار بعض المشروعات الصغيرة .
- يزيد من اتجاه الشباب للهجرة .

والآراء السابقة لأفراد العينة تعكس تزايد التأثير السلبي للتضخم على توافر فرص العمل ، حيث أصبح ايجاد فرصة العمل بأجر يتناسب مع تكلفة المعيشة العالية عملية صعبة جداً . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة م. ك. ريحان ، وسالي أ. بوادي Sallay A. Bawady ، M.K. Rihan (٢٠١٨) .

- رؤية أفراد العينة حول ما إذا كان هناك علاقة بين شعور بعض الفئات الاجتماعية بالحرمان الاجتماعي والاقتصادي والتضخم :

رأي أفراد العينة بالإجماع أن هناك علاقة بين شعور بعض الفئات الاجتماعية بالحرمان الاجتماعي والاقتصادي والتضخم والغلاء ، وذلك بسبب :

- عدم قدرتهم على اشباع احتياجاتهم الأساسية .
- ارتفاع أسعار السلع وقلة دخلهم .
- انخفاض القوة الشرائية للنقود .
- غياب الشعور بالأمن والأمان .
- ليس لديهم ما يساعدهم على التأقلم مع التضخم وارتفاع الاسعار.
- عدم استقرار المستوى العام للأسعار وزيادة اسعار السلع والخدمات بشكل مستمر .
- زيادة الدخول والمرتبات لا تتناسب مع زيادة الأسعار .

ووفقاً لآراء أفراد العينة يمكن القول أن العلاقة بين شعور بعض الفئات الاجتماعية بالحرمان الاجتماعي والاقتصادي والتضخم والغلاء علاقة عكسية ، بمعنى أنه كلما ارتفع معدل التضخم كلما انخفض الشعور بالحرمان الاجتماعي والاقتصادي لدى بعض الفئات الاجتماعية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة جمال محمد حماد (٢٠١٤).

ويمكن تفسير ذلك في إطار نظرية الحرمان النسبي ، فالدخول المتدنية وغير المنتظمة المصاحبة للتضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود يجعل بعض الفئات الاجتماعية – ولاسيما أصحاب الدخول المتدنية الثابتة نسبياً وعديمي الدخل الثابت والفقراء – يشعرون بالحرمان الاجتماعي والاقتصادي ، فالأسر الفقيرة غالباً ما تعاني من أوجه متعددة من الحرمان " ومن أهمها الصحة والتعليم والمستوى المعيشي الملائم" – بسبب عدم تناسب وكفاية الدخل لتوفير الاحتياجات الأساسية – ويزداد الأمر سوءاً في ظل معدلات التضخم العالية التي تؤدي إلى إرتفاع المستوى العام في أسعار السلع والخدمات ، وذلك لعدم امتلاكهم أدوات احترازية لمواجهة التضخم وارتفاع المستوى العام في الأسعار مثل الأصول " حقوق الملكية " القابلة للتكيف مع ارتفاع الأسعار.

٣- التضخم والتنمية في مصر : أساليب مواجهة التضخم :

- رؤية أفراد العينة لأساليب تكيف الأفراد مع التضخم :

رأى أفراد العينة أنه يمكن للأفراد التكيف مع ظاهرة التضخم من خلال مجموعة من الأساليب تتمثل فيما يلي :

- الحد من النمط الاستهلاكي للأسرة بالاقتصاد في الاستهلاك .
- الاقتصاد في الانفاق بحيث يقتصر على الأشياء المهمة .
- استبدال السلع الغالية الثمن بسلع أخرى أقل في الثمن .

- الاستغناء عن بعض المتطلبات والاكتفاء بالضروريات .
- إعادة ترتيب اولويات الأسرة .
- العمل على زيادة الدخل وتعظيم الاستفادة منه .

ولا شك ان أساليب تكيف الأفراد مع التضخم ترتبط بضرورة نشر ثقافة الإنتاج في المجتمع المصري حتى ينعكس ذلك على النمط الاستهلاكي للأفراد.

- رؤية أفراد العينة حل ما إذا كان من الممكن مواجهة التضخم من خلال اتباع ثقافة الاستغناء والتقليص والاستبدال في الاحتياجات:

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٩٠.٥%) أنه من الممكن مواجهة التضخم والغلاء من خلال اتباع ثقافة الاستغناء والتقليص والاستبدال في الاحتياجات ، مقابل أقلية رأت عكس ذلك بنسبة (٩.٥%) . وفيما يتعلق بالذين رأوا أنه يمكن مواجهة الغلاء من خلال اتباع ثقافة الاستغناء والتقليل والاستبدال في الاحتياجات من أجل :

- مواجهة جشع بعض التجار .
- مواجهة ثقافة احتكار وغلاء أسعار السلع .
- يمكن استخدامها مع الحاجات غير الضرورية والأساسية .
- حتى يستطيع الفرد التكيف والمعيشة .
- لتلبية الاحتياجات .
- من أجل التكيف مع الواقع .

أما فيما يتعلق بالذين رأوا أنه لا يمكن مواجهة التضخم من خلال اتباع ثقافة الاستغناء والتقليل والاستبدال في الاحتياجات بسبب :

- الوعي بهذه الثقافة غير متوفر لدى بعض الأفراد .
- لانتشار غلاء الأسعار في كل السلع تقريباً .
- لا يمكن استخدامها مع السلع والمتطلبات الأساسية .
- لابد من عمل برامج توعية .

وعلى الرغم من أهمية اتباع ثقافة الاستغناء والتقليل والاستبدال في الاحتياجات ، كأحد الآليات والوسائل المهمة في يد الأفراد لمواجهة ظاهرة التضخم والغلاء كما ذكر أغلبية أفراد العينة ، إلا أنها غير كافية لمواجهة هذه الظاهرة لارتفاع نسبة الأمية وعدم توافر الوعي لدى كثير من الأفراد بأهمية هذه الثقافة ، فضلاً عن عدم فاعلية جمعيات حماية المستهلك .

- رؤية أفراد العينة لطبيعة دور وسائل الإعلام في مواجهة ظاهرة التضخم :

رأى أغلبية أفراد العينة بنسبة (٦٦.٦٧%) أن لوسائل الإعلام دور في مواجهة ظاهرة التضخم والغلاء ، في حين رأت أقلية بنسبة (٣٣.٣٣%) عكس ذلك. وفيما يتعلق بالأفراد الذين رأوا أن لوسائل الإعلام دور في مواجهة ظاهرة التضخم ، فذلك بسبب :

- التوعية بكيفية مواجهة التضخم والغلاء .
- تناشد التجار وأصحاب الأعمال بعدم استغلال المواطن .
- نشر الأماكن التي توفر الدولة السلع فيها بأسعار مناسبة.
- التوعية بالأماكن التي تتبني المبادرة الرئاسية " كلنا واحد لبيع السلع بأسعار مخفضة ".
- التوعية بأهمية الاقتصاد وترشيد الانفاق والاستهلاك.
- القاء الضوء على هذه الظاهرة وكيفية التعامل معها .

أما الأفراد الذين رأوا أنه ليس لوسائل الإعلام دور في مواجهة ظاهرة التضخم والغلاء بسبب :

- قلة برامج التوعية وعدم فاعليتها .
- ارتفاع نسبة الأمية وغياب الوعي بأهمية ثقافة الاستغناء والتقليص والاستبدال والمقاطعة للسلع المبالغ في أسعارها.
- لا تقدم مساندة حقيقية للفقراء .

والآراء السابقة لأفراد العينة تكشف أنه على الرغم من أهمية دور الإعلام في مواجهة ظاهرة التضخم من خلال التوعية بهذه الظاهرة وإلقاء الضوء عليها وكيفية مواجهتها والتوعية بأماكن بيع السلع التي تتبنى المبادرة الرئاسية " كلنا واحد لبيع السلع المخفضة " ، إلا أنها تعتبر غير كافية لعدم فاعلية هذه البرامج وغياب الوعي بأهمية ثقافة الاستغناء والتقليص والاستبدال والمقاطعة للسلع المبالغ في أسعارها.

- تقييم أفراد العينة لإجراءات الدولة لمواجهة ظاهرة التضخم :

زيادة المعروض من السلع المخفضة :

رأى أفراد العينة بنسبة (٦٦.٦٧%) أن الاجراءات التي تتخذها الدولة لمواجهة ظاهرة التضخم من خلال زيادة المعروض من السلع المخفضة إجراء جيد ، في حين رأى (٣٣.٣٣) انه إجراء ضعيف وغير كافي . وفيما يتعلق بأفراد العينة الذين رأوا أنه إجراء جيد ، فذلك لما يلي :

- توفير احتياجات الأسر بأسعار مناسبة للجميع .
- مساعدة الفئات محدودة الدخل والفقراء .
- توفر السلع الأساسية بأسعار مناسبة للجميع .
- المساهمة في مواجهة جشع بعض التجار وأصحاب الأعمال .
- تساهم في مواجهة غلاء أسعار السلع .

أما الذين رأوا أن الاجراءات التي تتخذها الدولة لمواجهة ظاهرة التضخم والغلاء من خلال زيادة المعروض من السلع المخفضة أجراء ضعيف وغير كافي ، فذلك بسبب :

- الهدف منه فقط هو امتصاص غضب الشارع المصري .
- عدم فاعلية هذه المعارض في مواجهة هذه الظاهرة .
- لا تغطي مساحات كافية نسبيا على مستوى الجمهورية .
- قلة عدد منافذ البيع .
- ارتفاع نسبة الفقراء ومحدودي الدخل في المجتمع .

زيادة منظومة الدعم ونوعية السلع والخدمات المدعومة :

رأى أفراد العينة بنسبة (٦١.٩٠%) أن إجراء الدولة بزيادة منظومة الدعم ونوعية السلع والخدمات المدعومة لمواجهة ظاهرة التضخم إجراء جيد ، في حين رأى (٣٨.١٠%) أنه إجراء ضعيف ولا يكفي. وفيما يتعلق بأفراد العينة الذين رأوا أن إجراء الدولة بزيادة منظومة الدعم ونوعية السلع والخدمات المدعومة لمواجهة التضخم إجراء جيد بسبب :

- توفير احتياجات الأسر من بعض السلع الغذائية .
- مساعدة الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل .
- مواجهة جشع بعض التجار واحتكار السع الغذائية الأساسية .
- المساهمة في تحسين مستوى المعيشة .
- المساهة في الحد من الغلاء والأزمة الاقتصادية .
- تخفيف العبء عن المواطنين .

أما أفراد العينة الذين رأوا أن إجراء الدولة بزيادة منظومة الدعم ونوعية السلع والخدمات المدعومة لمواجهة التضخم والغلاء إجراء ضعيف وغير كافي بسبب :

- بعض السلع المدعومة دون المستوى ورديئة .

- الدعم مرفوع من على غالبية السلع والخدمات.
- الخدمات التي تكون بمقابل مادي بسيط لا تكون بالكفاءة المطلوبة .

منحة الـ (٣٠٠) جنيه المقررة من قبل الحكومة :

رأي أفراد العينة بنسبة (٦٦.٦٧%) إجراء منحة الـ (٣٠٠) جنيه المقررة من قبل الحكومة للعاملين وأصحاب المعاشات لمواجهة ظاهرة التضخم إجراء جيد ، في حين رأى (٣٣.٣٣%) أنه إجراء ضعيف وغير كافي . وفيما يتعلق بأفراد العينة الذين رأوا أن إجراء منحة الـ (٣٠٠) جنيه المقررة من قبل الحكومة لمواجهة ظاهرة التضخم والغلاء إجراء جيد ، فذلك بسبب :

- المساهمة في تحسين مستوى معيشة العاملين وأصحاب المعاشات .
- المساعدة في توفير بعض احتياجات الأسر .
- تخفيف العبء على المواطنين العاملين وأصحاب المعاشات .
- المساهمة من تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية.

أما الأفراد الذين رأوا أن إجراء منحة الـ (٣٠٠) جنيه المقررة من قبل الحكومة لمواجهة ظاهرة التضخم إجراء ضعيف وغير كافي ، فبسبب :

- لا تتناسب مع معدلات ارتفاع الأسعار .
- ليس لها فاعلية مع انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار .
- انخفاض القوة الشرائية للنقود .
- لا تنطبق إلا على الموظفين وأصحاب المعاشات ، فكثير من الأسر ليس لهم دخل ثابت " فئة الحرفيين البسطاء " .

والآراء السابقة تكشف أنه على الرغم من أهمية المنحة المقررة من قبل الحكومة " الـ ٣٠٠ جنيه " للعاملين وأصحاب المعاشات لمواجهة ظاهرة التضخم والغلاء ، إلا أن هذا الإجراء لم يحقق أهدافه بسبب عدم تناسب قيمة المنحة مع معدلات ارتفاع السلع ، فضلاً عن انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار بسبب تحرير صرف الجنيه . وجدير بالذكر أنه تم الإعلان عن منحة " الـ ٣٠٠ " قبل يوم واحد من تحرير سعر صرف الجنيه استجابة لمتطلبات صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد ، حيث تم الإعلان عن المنحة يوم ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٢ ، وفي اليوم التالي مباشرة ٢٧ أكتوبر تم الإعلان عن تحرير سعر صرف الجنيه المصري مباشرة وهو ما أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه بنسبة أكثر من (٥٠%) كما سبق الاشارة .(أنظر في ذلك مطاوع ، ٢٠٢٢ ، تبدأ من ٣٠٠ جنيه.. موعد تطبيق العلاوات الاستثنائية للموظفين ، https://www.elbalad.news/5499621 . ، وأيضاً الصيفي ،٢٠٢٢ ، تحرير سعر الجنيه أمام الدولار (التفاصيل الكاملة لقرارات البنك المركزي) ، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2726167). وهو ما يعكس أن الهدف الرئيس من هذه المنحة هو امتصاص غضب المواطنين والشارع المصري.

منع استيراد الكثير من السلع الكمالية :

رأى أفراد العينة بالإجماع أن إجراء الحكومة منع استيراد الكثير من السلع الكمالية لمواجهة ظاهرة التضخم اجراء جيد ، وذلك بسبب :

- تشجيع المنتج المحلى ، واتاحة الفرصة للمنتجات المصرية .
- المساهمة في حل أزمة الدولار.
- دعم الجنيه أمام الدولار وتخفيض الطلب عليه .
- المساهمة في الحد من ارتفاع الأسعار .

ولا شك أن قرار منع استيراد السلع الكمالية مهم لدعم الموازنة العامة ، وخطوة في مواجهة ارتفاع معدلات التضخم وغلاء الأسعار حيث انه يساهم في تخفيض الطلب المتزايد على الدولار لكن مع تطبيق

القرار ظهر عدم الدراسة الدقيقة والمتأنية لنوعية السلع الكمالية بل العشوائية في تحديد السلع الكمالية ، فتم منع بعض السلع الأساسية مثل أدوية مرضى القلب والسكر والكبد وغيرهم مع عدم وجود البديل المحلي مما زاد من أعباء المرضى . كما تم منع سلع لا يتم تصنيعها في مصر مما أدى إلى زيادات خيالية في أسعار المتبقي من هذه السلع لدى التجار ، واتجاه الكثير منهم إلى تخزين السلع آملاً في الحصول على مكاسب إضافية .

التفتيش المستمر على الأسواق التجارية لمنع التلاعب في أسعار السلع :

راى أفراد العينة بنسبة (٧١.٤٣%) أنهم يوافقون على إجراء التفتيش المستمر على الاسواق التجارية لمنع التلاعب في أسعار السلع لمواجهة ظاهرة التضخم إجراء مهم ، في حين رأى (٢٨.٥٧) عكس ذلك . وقيما يتعلق بالموافقون على اجراء التفتيس المستمر على الأسواق التجارية لمنع التلاعب في أسعار السلع لمواجهة ظاهرة التضخم والغلاء فبسبب :

- التأكد من جودة السلع وصلاحيتها للاستخدام الآدمي.
- حماية لحقوق المواطنين في الحصول على السلع المختلفة بدون استغلال .
- مواجهة جشع بعض التجار وأصاحب الأعمال .
- مواجهة ظاهرة الارتفاع المستمر في أسعار السلع بصورة كبيرة .
- المساهمة في استقرار أسعار السلع .
- مواجهة الفساد والمفسدين .

أما فيما بأفراد العينة الرافضين لهذا الإجراء فبسبب :

- غياب المراقبة الحقيقية على الأسواق التجارية .
- انفلات أسعار السلع الغذائية في الأسواق التجارية .
- غياب فاعلية هذه الحملات لعدم استمراريتها .

والآراء السابقة لأفراد العينة تكشف أهمية التفتيش المستمر على الأسواق التجارية لمنع التلاعب في أسعار السلع ، وإنه من الضروري لزيادة فاعلية هذه الحملات استمراريتها وأن تكون مفاجئة وفي أوقات مختلفة لضبط الأسواق التجارية ، ومن ثم حماية لحقوق المواطنين في الحصول على سلع صالحة للاستخدام الأدمي ومطابقة للمواصفات ، بدون استغلال .

مقترحات أفراد العينة لأساليب مواجهة ظاهرة التضخم :

رأي أفراد العينة أنه يمكن مواجهة ظاهرة التضخم والغلاء من خلال العمل على :

- زيادة المرتبات والأجور بصورة تتناسب مع معدلات ارتفاع أسعار السلع والخدمات .
- زيادة فاعلية وسائل الإعلام في مواجهة ظاهرة التضخم .
- ضبط الأسواق التجارية وزيادة فاعلية حملات الرقابة عليها .
- توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة من خلال التوسع في حملات كلنا واحد لتوفير السلع الغذائية بأسعار مخفضة .
- زيادة فاعلية برامج التوعية الداعية للاقتصاد في الإنفاق والاستهلاك.
- الحد من ارتفاع معدلات النمو السكاني .
- الحد من استيراد السلع خاصة الكمالية من خلال تشجيع ودعم الصناعة المحلية .
- التوسع في زراعة السلع الغذائية الأساسية للحد من الاستيراد ولاسيما القمح .
- تشجيع الإنتاج والتصدير .
- زيادة رقعة الأرض الزراعية واستصلاح الأراضي .
- زيادة فاعلية منظومة الدعم والعمل على وصول الدعم لمستحقيه.
- مواجهة الفساد والمفسدين والضرب بيد من حديد على من يتاجر بحقوق المستهلكين .

ومما سبق يمكن القول إن المجتمع المصري يحتاج إلى سياسات تنموية شاملة تؤدى إلى إحداث نقلة نوعية حضارية على الصعيد المجتمعي كله ، بما يحقق التقدم ويوفر للمواطن المصري الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة محمد محمود عطوة يوسف وآخرون (٢٠١٨) ،ورانيا الشيخ طه (٢٠٢١) ، مارتن هولماير Martin Höflmayr (٢٠٢٢).

سابعاً : النتائج العامة للدراسة :

استندت الدراسة في محاولة تحقيق هدفها العام إلى اختيار أدوات بحثية والاستعانة بمفاهيم نظرية، تمكنها من التحقق من فروضها. ولهذا جاء تبني بعض مقولات نظرية الحرمان النسبي ونظرية التبعية والنظرية الهيكلية في ضوء السياق البنائي لظاهرة التضخم في المجتمع المصري. كما تمت الاستعانة أيضاً بأداتي تحليل البيانات الجاهزة ، ودليل المقابلة ، حتي يمكن اختبار فروض البحث . وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

١- فيما يتعلق بالفرض الأول (التضخم ظاهرة ملازمة لسياسات التنمية في المجتمع المصري منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى الآن) اتضح من خلال تحليل البيانات الجاهزة وآراء أفراد العينة صدق هذا الفرض ، فظاهرة التضخم ظاهرة ملاصقة للسياسات التنموية خلال الفترة الممتدة من منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى الآن مما أدى إلى فشل هذه السياسات في تحقيق تنمية حقيقية ، وهو ما تعكسه مؤشرات تنموية عديدة ، ومن أهمها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعدم العدالة في توزيع الدخول والثروات ، وشعور قطاع ليس بالقليل في المجتمع المصري بالعوز والحرمان من التعليم والصحة والمستوى المعيشي الملائم.

٢- فيما يتعلق بالفرض الثاني (ليس هناك عامل وحيد لتنامي ظاهرة التضخم) اتضح من خلال تحليل البيانات الجاهزة وآراء أفراد العينة صدق هذا الفرض ، فالتضخم يرجع بصفة عامة لعوامل مركبة داخلية وخارجية . وتتمثل أهم العوامل الداخلية في قلة المعروض من السلع والمنتجات الغذائية وزيادة الطلب عليها، وعدم قدرة الدولة على توفير هذه السلع بكميات كافية نتيجة للأزمات المتعددة التي يعاني منها الاقتصاد القومي ، ومن أهمها تفاقم أزمة الموازنة العامة للدولة وأعباء الديون العامة المحلية والخارجية ، وتعويم الجنيه وانخفاض قيمته أمام الدولار والعملات الرئيسة الاجنبية ، وانخفاض قيمة النقود الشرائية ، والاعتماد على الاستيراد في أغلب المنتجات ، ورفع أسعار مواد الطاقة ، والاسراف في الاستهلاك وتهافت المستهلكين على السلع وشراء كميات كبيرة منها وتخزينها ، وانتشار الفساد وضعف فاعلية الرقابة على الأسواق ، وجشع واحتكار بعض التجار ، ورفع أسعار كثير من السلع بصورة غير مبررة . أما أهم العوامل الخارجية فتتمثل في الاستجابة لضغوط صندوق النقد الدولي للحصول على القروض بتعويم الجنيه أمام الدولار ، ومن ثم انخفاض قيمة النقود الشرائية ، وأزمة نقص الغذاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية ومواد الطاقة بصورة كبيرة على المستوى العالمي بسبب تداعيات الأزمة الروسية – الأوكرانية .

٣- فيما يتعلق بالفرض الثالث (ساهمت شروط صندوق النقد الدولي لإقراض مصر في خفض معدلات التضخم) اتضح عدم صدق هذا الفرض ، حيث أوضحت المؤشرات التي تم عرضها في الدراسة التحليلية ، بالإضافة إلى آراء أغلبية أفراد العينة أن الاقتراض من صندوق النقد الدولي أدى لرفع معدلات التضخم بشكل كبير نظراً لارتباطه بالعديد من الاشتراطات التي تعد غير مناسبة لتحقيق تطلعات النسبة الأكبر والقطاعات العريضة من المجتمع ، ومنها شرط تخفيض قيمة الجنيه أمام العملات الرئيسة الدولية كشرط أساسي للحصول على القروض من صندوق النقد الدولي ، فضلاً عن أن القروض عامة ترتبط بمشكلة الفوائد المركبة .

٤- فيما يتعلق بالفرض الرابع (هناك تأثيرات اجتماعية للتضخم على التنمية) اتضح من خلال تحليل البيانات الجاهزة وآراء أفراد العينة صدق هذا الفرض ، حيث كان هناك تأثيرات اجتماعية سلبية كبيرة للتضخم على المستوى التعليمي والصحي والمعيشي للأسر. وأيضاً على شعور الأفراد بالأمن الاجتماعي والاقتصادي ،

ففي ظل غياب الاستقرار النسبي في أسعار السلع الأساسية ، أصبح هناك شعور لدى بعض الأفراد بالقلق واليأس والخوف أكثر من المستقبل ، مما يبدد أي شعور بالأمن الاجتماعي والاقتصادي .

٥- فيما يتعلق بالفرض الخامس (اتخذت الدولة إجراءات كافية لمواجهة التضخم) اتضح من خلال المؤشرات التي تم عرضها في الدراسة التحليلية ومن آراء أفراد العينة عدم صدق هذا الفرض ، والدليل استمرار التضخم بل وارتفاع معدلاته في الآونة الأخيرة بشكل كبير . وعلى سبيل المثال على الرغم من أهمية إجراء المنحة المقررة من قبل الحكومة " الـ ٣٠٠ جنيه " للعاملين وأصحاب المعاشات ، إلا أن هذا الإجراء لم يحقق أهدافه بسبب عدم تناسب قيمة المنحة مع معدلات ارتفاع السلع ، فضلاً عن انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار بسبب تحرير صرف الجنيه . وأيضاً إجراء مثل منع استيراد السلع الكمالية كإجراء مهم لدعم الموازنة العامة من خلال تخفيض الطلب المتزايد على الدولار لكن مع تطبيق القرار ظهر عدم الدراسة الدقيقة والمتأنية لنوعية السلع الكمالية بل العشوائية في تحديد السلع الكمالية ، فتم منع بعض السلع الأساسية مثل أدوية مرضى القلب والسكر والكبد وغيرهم مع عدم وجود البديل المحلي مما زاد من أعباء المرضى . كما تم منع سلع لا يتم تصنيعها في مصر مما أدى إلى زيادات خيالية في أسعار المتبقي من هذه السلع لدى التجار ، واتجاه الكثير منهم إلى تخزين السلع آملاً في الحصول على مكاسب إضافية .

٦- فيما يتعلق بالفرض السادس (الاقتراض من صندوق النقد الدولي يحقق تنمية حقيقية في المجتمع المصري) اتضح من خلال المؤشرات التي تم عرضها في الدراسة التحليلية عدم صدق هذا الفرض ، فالاقتراض من صندوق النقد الدولي لن يحقق آمال التنمية الحقيقية في مصر نظراً لارتباطه بالعديد من الاشتراطات التي تعد غير مناسبة لتحقيق تطلعات النسبة الأكبر والقطاعات العريضة من المجتمع ، فضلاً عن أن القروض عامة ترتبط بمشكلة الفوائد المركبة .

ومما سبق يتضح لنا صدق الفرضية الأساسية التي انطلق منها البحث (لظاهرة التضخم تداعيات اجتماعية سلبية على التنمية في المجتمع المصري) حيث كما عرضنا في الدراسة كان هناك تأثيرات اجتماعية سلبية كبيرة للتضخم على المستوى التعليمي والصحي والمعيشي للأسر. وأيضاً على شعور الأفراد بالأمن الاجتماعي والاقتصادي.

المراجع

أ - المراجع العربية :

١- أبو هزيم ، طارق زياد & النسور، هادي عبد اللطيف . (٢٠١٣) . " الحرية والتنمية ، دراسة تحليلية " . مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت) . مج٤١(ع ٤) :١٦٧- .١٩٤

٢- إحصائيات كورونا في العالم ليوم .(٢٩ /١١ / ٢٠٢٢).
https://elaph.com/coronavirus-statistics.html.

٣- البنك المركزي المصري . التقرير السنوي ، أعوام ٢٠١٥ - ٢٠١٦ ، ٢٠١٦ - ٢٠١٧ ، ٢٠١٧ – ٢٠١٨ ، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ . القاهرة .

٤- البيلي ، حنان . (شتاء ٢٠١٧) . البيلي " العدالة الاجتماعية بين رؤيتين " أحوال مصرية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الأهرام) . العدد (٦٣) : ٤٥ – ٥٩ .

٥- الجعفراوي ، ابتسام . (٢٠١٦) . الاقتصاد المصري في مرحلة تحول .. نظرة عامة . في نسرين البغدادي " إشراف عام " . ابتسام الجعفراوي " إشراف وتحرير " . المجلد الاقتصادي . المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ، المرحلة الثالثة ٢٠١٠ - ٢٠١٥ . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . القاهرة .

٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٢) . الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢. القاهرة.

٧- الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء . (٢٠١٦) . الكتاب الإحصائى السنوي ٢٠١٦ . القاهرة.
٨- الحداد ، محرم صالح & ومحمد ، إبراهيم محمد . (مايو ٢٠٢٠). أثر جائحة كورونا على منظومة شبكات الأمان الاجتماعي في مصر . سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري . الإصدار رقم (٦) . معهد التخطيط القومي . القاهرة .
٩- الحسيني، السيد .(١٩٨٤) .علم اجتماع التنمية . في محمد الجوهري وآخرون . ميادين علم الاجتماع. الطبعة السادسة.دار المعارف.القاهرة.
١٠- الحكيم ، تقى (٢٠٢٢/١١/٩) . " فيتش" تبقى التصنيف الائتمانى لمصر عند B+ . جريدة المصري اليوم.
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2737066
١١- الخولي ، أسماء . (ديسمبر ٢٠١٨) . " الموازنة العامة وتحديات تمويل قطاع الصحة " الملف المصري (مركز لدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام). العدد (٥٢) : ٩- ١٤.
١٢- الزغبي ، على . (مايو ٢٠١٥) . السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي : حالة الكويت . سلسلة الاصدارات الخاصة . العدد ٤١ . مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية . الكويت .
١٣- الشاهر ، شاهر إسماعيل.(٨ مايو ٢٠١٧). " الدولة وتجلياتها ، الأشكال التي ظهرت بها والأبعاد التي ذهبت إليها " (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية).
https://democraticac.de/?p=46259.
١٤- الشواربي ، شرين .(٢٠١٨). برامج الإصلاح الاقتصادي ، هل حان وقت الانطلاق لمرحلة التحول الاقتصادي . في " مجدي صبحي " رئيس تحرير " تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٧ . الطبعة الأولى . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الأهرام . القاهرة .
١٥- الشيخ طه ، رانيا .(٢٠٢١) . التضخم ، أسبابه ، آثاره ، سبل معالجته (سلسلة كتب تعريفية ، العدد ١٨). صندوق النقد العربي . أبوظبي .
١٦- الصاوي ، عبد الحافظ . (٧ / ٣ / ٢٠٢٢) . واقع ومستقبل مصر الاقتصادي . المسار للدراسات الإنسانية.
https://almasarstudies.com/the-reality-egypt-and-its-economic-future/
١٧- الصيفي ، محمود . (٢٧أكتوبر ٢٠٢٢) ." تحرير سعر الجنيه أمام الدولار (التفاصيل الكاملة لقرارات البنك المركزي). جريدة المصري اليوم .
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2726167.
١٨- العزب ، مصطفى .(٢٢ أكتوبر٢٠١٨). تقارير الاثار الاجتماعية للقرارات الاقتصادية في مصر . مركز الجزيرة للدراسات . الدوحة .
١٩- العمري ، عبد الرحمن عبدالله عبد الرحمن . (٢٠١١ / ١٤٣٢) . " الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية الأمنية لغلاء المعيشة في المجتمع السعودي ، دراسة ميدانية على عينة من المتسوقين ببعض المراكز التجارية في مدينة جدة " . مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية (جامعة الملك عبد العزيز) .مج١٩ (ع٢):١١٣- ١٦٣ .
٢٠- العنتري ، سلوى. (٢٠١٨). السياسة النقدية .. عام على اتفاقية قرض الصندوق . في مجدي صبحي "رئيس تحرير". تقريرالاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٧. الطبعة الأولى . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الأهرام . القاهرة .
٢١- العيسوي ، إبراهيم . (٢٠٠٥) نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملاءمته لمصر في ضوء نتائج تطبيقه . في محمد رضا العدل " محرر ". علم الاقتصاد والتنمية العربية ، أعمال المؤتمر العلمي السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ٢٨ – ٣٠ ما يو ٢٠٠٥ . الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية . القاهرة .

٢٢- الغيطاني ، ابراهيم . (٢١ فبراير ٢٠١٧) . سياسات متكاملة : مسارات الخروج من ازمة التضخم في مصر . المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة .
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2503/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%85%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1.
٢٣- الفقي ، سنية (٢٠١٧).الفقر والسياسات الحكومية في مواجهته. في مجدي صبحي "رئيس تحرير". تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٦. الطبعة الأولى. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الأهرام . القاهرة.
٢٤- المتيم ، محمد أحمد . (أكتوبر ٢٠٢٠) . " أثر التضخم في عدم عدالة توزيع الدخل في مصر " . المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية (جامعة قناة السويس) . مج ١١(ع١ الجزء الأول) : ٥٠-٨٤ .
٢٥- المهدي ، عالية . (فبراير ٢٠١٨) . " مستقبل الإصلاح الاقتصادي ". الملف المصري (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الأهرام). العدد (٤٢) : ٤٣ – ٤٨ .
٢٦- المومني ، بسمة . (يناير ٢٠١٨) . برنامج صندوق النقد الدولي في مصر ، تقييم تحديات الاقتصاد السياسي. معهد بروكنجز . الدوحة .
٢٧- النجار ، أحمد السيد . (٢٠١٢) . الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك ، حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون ، فصل إضافي انفجار ثورة يناير ينهي الولاية الأخيرة للديكتاتور الفاسد . الطبعة الأولى . المجلس الأعلى للثقافة . القاهرة .
٢٨- النجار ، أحمد السيد .(٢٠١٧). المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتأثيرات تعويم الجنيه . في مجدي صبحي "رئيس تحرير". تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٦ . الطبعة الأولى . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الأهرام . القاهرة .
٢٩- النجار ، أحمد السيد . (٢٠١٦/١١/٤) . ما بعد التعويم .. من يدفع الثمن وكيف نعالج آثاره وهل يمكن السيطرة على السوق . جريدة الأهرام .
https://gate.ahram.org.eg/News/1275404.aspx.
٣٠- امزيان ، محمد محمد (١٩٨١) . منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية . الدار العالمية للكتاب الإسلامي . الرياض . السعودية .
٣١- برسوم ، غادة . (مايو ٢٠١٥) . " البطالة بين الشباب وأشياء أخرى " . الملف المصري (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الأهرام). العدد (٩) : ٥ – ٧ .
٣٢- برنامج الأمم المتحدة الانمائي & ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢١) . تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١ ، التنمية حق للجميع ، مصر المسيرة والمسار .القاهرة .
٣٣- بلقاسم ، بلقاضي . (٢٠١٣) . " التضخم وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر " .، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة (جامعة الجزائر) . مج ٢ ، (ع ٢٨) : ١٣٩ -١٦٢ .
٣٤- جريدة الشروق . (٢٠٢٢/١٠/١٧) . الإحصاء : انخفاض نسبة الفقر في مصرإلى ٢٩.٧ % خلال ٢٠١٩ -٢٠٢٠ .

https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=17102021&id=8bd1e998-1890-4710-aaee-c71457bd22d4.

٣٥- حرمل ، جبران صالح على . (٢٠ / ٤ / ٢٠١٣) . ثورات الربيع العربى .. رؤية تحليلية فى ضوء فروض نظرية الثورات ، الواقع وسيناريوهات المستقبل . الحوار المتمدن . العدد ٤٠٦٨ .
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286.
٣٦- حسين ، سلمى . (أكتوبر ٢٠١٦) . " اللامساواة في مصر .. بفعل سياسات أم بفعل غياب سياسات ؟ " . الملف المصري (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الأهرام). العدد (٢٦) : ١٨- ٢٠ .
٣٧- حسين ، سلمى . (فبراير ٢٠١٨) . " قراءة في أربع محطات اقتصادية وتبعتها الاجتماعية " . الملف المصري (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الأهرام).العدد (٤٢) : ٢٧ – ٣٨.
٣٨- حماد ، جمال محمد . (أكتوبر – ديسمبر٢٠١٤) . "التضخم وآثاره الاجتماعية ، دراسة على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية " . حوليات آداب عين شمس .مج٤٢ (ع أكتوبر- ديسمبر):٣٧-٨٠ .
٣٩- زايد ، أحمد . (أبريل ٢٠١١) . " أركيولوجيا الثورة وإعادة بناء البعث للطبقة الوسطى" . مجلة الديمقراطية . العدد ٤٢ : ٢١ – ٣٢ .
٤٠- زكي ، رمزي (١٩٨٠). مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء. الطبعة الأولى .الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة .
٤١- زين ، محمد & وفتحي ، أحمد . (٢٠٢١/١٢/١٤) ." وزيرة التخطيط : ٣٥% من التضخم في مصر مستورد " . اخبار اليوم .
https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3605373/1/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-35-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%AF.
٤٢- سعيد ، هبه . (٩ نوفمبر ٢٠٢٢) . الإحصاء : الأزمة الأوكرانية أثرت على الأسرة المصرية ، جريدة الأهرام .
https://gate.ahram.org.eg/daily/news/204299/27/876612/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1--%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9.aspx.
٤٣- سكاي نيوز عربية.(١٣يوليو ٢٠٢٢) . مصر .. زيادة جديدة في أسعار البنزين والسولار .
https://www.skynewsarabia.com/business/1538886-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-

%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%94%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%B2%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1.

٤٤- سليمان ،حسين .(مايو ٢٠١٨) . " التحديات الاقتصادية في فترة السيسي الثانية ". الملف المصرى (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الأهرام). العدد (٤٥) : ٢٥ – ٢٩ .

٤٥- سليمان ، حسين . (فبراير٢٠١٨) . " معالم السياسات المالية المصرية في أربعة أعوام " . الملف المصري (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الأهرام) . العدد (٤٢) : ١٦ – ٢١ .

٤٦- شحاته ، دينا & وحيد ، مريم . (أبريل ٢٠١١) " محركات التغيير في العالم العربي " . مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الأهرام . القاهرة) . العدد ١٨٤ : ١٠– ١٧ .

٤٧- شحادة ، شادي إبراهيم . (أكتوبر ٢٠٢٢) ." طبيعة العلاقات الاقتصادية بين مصر وروسيا وأوكرانيا". رؤى مصرية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الأهرام).العدد (٩٣) : ٣ – ٧ .

٤٨- صالح ، أشرف صلاح الدين .(٢٠٢١) . تطور السياسات النقدية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٢٠ .

https://www.idsc.gov.eg/Upload/DocumentLibrary/Attachment_A/4577/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D8%B5%D8%B1.pdf.

٤٩- صبيح ، ماجد حسني . (يناير ٢٠١٥) ." تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣) " مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية . مج ٢٣ (ع ١) : ٧٤ – ٩٧ .

٥٠- صدى البلد نيوز . (٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢) . كيف واجهت مصر أزمة التضخم ؟ .

https://www.elbalad.news/5494269.

٥١- صن ، أمارتيا . (مايو ٢٠٠٤) . التنمية حرية ، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر. ترجمة شوقى جلال . عالم المعرفة . العدد ٣٠٣ . المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب . الكويت.

٥٢- صندوق ، عفيف & شريقي ، طرفة.(٢٠١٤). " الحرمان من الخدمات الأساسية ودوره في انتشار ظاهرة الفقروانخفاض مستوى المعيشة ". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية .(سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية) مج ٣٦ (ع ٥) : ٥٧٩ – ٥٩٩ .

٥٣- عبد الفضيل ، محمود. (نوفمبر ١٩٨٢) . مشكلة التضخم في الاقتصاد العربى ، الجزور والمسببات ... والأبعاد والسياسات . الطبعة الأولى . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت .

٥٤- عبد القادر ، حسام الدين محمد . (مارس٢٠٢٢) . " تقدير النمو الاقتصادي في مصر ما بين الحرب والثورة". المجلة العربية للإدارة (جامعة الدول العربية) . مج ٤٢ . (ع١) : ٣٥٥ – ٣٧٢ .

٥٥- عبد اللطيف ، إيمان محمد . (٢٠٢٠) . " العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (١٩٦١ – ٢٠١٨) " . مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة) .مج ٢١(ع ٣) : ١٠٥- ١٣٠.

٥٦- عبد المطلب ، إسراء . (٦سبتمبر ٢٠٢٢) . تداعيات الأمة الدولية على الاقتصاد المحلي .. توجيه عاجل من الرئيس السيسي للحكومة. صدى البلد نيوز .

https://www.elbalad.news/5429063.
٥٧- عبد المعطي ،عبد الباسط & والهواري ،عادل مختار .(١٩٨٧). علم الاجتماع والتنمية ، دراسات وقضايا. دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية.
٥٨- عبد الله ، محمد. (٢٠٢٢/١١/٢) . تراجع حاد مقابل الدولار .. من المستفيد من تعويم الجنيه المصري؟. الجزيرة.
https://1a1072.azureedge.net/ebusiness/2022/11/2/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86.
٥٩- عبد الله ، محمد . (٦ / ٦ / ٢٠٢٢) . مرن أم هش .. ما حقيقة الوضع الاقتصادي في مصر؟. الجزيرة.
https://1-a1072.azureedge.net/ebusiness/2022/6/6/%D9%85%D8%B1%D9%86-%D8%A3%D9%85-%D9%87%D8%B4-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A.
٦٠- عطية ، أشرف إبراهيم .(٢٠٢٢). " تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري ". المجلة الدوليه للفقه والقضاء والتشريع (نادي قضاة مصر). مج ٣ (ع٣) : ٧٨٤-٨٣٥.
٦١- على ، عبد المنعم السيد & فتح الله ، سعد حسين . (خريف ١٩٩٤) " التنمية المستقلة : المفهوم – الاستراتيجيات – المؤشرات – النتائج : دراسة مقارنة فى اقطار مختلفة " بحوث اقتصادية عربية .(الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية . القاهرة) العدد (٣) : ٥١-٩٣.
٦٢- علي ، هند مرسي محمد.(يناير٢٠٢١). " سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر ". مجلة كلية السياسة والاقتصاد (جامعة بني سويف). العدد (٩) : ١ – ٣٧ .
٦٣- عمران ، محمد مصطفى . (٢٠٠٢) . أداء ومصادر النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري . صندوق النقد العربي . أبوظبي .
٦٤- عوض ، شريف محمد .(٢٠٠٨)." الآثار الاجتماعية للتضخم على بعض شرائح المجتمع المصري ، دراسة ميدانية بمافظة الجيزة " رسالة دكتوراه غير منشورة . (قسم الاجتماع) كلية الآداب. جامعة القاهرة .
: نقلاً عن حماد ، جمال محمد . (أكتوبر – ديسمبر٢٠١٤) . "التضخم وآثاره الاجتماعية ، دراسة على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية " . حوليات آداب عين شمس . مج ٤٢ (ع أكتوبر- ديسمبر):٣٧-٨٠ .
٦٥- عوض ، شريف محمد.(أبريل٢٠٢٠)." ملامح الخطورة الاجتماعية والاقتصادية للفساد وثقافته في بعض القطاعات الحكومية ، دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة " . مجلة كلية الآداب. (جامعة القاهرة) مج ٨٠ (ع ٣) : ٢٤١-٣٢٢ .
٦٦- عيد ، مصطفى . (١٣يوليو ٢٠٢٢) . كيف تؤثر زيادة البنزين والسولار على أسعار السلع والتضخم ؟ . مصراوي .
https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2022/7/13/2257892/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%A4%D8%AB%D8%B1-

%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%B2%D9%8A%D9%86-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-
%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B9-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85-

٦٧- عيد ، مصطفى (١١ مايو ٢٠٢٢) . ١٩٣ مليار جنيه.. تطور إنفاق الحكومة على قطاع التعليم في ٥ سنوات (جراف) . مصراوي .
https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2022/5/11/2223040/193%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-
%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-
%D9%81%D9%8A-5-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-
%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%81-

٦٨- غورينشا ، بيير– أوليفييه . (١٩أبريل ٢٠٢٢) . الحرب تلقي بظلالها القاتمة على الآفاق الاقتصادية العالمية في ظل تسارع معدلات التضخم.
https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/04/19/blog-weo-war-dims-global-economic-outlook-as-inflation-accelerates.

٦٩- فتح الله ، محمود . (أكتوبر ٢٠٢٢) ." آثار الحرب على التجارة الخارجية بالتركيز على قطاعي الأمن الغذائي والسياحة ". رؤى مصرية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الأهرام). العدد (٩٣) : ١٣ – ١٨.

٧٠- فهمي ، محمود .(٢٠٢٢/٩/٨) . المركزي المصري ارتفاع معدل التضخم السنوي ١٦.٧ % خلال أغسطس ٢٠٢٢ .
https://www.elaosboa.com/439757/.

٨٠- قابل ، محمد صفوت . (٢٠١٢) . اقتصاديات الربيع العربي ، الإنجاز والإنقاذ . الطبعة الأولى .
https://books-library.net/files/books-library.online-12061359Cd4K0.pdf.

٨١- قمحة ، أحمد ناجي . (يوليو ٢٠٢١) . " الجيش المصري .. قاطرة التنمية المستدامة والعمران" مجلة الديمقراطية (مؤسسة الأهرام . القاهرة). العدد ٨٣ : ٧- ١٢ .

٨٢- كاظم ، حسين جواد . (ديسمبر ٢٠١٦) . " محددات التضخم في إطار جدلية الفكر الاقتصادي ، دراسة لواقع التضخم في الاقتصاد العراقي والعوامل المحددة له للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٣) " . مجلة الاقتصادي الخليجي (مركز دراسات البصرة والخليج العربي . جامعة البصرة). العدد ٣٠: ١٤٦ – ١٨٠.

٨٣- محمد ، أحمد سليمان . (مايو ٢٠٢٠) . التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الفقر في مصر. سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري . الإصدار رقم (٧) . معهد التخطيط القومي . القاهرة .

٨٤- محيي الدين ، محمود . (أغسطس ٢٠٢٠) . " أزمات متزامنة .. الانعكاسات الاقتصادية لجائحة كورونا " . الملف المصري (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام). العدد (٧٢) : ٥ – ١٢ .
٨٥- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . (٢٠١٢) . تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٢ . مؤسسة الأهرام . القاهرة .
٨٦- مشكور ، سعود جايد & ورشم ، محمد حسن. (٢٠١٢) . التضخم الاقتصادي والمعالجات المحاسبية . الطبعة الأولى . دار الطباعة والنشر . دار الدكتور للطباعة والنشر والتوزيع . بغداد .
٨٧- مصباح ، عماد الدين . (ديسمبر٢٠٠٦) . " محددات التضخم في سورية خلال الفترة ١٩٧٠- ٢٠٠٤ ". مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت) . مج ٣٤(ع ٤): ٤٥ - ٧١ .
٨٨- مطاوع ، محمود . (٢٦ أكتوبر ٢٠٢٢). " تبدأ من ٣٠٠ جنيه.. موعد تطبيق العلاوات الاستثنائية للموظفين".
https://www.elbalad.news/5499621.
٨٩- نور الدين ، محمد .(٢٠١٨). السياسة المالية المصرية في ظل الاتفاق مع الصندوق . في مجدي صبحي " رئيس تحرير" تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٧ . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الأهرام . القاهرة .
٩٠- يحي ، أحمد . (١٨ مايو ٢٠٢٢) . مصر : هل ستنجح خطط الحكومة في مواجهة الأزمة الاقتصادية ؟ . بي بي سي نيوز عربي .
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-61484799.
٩١- يوسف ، آية (٢٨ /١٠ /٢٠٢٢). التعويم في عشر سنوات .. تسلسل زمنى لتحرير سعر الجنيه مقابل العملات . جريدة المصري اليوم .
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2726933.
٩٢- يوسف ، محمد محمود عطوة & وآخرون (يونيو٢٠١٨) " أثر تطبيق سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي في مصر، نموذج قياسي مقترح " التجارة والتمويل (كلية التجارة . جامعة طنطا). مج ٣٨ (ع ٢) : ٢٣٣ – ٢٦٤ .

ب- المراجع الأجنبية :

1- Cardoso, Fernando Henrique, and Faletto Enzo , Dependency and Development in Latin America, University of California Press ,1979 .
2 - Ha , Jongrim & Others (eds.). (2019) . Inflation in Emerging and Developing Economies , Evolution, Drivers, and Policies . World Bank Group . The World Bank . Washington DC .
3 - Höflmayr , Martin .(August 2022). Inflation Explained: What Lies Behind and What is Ahead?. Members' Research Service. European Parliamentary Research Service .
4 - International Monetary Fund .(April 2016) . World Economic Outlook, Too Slow for Too Long . Washington .
5- International Monetary Fund .(October 2017) . World Economic and Financial Surveys , World Economic Outlook , Seeking Sustainable Growth Short -Term Recovery, Long -Term Challenges . Washington .

6- International Monetary Fund .(October 2021) . World Economic Outlook , Recovery During a Pandemic Health Concerns, Supply Disruptions , and Price Pressures . Washington .
7- International Monetary Fund .(October 2022) . World Economic Outlook , Countering the Cost-of-Living Crisis . Washington .
8- Katz , Claudio , Dependency Theory After Fifty Years: The Continuing Relevance of Latin American critical thought , translated by Stanley Malinowitez,Koninklijke Brill NV , 2022.
9-Nugmanova , Maigul et al . Education, Human Rights and Peace in Sustainable Development , BoD - Books on Demand,2020.
10 - Omran , Emad Attia Mohamed & Bilan , Yuriy . (2021) .The Impact of Inflation on the Unemployment Rate in Egypt: a VAR Approach . Faculty of Management and Economics. Tomas Bata University . Zlin . Czech Republic .
https://www.shsconferences.org/articles/shsconf/pdf/2021/18/shsconf_m3e22021_06009.pdf.
11- Rihan , M.K. & Bawady , Sally A.(2018) "An Econometric Study of the present and Future Effect of Inflation on Economic Growth in Egypt" . Arab Univ. J. Agric. Sci. , Ain Shams Univ. Special Issue 26 (2A) : 891 – 907 .
12 -Transparency International . Corruption Perceptions Index . 2000 , 2001 , 2002 , 2003 , 2004 , 2005 , 2006 , 2007 , 2008 , 2009 , 2010 , 2011 , 2012 ,2013 , 2014 , 2015 , 2016 , 2017 , 2018 , 2019, 2020 , 2021 : www.transparency.org .
13- United Nations . (2017) . World Economic Situation and Prospects 2017 . New York.
14-Uvin , Peter, Human Rights and Development , Kumarian Press , United States, 2004.
15- Worsley, Peter . (1984). The Three Worlds, Culture and World Development . Weiden Feld and Nicalson . London.
16 - Yolanda , Y. (2017)." Analysis of Factors Affecting Inflation and its Impact on Human Development Index and Poverty in Indonesia " European Research Studies Journal (University of Piraeus)Volume XX (Issue 4B):38-56 .

Social Consequences of the phenomenon of inflation on development: A study of the Egyptian case

By

Prof. Dr. Mohamed Saeed Abdel Majeed

Professor of Sociology, Faculty of Arts, Tanta University

Prof. Dr. Mamdouh Abdel Wahed Al-Haiti

Assistant Professor of Sociology, Faculty of Arts, Kafr El-Sheikh University

Abstract:

This study aims to discuss and analyze the social consequences of the phenomenon of inflation on development, through the application of the Egyptian case as a model, where inflation is a phenomenon inherent in development policies in Egyptian society since the mid - seventies of the twentieth century until now, which is reflected in many development indicators such as high rates of poverty and unemployment , and the absence of social justice in the distribution of entry and wealth, the widespread spread of corruption in Egyptian society, and other development indicators during that period.

The study was based on a descriptive analytical method . We collected the data using the analysis of ready-made data and an interview guide that was applied to a sample of (21) individual from some of the heads of families from different class segments in the cities of Tanta and Kafr El -Sheikh to find out their views about the basic factors and variables of the study.

The study concluded - from Analytical reading and the majority of the sample - a number of results, the most important of which is that there

are great negative social consequences of inflation at the educational, health and living level of families. Also on the feeling of individuals in social and economic security, in the absence of relative stability in the prices of basic commodities, there has become a sense of some individuals with worry, despair and fear more than the future, which dispels any feeling of social and economic security.

Keywords: Social repercussions, the phenomenon of inflation, development, the Egyptian case as a model.